



جامعة قاصدي مبراح - ورقلة
كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم الاقتصادية

مذكرة مقدمة لإستكمال متطلبات شهادة الماجستير
فرع العلوم الاقتصادية تخصص: "مالية دولية"
بعنوان:

تأثير تغير سعر الصرف على الناتج المحلي
الاجمالي في الجزائر خلال الفترة
(1990- 2012)

تحت إشراف الأستاذ:
أ/ قريشي محمد الجموعي

من اعداد الطالب:
بورحلي خالد

لجنة المناقشة:

أ.د/علاوي محمد لحسن.....جامعة ورقلة.....رئيسا
أ/ قريشي محمد الجموعي.....جامعة ورقلة.....مشرفا ومقررا
أ.د/زرقون محمد.....جامعة ورقلة.....عضوا
أ.د/مولاي لخضر عبد الرزاق.....جامعة ورقلة.....عضوا

السنة الجامعية: 2014 - 2015



جامعة قاصدي مبراح - ورقلة
كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم الاقتصادية

مذكرة مقدمة لإستكمال متطلبات شهادة الماجستير
فرع العلوم الاقتصادية تخصص: "مالية دولية"
بعنوان:

تأثير تغير سعر الصرف على الناتج المحلي في الجزائر خلال الفترة الاجمالي (1990- 2012)

تحت إشراف الأستاذ:
أ/ قريشي محمد الجموعي

من اعداد الطالب:
بورحلي خالد

لجنة المناقشة:

أ.د/علاوي محمد لحسن.....جامعة ورقلة.....رئيسا
أ/ قريشي محمد الجموعي.....جامعة ورقلة.....مشرفا ومقررا
أ.د/زرقون محمد.....جامعة ورقلة.....عضوا
أ.د/مولاي لخضر عبد الرزاق.....جامعة ورقلة.....عضوا

السنة الجامعية: 2014 - 2015

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

شكر و تقدير

ومن حق النعمة الذكر، وأقل جزاء للمعروف الشكر ...
فبعد شكر المولى عز وجل ، المتفضل بجليل النعم ، وعظيم الجزاء ...
يكفيني فخرا واعتزازا أن أكتب لكما ولأجل أعينكما ابتسامة رضا وكلمة شكر....
لذا يجدر بي أن أتقدم ببالغ الامتنان وجزيل العرفان والشكر إلى كل من
وجهني وعلمني وأخذ بيدي في سبيل إنجاز هذا البحث ... وأخص بذلك الأستاذين
المشرفين: قريشي محمد جموعي وعلاوي محمد لحسن، الذين قوما وتابعا وصوبا
- بحسن إرشادهما- لي خلال مراحل البحث، والذين وجدت في توجيهاتهما حرص
الأستاذ على الطالب التي تؤتي ثمارها الطيبة بإذن الله ... أتقدم لكما بخالص
الشكر والامتنان على ما بذلتماه من جهود مبارك في الاشراف والمساعد على انجاز
هذا البحث.

كما لا أنسى أن أتقدم بالشكر الجزيل إلى كافة الأساتذة الذين اشرفوا على خلال
فترة التكوين... كما أحمل الشكر والعرفان إلى كل من أمدني بالعلم والمعرفة
وأسدى لي النصح والتوجيه...



الحمد لله الذي خول لنا ولولاه ما كنا بالغيه .

بدأنا بأكثر من يد وقاسينا أكثر من هم وعانينا الكثير من الصعوبات وها نحن اليوم
والحمد لله نطوي سهرة الليالي وتعب الأيام وخلص مشوارنا في هذه المرحلة بين دفتي
هذا العمل المتواضع

إلى التي خصها الله بالشرف الرفيع والعز المنيع، إلى التي يحرقها الشوق لنجاحنا، إلى
التي يؤرقها الخوف من فشلي، وكانت بدعائها في الليل والنهار سر نجاحنا،
إلى الينبوع الذي لا يمل العطاء وحاكت سعاتي بخيوط منسوجة من قلبها، إليك يا أعلى
شيء في الوجود، إليك يا أمي حفظك الله
إلى من سعى وشقي لأنعم بالراحة والهناء الذي لم يبخل بشيء من أجل دفعي في طريق
النجاح

إلى الذي علمني معنى التعب والشقاء للوصول إلى المبتغى وعلمني أن أرتقي سلم النجاح
بحكمة وصبر، وكابد الشدائد وكان عرق جبينه منير دربي وأشتري لي أول قلم ودفعني
بكل ثقة على خوض الصعاب ،
إليك أبي العزيز حفظك الله

إلى من ترافقني دعواتها دائما منيرة لي دربي جدتي العزيزة
إلى من حبهم يسري في عروقي ويلهج بذكراهم فؤادي إخوتي الأعزاء
إلى حبيبتي ورفيق دربي -إنشاء الله- خطيبتي الغالية
إلى البراءة وبسمة الأمل (هديل مريم وليد)
إلى من علمونا حروفا من ذهب وعبارات من أسمي وأجل العبارات في العلم وصاغو لنا
علمهم حروفا ومن فكرهم منارة تنير لنا سيرة العلم والنجاح أساتذتنا الكرام
إلى زملائي في الدراسة، إلي أصدقائي
إلى كل من يعرفني ونسيت ذكره
وإلى من يعرفني ونسيت اسمه
إلى كل هؤلاء أقف وقفة اعتزاز وفخر وأهدي لهم ثمرة هذا البحث.

الملخص

الملخص:

تندرج هذه الدراسة ضمن سياسات الاقتصاد الكلي، وتهدف إلى دراسة أثر تغير سعر الصرف على الناتج المحلي الاجمالي في الجزائر خلال الفترة (1990-2012) وذلك باستخدام المنهج القياسي وبالتحديد نموذج التكامل المشترك، وقد توصلت الدراسة إلى عدم تأثير تغير سعر صرف الدينار الجزائري على الناتج المحلي الاجمالي وذلك نتيجة الاعتماد المفرط على قطاع النفط في تمويل الاقتصاد الوطني.

الكلمات المفتاحية: سعر الصرف، الناتج المحلي الاجمالي، أسعار النفط.

Abstract:

This study is considered inside of the macroeconomic policies. The aim of this study is know the impact of exchange rate that change on the Gross Domestic Product in Algeria during the period (1990-2012). We used The econometrics method specially limitation of cointegration. As results; the study found that there is no impact for the in-change and exchange rate of the Algerian currency on the Gross Domestic Product. Because of the over-reliance on sector oil in the financing of the national economy.

Key words: exchange rate, Gross Domestic Product, oil prices.

قائمة المحتويات

الصفحة	المحتوى
	شكر وتقدير
	الإهداء
	ملخص الدراسة
VIII	قائمة المحتويات
VIII	قائمة الجداول والاشكال
VIII	قائمة الملاحق
VIII	قائمة الرموز والمصطلحات
أ	المقدمة العامة
(46-01)	القسم الأول: الإطار النظري والتطبيقي للدراسة.
(31-01)	الفصل الأول: العلاقة بين سعر الصرف والنتاج المحلي الاجمالي
03	تمهيد
04	المبحث الأول: ماهية سعر الصرف
04	المطلب الأول: مفهوم، أنواع ووظائف سعر الصرف
07	المطلب الثاني: العوامل المؤثرة في سعر الصرف وكيفية تحديده والنظريات المفسرة له.
12	المطلب الثالث: أنظمة وسياسات سعر الصرف علاقته ببعض المؤشرات الاقتصادية الكلية
20	المبحث الثاني: الناتج المحلي الاجمالي
20	المطلب الأول: ماهية الناتج المحلي الاجمالي.
25	المطلب الثاني: طرق قياس الناتج المحلي الاجمالي .
27	المبحث الثالث: العلاقة بين سعر الصرف والناتج المحلي الاجمالي
27	المطلب الأول: أثر سعر الصرف على الميزان التجاري.
29	المطلب الثاني: أثر سعر الصرف على الناتج المحلي الاجمالي .
31	خلاصة الفصل الأول
(48-33)	الفصل الثاني: الدراسات السابقة .
33	تمهيد
34	المبحث الأول: عرض الدراسات السابقة.
34	المطلب الأول: الدراسات العربية

40	المطلب الثاني: الدراسات الاجنبية
44	المبحث الثاني: التعقيب على الدراسات السابقة
44	المطلب الأول: التعقيب على الدراسات
47	المطلب الثاني: نموذج الدراسة المقترح
48	خلاصة الفصل الثاني
(83-51)	القسم الثاني: الدراسة الميدانية.
(67-51)	الفصل الثالث: نموذج الدراسة وأدوت دراسته.
51	تمهيد
52	المبحث الأول: تحديد نموذج الدراسة ودراسة تطور متغيراته.
52	المطلب الأول: تحديد النموذج المستخدم.
53	المطلب الثاني: تطور متغيرات النموذج.
63	المبحث الثاني: أدوات دراسة النموذج المقترح.
63	المطلب الأول: ماهية الاقتصاد القياسي والسلاسل الزمنية.
64	المطلب الثاني: التكامل المتزامن (المشترك) ونموذج تصحيح الخطأ واختبار السببية.
67	خلاصة الفصل الثالث.
(87-69)	الفصل الرابع: تقدير أثر تغير سعر الصرف على الناتج المحلي الاجمالي.
69	تمهيد
70	المبحث الأول: تقدير نموذج الدراسة.
70	المطلب الأول: دراسة استقرارية السلاسل.
74	المطلب الثاني: اختبار التكامل المشترك، السببية ونموذج تصحيح الخطأ.
79	المبحث الثاني: نتائج الدراسة ومناقشتها
79	المطلب الأول: نتائج الدراسة
79	المطلب الثاني: مناقشة النتائج
87	خلاصة الفصل الرابع
(90-89)	الخاتمة
(97-92)	قائمة المراجع
(104-99)	الملاحق

قائمة الجداول والاشكال

قائمة الجداول

الصفحة	عنوان الجدول	رقم الجدول
29	أثر انخفاض أسعار صرف على كل من الصادرات والواردات.	1
45	ملخص للدراسات السابقة.	2
70	نتائج اختبار ADF لسلسلة الناتج المحلي الاجمالي	3
71	نتائج اختبار ADF لسلسلة سعر الصرف	4
71	نتائج اختبار ADF لسلسلة النفقات العامة	5
72	نتائج اختبار ADF لسلسلة سعر النفط	6
72	نتائج اختبار ADF لسلسلة معدل التضخم	7
73	نتائج اختبار ADF للفروقات الاولى للسلاسل المدروسة	8
74	درجة تأخر النموذج	9
75	نتائج اختبار جوهانس للتكامل المشترك	10
76	اختبار استقرارية نموذج تصحيح الخطأ.	11
77	اختبار جرانجر للسببية.	12
82	تقدير العلاقة بين الميزان التجاري وكل من سعر الصرف واسعار البترول	13

قائمة الأشكال

الصفحة	عنوان الشكل	رقم الشكل
16	استهداف التضخم بإستخدام سياسة سعر الصرف.	1
55	تطور سعر الصرف الدينار مقابل الدولار خلال الفترة (1990-2012)	2
56	تطور الناتج المحلي الاجمالي خلال الفترة من 1990 الي 2012	3
57	الهيكل القطاعي للناتج المحلي الاجمالي في الجزائر لسنة 2012.	4
58	في الجزائر خلال الفترة (1990- معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي (2012	5
59	تطور النفقات العمومية خلال الفترة (2012-1990)	6
60	تطور نفقات التسيير والتجهيز خلال الفترة (2012-1990).	7
61	تطور معدل التضخم خلال الفترة (2012-1990).	8
62	تطور الأسعار الاسمية لسلة أوبك خلال الفترة (2012-1990)	9
80	تطور الصادرات الجزائرية واسعار النفط وسعر الصرف خلال الفترة (2012-1990).	10
81	تطور الواردات الجزائرية واسعار النفط وسعر الصرف خلال الفترة (1990- (2012).	11
83	متوسط نسبة مساهمة المحروقات في الناتج الحلي الاجمالي في الجزائر للفترة (2012-1990)	12
84	متوسط نسبة مساهمة دول الاوبك في انتاج النفط للفترة (2012-1990)	13

قائمة الملاحق

الصفحة	عنوان الملحق	رقم الملحق
87	تطور متغيرات الدراسة خلال الفترة (1990-2012)	1
88	تطور الميزان التجاري خلال الفترة (1990-2012)	2
89	نتائج اختبار التكامل المشترك	3
90	نتائج اختبار السببية	4
91	نتائج تقدير نموذج تصحيح الخطأ	5
92	مساهمة المحروقات في الناتج المحلي الاجمالي	6
93	مساهمة واحتياطي النفط في دول الالوبك	7

قائمة الرموز

- الرموز والمصطلحات المستخدمة:

الرمز	الانجليزية	الفرنسية	المصطلح
PIB	Gross Domestic Product	Le produit intérieur brut	الناتج المحلي الاجمالي
E	exchange rate	Taux du change	سعر الصرف
G	Public expences	Dépenses Publique	النفقات العامة
POIL	oil prices	les prix du pétrole	اسعار النفط
INF	inflation	inflation	التضخم
X	exports	exportations	الصادرات
M	imports	importations	الواردات
BC	balance of trade	balance commerciale	الميزان التجاري
ADF	Dickey Fuller expanded test	Dickey Fuller essai élargi	اختبار ديكي فولر الموسع

مقدمة عامة

مقدمة:

أخذت العلاقات الدولية منحى جديد في ظل العولمة الاقتصادية ، فقد شهدت حركة رؤوس الأموال والسلع والخدمات تطورا كبيرا وأهمية بالغة بين الاقتصاديات الدولية مما نتج عنه تعاضم التنافسية الدولية التي أدت بالدول إلى التسابق لخلق بيئة اقتصادية أكثر ملاءمة .

حيث كان لسعر الصرف التأثير البالغ عليها في هذا الجانب، والذي يعتبر حلقة ربط بين الاقتصاديات الدولية ومقياسا هاما لحجم التبادلات، فأصبح يحتل مكانة هامة في الاقتصاد نظرا للدور الذي يؤديه في الحياة الاقتصادية، فهو يعتبر أحد أهم أدوات السياسة الاقتصادية التي تستخدمها الدولة لتحقيق النمو والتوازن الاقتصادي، من خلال تأثيره على مختلف المتغيرات الاقتصادية الكلية وبالأخص الناتج المحلي الاجمالي الذي يعد من أكثر المقاييس شيوعاً واستخداماً لقياس الأداء الاقتصادي (مستوى النشاط الاقتصادي في المجتمع) ومقدرة الاقتصاد على إنتاج مختلف السلع والخدمات، فهو يعبر عن القيمة السوقية الاجمالية للسلع والخدمات النهائية المنتجة في اقتصاد ما خلال سنة.

وفي هذا السياق، سعت الجزائر كغيرها من الدول إلى انتهاج سياسات أسعار الصرف الهادفة إلى تحقيق النمو والتوازن الاقتصادي في ظل التقلبات والأزمات الاقتصادية سواء المحلية أو العالمية، فقامت بعدة اصلاحات في هذا المجال والتي كانت مفروضة من طرف المؤسسات الدولية التي ركزت على ضرورة الاصلاح الهيكلي، و كان من أهم نتائجها تخفيض قيمة الدينار الجزائري وذلك للتأثير على النشاط الاقتصادي من أجل تحقيق النمو وبالتالي تحقيق معدلات مرتفعة من الناتج المحلي الاجمالي.

- أهمية الدراسة:

تكمن أهمية البحث في إبراز أهمية ودور سعر الصرف في النشاط الاقتصادي، وكذا مدى تأثير سعر الصرف على الناتج المحلي الاجمالي في الجزائر.

- اشكالية الدراسة:

ومنه يتبادر إلينا التساؤل التالي:

ما مدى تأثير تغير سعر صرف الدينار الجزائري على الناتج المحلي الاجمالي في الجزائر ؟

ويندرج تحت هذا التساؤل الأسئلة الفرعية التالية:

1- هل يؤدي تخفيض قيمة الدينار الجزائري إلى نمو الناتج المحلي الجزائري فعلا ؟

2- ما مدى مساهمة الصادرات في تعميق انعكاسات سعر الصرف على الناتج المحلي الاجمالي في

الجزائر؟

- فرضيات الدراسة:

تعتمد معالجة التساؤلات المطروحة على مستوى إشكالية الدراسة على الفرضيات التالية:

- 1- يعود نمو الناتج المحلي الاجمالي كنتيجة لتخفيض قيمة العملة في الجزائر.
- 2- تساهم الصادرات بشكل كبير في تعميق انعكاسات تغير سعر صرف الدينار على الناتج المحلي الاجمالي.

- أهداف الدراسة:

إن الغرض من تناول هذا الموضوع ينصب حول محاولة تحقيق الهدف الآتي : وهو إبراز أثر تخفيض سعر صرف الدينار الجزائري على الناتج المحلي الاجمالي في الجزائر، وذلك بالاعتماد على الطرق الكمية الممكنة.

- حدود الدراسة:

تتمثل حدود الدراسة في كونها تمت على الاقتصاد الجزائري خلال الفترة الممتدة من 1990 إلى غاية 2012، من خلال دراسة تأثير تغير سعر صرف الدينار الاسمي على الناتج المحلي الاجمالي.

- منهج الدراسة:

لقد تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي لدراسة الموضوع في الجانب النظري، والمنهج القياسي للوقوف على صحة الفرضيات من عدمها.

- مرجعية الدراسة:

أثناء إنجاز هذا البحث استخدمت الأدوات الآتية :

- اعتماد عدة مراجع من كتب، مجلات، مذكرات، تقارير، ملتقيات وطنية وكانت هذه المراجع باللغتين العربية والأجنبية.
- الاستعانة بشبكة الإنترنت من أجل الحصول على البيانات الحديثة.

- أسباب اختيار الموضوع:

- إن اختياري للبحث في هذا الموضوع يعود للأسباب الآتية :
- اهتمامي بالبحث في موضوع المالية الدولية.
- إن الدور البارز الذي يؤديه سعر الصرف في تحقيق النمو الاقتصادي، أدى بي إلى إنجاز هذا البحث والذي من خلاله أسعى إلى كشف تأثيرات تغير سعر الصرف على الناتج المحلي الاجمالي.

- صعوبات الدراسة:

إن الصعوبات التي تلقيتها أثناء إنجاز هذا البحث، لا تختلف في جوهرها عن تلك المألوفة لدى جل الباحثين، ويمكن تلخيصها في: التضارب الكبير في بعض الإحصاءات باختلاف مصادرها.

- هيكل الدراسة:

للإجابة على إشكالية البحث واختبار الفرضيات، والوصول إلى تحقيق أهداف الدراسة وإيضاح أهميتها، تقتضي الضرورة أن نتناول الموضوع في أربعة فصول سبقتهم مقدمة عامة وتلتهم خاتمة عامة، و تكون الفصول على النحو التالي:

الفصل الأول يكون تحت العلاقة بين سعر الصرف والنتاج المحلي الاجمالي، حيث عولج فيه بعض العموميات حول سعر الصرف (مفهوم سعر الصرف، أنواع ووظائفه والعوامل المؤثر فيه والنظريات المفسرة له و أنظمة وسياسات سعر الصرف)، كما تطرق إلى الناتج المحلي الاجمالي من حيث مفهومه وأهميته وطرق قياسه، ليتم التطرق في الأخير إلى العلاقة بين كل من سعر الصرف والنتاج المحلي الاجمالي. والفصل الثاني يكون تحت عنوان الدراسات السابقة، حيث أستعرض فيه بعض الدراسات السابقة المتصلة بموضوع البحث بالدراسة والتحليل، ومن ثم تم التعقيب عليها لأبرز اختلاف هذه الدراسة عن الدراسات السابقة.

أما الفصل الثالث فيتم تخصيصه لتحديد نموذج الدراسة والأدوات التي المستخدمة لدراسة هذا الأخير، حيث أستعرض فيه النموذج المقترح لدراسة الموضوع مع الإشارة إلى تطور متغيراته، ثم تطرق إلى الأدوات المستخدمة في دراسته.

وخصص الفصل الرابع لتقدير أثر تغير سعر الصرف على الناتج المحلي الاجمالي للفترة (1990-2012)، وذلك بتطبيق أدوات ونماذج القياس الاقتصادي على نموذج الدراسة، ثم استخلاص النتائج وتفسيرها.

القسم الأول:

الاطار النظري والتطبيقي للدراسة

الفصل الأول:

العلاقة بين سعر الصرف والنتائج

المحلي الاجمالي

تمهيد:

يكتسي سعر الصرف أهمية بالغة في المعاملات الدولية، لأنه الوسيلة الأساسية في عملية التبادل الدولي، فهو إبدال عملة أجنبية بعملة وطنية أو العكس وفق سعر معين يعرف بسعر الصرف. كما يؤثر سعر الصرف على المؤشرات المختلفة للاقتصاد الوطني إيجابا أو سلبا، ويتأثر بها أيضا، ومن هذه المؤشرات الناتج المحلي الإجمالي باعتباره أهم مؤشرا يقيس مستوى النمو الاقتصادي في أي بلد. لذا يتناول هذا الفصل مفاهيم عامة حول سعر الصرف في المبحث الأول (مفهوم سعر الصرف، أنواع ووظائفه والعوامل المؤثر فيه والنظريات المفسرة له و أنظمة وسياسات سعر الصرف)، أما في المبحث الثاني فيتطرق إلى الناتج المحلي الإجمالي من حيث مفهومه وأهميته وطرق قياسه، ليتطرق في المبحث الثالث إلى العلاقة بين كل من سعر الصرف والناتج المحلي الإجمالي، مع إدراج ملخص في نهاية الفصل.

المبحث الأول: ماهية سعر الصرف.

لكل دولة عملتها الخاصة التي تستعملها في عمليات الدفع الخارجي، هذه الأخيرة الناتجة عن عمليات التبادل بين الدول، مما يؤدي إلى ظهور مشكلة سعر الصرف بين الدول نتيجة عدم التساوي بين قيمة عملات الدول.

يتناول هذا المبحث ماهية سعر الصرف من حيث: مفهوم سعر الصرف، أنواعه ووظائفه والعوامل المؤثر فيه والنظريات المفسرة له، أنظمة وسياسات سعر الصرف وأثر تغييره على بعض المؤشرات الاقتصادية.

المطلب الأول: مفهوم وأنواع ووظائف سعر الصرف.

يتطرق هذا المطلب تعريف سعر الصرف وأنواعه ووظائفه.

الفرع الأول: مفهوم سعر الصرف.

هناك تعاريف عديدة لسعر الصرف نذكر منها ما يلي:

- سعر الصرف يعني: "سعر عملة مقابلة عملة أخرى".¹
 - "عدد الوحدات من النقد المحلي التي تتم مبادلتها بوحدة واحدة من النقد الأجنبي".²
 - "قيمة الوحدة الواحدة من العملة الأجنبية مقدره بوحدة العملة الوطنية".³
 - "السعر الذي يتم بموجبه تحويل العملة المحلية الى العملة الأجنبية".⁴
 - "عدد وحدات العملة الوطنية التي يستلزم دفعها لشراء وحدة واحدة من العملة الأجنبية، أو عدد وحدات العملة الأجنبية اللازمة لشراء وحدة واحدة من العملة الوطنية".⁵
- ومنه يمكن تعريف سعر الصرف على أنه عدد الوحدات من عملة معينة الواجب دفعها للحصول على وحدة واحدة من عملة أخرى.
- هناك طريقتان لتسعير العملات وهما⁶:

¹BERNARD GUILLOCHON ; économie internationale ;2 édition ,donod ,1998 , P 177.

² سمير فخري نعمة، العلاقة التبادلية بين سعر الصرف وسعر الفائدة وانعكاسها على ميزان المدفوعات، الطبعة العربية، دار اليزوري للنشر والتوزيع، عمان، 2011، ص 15.

³ للمزيد انظر كل من:

- السيد محمد احمد السريتي ومحمد عزت محمد غزلان، التجارة الدولية والمؤسسات المالية الدولية، دار التعليم الجامعي، الاسكندرية، مصر، 2012، ص 244.

- عادل احمد حشيش و مجدي شهاب، العلاقات الاقتصادية الدولية، دار الجامعة الجديدة، الاسكندرية، مصر، 2005، ص 211.

- عبد الرحمان يسري واخرون، الاقتصاد الولي، الدار الجامعية، الاسكندرية، مصر، 2006، ص 349.

⁴ فليح حسن خلف، التمويل الدولي، مؤسسة وراق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2004، ص 57.

⁵ موسى سعيد مطر و شقيري نوري موسى وياسر المومني، التمويل الدولي، الطبعة الأولى، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2008، ص 43.

⁶ الطاهر لطرش، تقنيات البنوك، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2007، ص 96.

• التسعير المباشر: هو عدد الوحدات من العملة الأجنبية التي يجب دفعها للحصول على وحدة واحدة من العملة الوطنية، وفي الوقت الراهن قليل من الدول تستعمل طريقة التسعير المباشر وأهم الدول التي تستعمل هذه الطريقة هي بريطانيا العظمى، وفي المركز المالي في لندن يقاس الجنيه الإسترليني كما يلي:
1 جنيه إسترليني = 1,2279 يورو¹ (يوم 18 ماي 2014).

• التسعير غير المباشر: فهو عدد الوحدات من العملة الوطنية الواجب دفعها للحصول على وحدة واحدة من العملة الأجنبية، ومعظم الدول في العالم تستعمل هذه الطريقة في التسعير بما في ذلك الجزائر، ففي الجزائر يقاس الدولار الأمريكي بعدد من الوحدات من الدينار كما يلي: \$1 = 59.67 دج، مثلاً.

الفرع الثاني: أنواع سعر الصرف.

هناك عدة أنواع لسعر الصرف، وهي:

أولاً: سعر الصرف الاسمي:

هو مقياس عملة إحدى البلدان التي يمكن تبادلها بقيمة عملة بلد آخر، يتم تبادل العملات أو عمليات شراء وبيع العملات حسب أسعار العملات بين بعضها البعض، ويتم تحديد سعر الصرف الاسمي لعملة ما تبعا للطلب والعرض عليها في سوق الصرف في لحظة زمنية ما، ولهذا يمكن لسعر الصرف أن يتغير تبعا لتغير الطلب والعرض، وبدلالة نظام الصرف المعتمد في البلد فارتفاع سعر عملة ما يؤثر على الامتياز بالنسبة للعملات الأخرى².

ثانياً: سعر الصرف الحقيقي:

يعرف علي أنه نسبة مستوى السعر العالمي للسلع المتاجر بها إلى الأسعار المحلية مقاسا بعملة مشتركة، ويربط بين الأرقام القياسية للأسعار وسعر الصرف الاسمي، أو هو عدد الوحدات من العملة الأجنبية اللازمة لشراء وحدة واحدة من العملة المحلية، وبالتالي يقيس القدرة على المنافسة ويحسب وفق الصيغة التالية³:

$$R_e = \frac{P_d}{e P_f} \dots \dots (1)$$

حيث:

Re: سعر الصرف الحقيقي.
Pd: الرقم القياسي للأسعار المحلية.
e: سعر الصرف الاسمي.
Pf: الرقم القياسي للأسعار الاجنبية.

¹ <http://www.currencyc.com/ar/eur-gbp.html>

تاريخ الاطلاع : 18 ماي 2014.

² عبد المجيد قدي، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية، الطبعة الثالثة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2006، ص 103.

³ عبد الحسين جليل عبد الحسن ألبابي، سعر الصرف وإدارته في ظل الصدمات الاقتصادية، الطبعة الأولى، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2011، ص 27.

هناك علاقة عكسية بين سعر الصرف الحقيقي وسعر الصرف الاسمي، وكذلك بينه وبين الرقم القياسي لأسعار الأجنبية، وطردية مع الرقم القياسي للأسعار المحلية¹.

ثالثا: سعر الصرف الفعلي:

يعبر سعر الصرف الفعلي عن المؤشر الذي يقيس متوسط التغير في سعر صرف عملة ما بالنسبة لعدة عملات أخرى في فترة زمنية ما وبالتالي مؤشر سعر الصرف الفعلي يساوي متوسط عدة أسعار صرف ثنائية وهو يدل على مدى تحسن أو تطور عملة بلد ما بالنسبة لمجموعة من العملات الأخرى ويمكن قياسه باستخدام مؤشر " لاسبيرز " للأرقام القياسية².

ويعطي بالعلاقة التالية:

$$TCNE = \sum_p Z_p \frac{(e_i^{PR})}{(e_0^{PR})} . 100 \dots\dots (2)$$

$$TCNE = \sum_p Z_p INER_{PR} . 100 \dots\dots (3)$$

حيث:

TCNE: سعر الصرف الفعلي.

e_i^{PR} ، e_0^{PR} : سعر صرف عملة البلد P بالعملة المحلية في سنتي القياس والأساس على التوالي.

$INER_{PR}$: مؤشر سعر الصرف الثنائي الاسمي في سنة القياس مقارنة بنسبة الأساس.

رابعا: سعر الصرف الفعلي الحقيقي:

الواقع أن سعر الصرف الفعلي هو سعر إسمي لأنه عبارة عن متوسط لعدة أسعار صرف ثنائية ومن أجل أن يكون هذا المؤشر ذا دلالة ملائمة على تنافسية البلد تجاه الخارج، لابد أن يخضع هذا المعدل الاسمي إلى التصحيح بإزالة أثر تغيرات الأسعار النسبية³.

خامسا: سعر الصرف التوازني:

هو ذلك السعر الذي تحدده قوى العرض والطلب عندما يحدث التساوي التام بين الكمية المعروضة والكمية المطلوبة من إحدى العملات بصرف النظر عن أثار المضاربة وحركات رؤوس الأموال غير العادية، وبذلك نجد أن سعر الصرف التوازني مثل سعر التوازن لأي سلعة من السلع المتداولة في الأسواق الحرة في حالة المنافسة الكاملة، ويكون هذا السعر متزامنا مع التوازن في ميزان المدفوعات⁴.

¹ عبد الحسين جليل عبد الحسن الغالبي، مرجع سابق، ص 27.

² عبد المجيد قدي، مرجع سابق، ص 105.

³ المرجع نفسه، ص 106.

⁴ اوباية صالح، أثر التغير في سعر الصرف على التوازن الاقتصادي (دراسة حالة الجزائر للفترة 1990-2009)، مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة غرداية، 2010-2011، ص 19.

الفرع الثالث: وظائف سعر الصرف.

يقوم سعر الصرف بوظائف عدة نوجزها فيما يلي¹:

- وظيفة قياسية:

حيث يعتمد المنتجون المحليون على سعر الصرف لغرض قياس ومقارنة الأسعار المحلية لسلعة معينة مع أسعار السوق العالمية، وهكذا يمثل سعر الصرف لهؤلاء حلقة الوصل بين الأسعار المحلية والأسعار العالمية.

- وظيفة تطويرية:

أي يستخدم سعر الصرف في تطوير صادرات معينة إلى مناطق معينة من خلال دوره في تشجيع تلك الصادرات، ويمكن أن يؤدي من جهة أخرى إلى الاستغناء أو تعطيل فروع صناعية معينة أو إستبدالها بالاستيراد حيث تكون أسعار هذه السلع المستوردة أقل من الأسعار المحلية، وبالتالي يؤثر سعر الصرف على التركيب السلعي والجغرافي للتجارة الخارجية للدول.

- وظيفة توزيعية:

يمارس سعر الصرف وظيفة توزيعية على مستوى الاقتصاد الدولي، وذلك بفعل إرتباطه بالتجارة الخارجية، حيث تقوم هذه الأخيرة بإعادة توزيع الدخل العالمي والثروات الوطنية بين دول العالم.

المطلب الثاني: العوامل المؤثرة في سعر الصرف وكيفية تحديده والنظريات المفسرة له.

يتأثر سعر الصرف بمجموعة من العوامل، كما تختلف كيفية تحديده، لذا يتناول هذا المطلب مختلف العوامل المؤثرة في سعر الصرف بالإضافة إلى كيفية تحديده.

الفرع الأول: العوامل المؤثرة في سعر الصرف.

يتأثر سعر الصرف كغيره من المؤشرات الاقتصادية بمجموعة من العوامل، التي تنقسم إلى قسمين²:

- عوامل اقتصادية (كمية النقود، أسعار الفائدة، التضخم، ميزان المدفوعات، الدخل، عجز الموازنة الحكومية).

- عوامل غير اقتصادية.

أولاً: العوامل الاقتصادية.

تشمل العوامل الاقتصادية التي تؤثر في سعر الصرف ما يلي:

¹ عرفان تقني الحسيني، التمويل الدولي، المجلد الثاني، الأردن، 1999، ص ص 149-150، نقلا عن:

- اوباية صالح، مرجع سابق، ص 14.

² عبد الحسين جليل عبد الحسن الغالبي، مرجع سابق، ص 61.

1- كمية النقود:

إن زيادة كمية النقود مع بقاء العوامل الأخرى ثابتة، تؤدي إلى ارتفاع مستوى الأسعار وانخفاض القدرة التنافسية لسلع الدولة، مما يؤدي إلى ارتفاع حجم الواردات وانخفاض الصادرات، وهذا يعني زيادة الطلب على العملة الأجنبية مقابل العملة المحلية، وهذا يعني ارتفاع في أسعار العملة الأجنبية أي انخفاض قيمة العملة المحلية¹.

2- أسعار الفائدة:

التغير في معدلات الفائدة من الناحية النسبية يؤثر على الإستثمار في الأوراق المالية الأجنبية، التي تمتلك تأثيرا في الطلب على العملات وعرضها وبالتالي التأثير في أسعار الصرف².

3- التضخم:

إن ارتفاع الأسعار (أسعار السلع والخدمات) في دولة معينة مع بقاء العوامل الأخرى ثابتة في الدول الأخرى، يؤدي إلى انخفاض سعر صرف عملة هذه الدولة والعكس يحدث عند انخفاض أسعار السلع والخدمات في دولة معينة مع بقاء العوامل الأخرى ثابتة، فإن هذا يؤدي إلى ارتفاع سعر صرف هذه الدولة³.

4- ميزان المدفوعات:

عندما يكون رصيد ميزان المدفوعات موجبا، فإن هذا يعني زيادة في الطلب على عملة الدولة وبالتالي ارتفاع في قيمتها الخارجية، وبالعكس عندما يكون رصيد ميزان المدفوعات سالبا، فهذا يعبر عن الزيادة في عرض عملة هذه الدولة مقابل العملات الأجنبية وبالتالي انخفاض قيمتها الخارجية⁴.

5- الدخل:

يعد الدخل من المؤثرات المهمة في سعر الصرف ويأتي أثره في إتجاهين هما⁵:
- أي تغير في الناتج المحلي الإجمالي يدفع إلى تغير مشابه في الحساب الجاري بالزيادة أو النقصان، فعند الزيادة سينتفش الحساب الجاري دافعا الطلب على العملة المحلية نحو الأمام والذي يؤدي إلى خفض سعر الصرف الأجنبي والعكس يؤدي إلى رفعه وهذا هو الأثر الرئيسي.
- مع افتراض تمتع رأس المال بحرية الحركة فإن زيادة التدفق الرأسمالي تؤدي إلى زيادة الدخول النقدية في الدولة المستقبلية له مما يؤدي إلى تنشيط طلبها الكلي بما فيه الطلب على الاستيراد من البلد المصدر له،

¹ مروان عطوان، أسعار صرف العملات، دار الهدى، الجزائر، 1992، ص 80.

² عدنان تايه النعيمي، ادارة العملات الاجنبية، الطبعة الأولى، دار الميسرة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2012، ص 160. للمزيد انظر:

- عبد الحسين جليل عبد الحسن الغالبي، مرجع سابق، ص ص 65-67.

³ موسى سعيد مطر وشقيري نوري موسي وياسر المومني، مرجع سابق، ص 52.

⁴ مروان عطوان، مرجع سابق، ص 80.

⁵ عبد الحسين جليل عبد الحسن الغالبي، مرجع سابق، ص 75.

وبالوقت ذاته يترتب على التدفق الرأسمالى انخفاض الدخول النقدية فى البلد المصدر له والذي يؤدى إلى إنخفاض الطلب الكلى الداخلى بما فىه الطلب على الاستيراد، ونتيجة الحالتيْن أى زيادة الطلب على صادرات البلد المعنى بتصدير رأس المال وانخفاض وارداته يتحقق فائض فى الحساب الجارى يعوض العجز فى حساب رأس المال طويل الأجل الناجم عن التدفق الرأسمالى الخارج مؤدياً إلى رفع قيمة العملة المحلية وخفض سعر الصرف الأجنبى إتجاهها.

6- الرقابات الحكومية:

- يمكن لحكومات البلدان الأجنبية أن تؤثر فى سعر الصرف التوازنى بطرق مختلفة، تتضمن¹:
- فرض القيود على التجارة الخارجية.
 - فرض القيود على الصرف الأجنبى.
 - التدخل (بيعاً وشراءً) فى أسواق الصرف الأجنبى.
 - التأثير فى المتغيرات الكلية (التضخم، معدلات الفائدة ومستويات الدخل).

ثانياً: العوامل غير الاقتصادية.

تتمثل العوامل غير الاقتصادية المؤثرة فى سعر الصرف فى²:

1- الاضطرابات والحروب:

تؤثر الاضطرابات والحروب فى سعر الصرف على المدى القصير، لأنها تؤثر على أوضاع التجارة والصناعة والزراعة التى من شأنها أن تغير الطلب على الصرف الأجنبى وبالتالي تغير سعر الصرف. حيث يزداد الإنفاق على المجالات العسكرية والأمنية وتخفض كفاءة الوحدات الاستثمارية بسبب التدمير أو تعطيل المرافق العامة والخاصة فضلاً عن إنخفاض الصادرات وغيرها من التأثيرات المباشرة وغير المباشرة والتى تؤدي فى مجملها إلى فقدان الثقة بعملة البلد المعنى.

2- الاشاعات و الأخبار:

تعد الاشاعات والأخبار من المؤثرات السريعة على سعر الصرف الأجنبى سواء كانت صحيحة أو غير صحيحة، فأحياناً تصدر الاشاعات من بعض المتعاملين أنفسهم حول مستقبل عملة ما ولكن التأثير يحدث خلال وقت قصير ولا تلبث السوق أن تستعيد استقرارها.

¹ عدنان تايه النعمي ، مرجع سابق، ص 163.

² عبد الحسين جليل عبد الحسن الغالبى، مرجع سابق، ص ص 81-83.

3- خبرة المتعاملين:

يقوم المتعاملون في سوق العملات الأجنبية في ضوء مهاراتهم وخبراتهم بالسوق وأحواله بتحديد اتجاه الأسعار واتخاذ قراراتهم بشأنها وتحديد ما إذا كان من الضروري تعديلها وإبقائها على ما هي عليه، وبناء عليه فإن أسعار الصرف تتأثر بالقوة التفاوضية للمتعاملين والأساليب المستخدمة لتنفيذ عملياتهم المختلفة كما تتأثر بحجم التزاماتهم القائمة فإن كانت كبيرة سيطلب اقناعهم بالتزامات إضافية تغير جذري في السعر ليغريهم بزيادة حجمها والعكس يحدث إن كانت قليلة.

الفرع الثاني: كيفية تحديد سعر الصرف.

نميز ثلاث حالات لتحديد سعر الصرف هي¹:

- الحالة الأولى:

وهي حالة العملات التي يتم تحديد سعر صرفها عن طريق الارتباط المباشرة بعملة التثبيت، فهذه العملات تظل أسعارها ثابتة عبر الزمن باتجاه العملة المرتبط بها مادامت السلطات النقدية للبلد المعني لم تحدث أي تغيير في سعر الارتباط المركزي للعملة.

- الحالة الثانية:

هي حالة التعويم الحر دون أي ارتباط ويتم هنا تحديد سعر صرف عملة البلد في سوق صرف حرة باستمرار فليس هناك سعر صرف ثابت بين هذه العملة وعملة التدخل أو أي سلة من العملات وإنما يتغير السعر بسوق الصرف يوميا حسب تقلبات العرض والطلب، تتأثر هذه التقلبات بدورها بالتوقعات والحاجيات المختلفة للمتعاملين في السوق من جهة وبالمؤشرات الاقتصادية والنقدية للبلد من جهة أخرى. وقد تتدخل السلطات النقدية أحيانا وعند الضرورة للحيلولة دون المبالغة في المضاربات والحفاظ على النظام في المعاملات المصرفية داخل السوق.

- الحالة الثالثة:

هي حالة الارتباط بسلة من العملات وهنا إما أن تربط الدول عملتها بحقوق السحب الخاصة التي هي عبارة عن سلة يصدرها صندوق النقد الدولي من خمس عملات لكل منها وزن معين، ونشير هنا إلى أن سعر الارتباط ودقة الهوامش تختلف حسب الأقطار أو ترتبط هذه الدول عملتها بسلة من العملات على شكل سلة حقوق السحب الخاصة، تعكس أوزانها نسب التوزيع الجغرافي لتجارتها الخارجية، كما تعتمد الدول أيضا عملة للتدخل (غالبا الدولار الأمريكي) يتم بها إرساء القيمة المحددة يوميا في سوق الصرف للعملة الوطنية.

¹ محمود حميدات، مدخل للتحليل النقدي، الطبعة الثالثة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2005، ص 109-111.

الفرع الثالث: النظريات المفسرة لسعر الصرف.

حاولت العديد من النظريات تفسير الكيفية التي يتم من خلالها تحديد سعر الصرف، ومن بينها ما يأتي¹:

أولاً: النظرية الكمية:

يتلخص مضمون هذه النظرية في أن الزيادة في كمية النقود، يؤدي إلى انخفاض الطلب على السلع المحلية، وبالتالي نقص الصادرات وزيادة الواردات، لأن سعر السلع الأجنبية يصبح أقل مقارنة بأسعار السلع المحلية بعد ارتفاع أسعارها، هذا ما يؤدي إلى زيادة الطلب على العملات الأجنبية من أجل تسديد قيم الواردات وانخفاض الطلب على العملات المحلية لتسديد قيم الصادرات، وبالتالي ارتفاع سعر الصرف في حالة تحديده بشكل حر يؤدي إلى خروج الذهب (في حال سريان نظام الذهب)، وحصول العكس في حال انخفاض كمية النقود.

ثانياً: نظرية الأرصد:

ترى هذه النظرية أن سعر الصرف يتحدد على أساس رصيد الدولة في ميزان مدفوعاتها، فإذا كان رصيدها موجبا فمعناه زيادة الطلب على العملة المحلية وارتفاع قيمتها الخارجية، أي ارتفاع سعر صرفها، وإذا كان سلبيا فهذا يدل على زيادة عرض العملة المحلية وانخفاض قيمتها الخارجية، أي انخفاض سعر صرفها.

ثالثاً: نظرية سعر الخصم:

يرى أصحابها بأن رفع سعر الخصم (زيادة أسعار الفائدة)، يؤدي إلى اجتذاب رؤوس الأموال الأجنبية، وبالتالي زيادة طلب الأجانب على عملة تلك الدولة وارتفاع قيمتها الخارجية، أي ارتفاع سعر الصرف، وعلى العكس يؤدي خفض سعر الفائدة إلى انخفاض الطلب على عملة تلك الدولة، وانخفاض قيمة العملة الخارجية، أي انخفاض سعر صرفها.

رابعاً: نظرية تعادل القدرة الشرائية:

يتحدد سعر الصرف وفقاً لهذه النظرية على أساس القدر من العملتين الذي يحقق تعادل القوة الشرائية، بهذا القدر منهما، فإذا كان الدينار يشتري كمية من السلع والخدمات تعادل الكمية التي تشتري بثلاث دولارات مثلاً، فمعنى هذا أن سعر صرف الدينار سيكون ثلاث دولارات أي $3/1$ ، أي أن الدينار يساوي 3 دولارات استناداً إلى هذا الأساس، ذلك لأن من يقوم بالتنازل عن عملة معينة يعني أنه يتنازل عن قوتها الشرائية التي تتاح له نتيجة اقتنائه العملة الأخرى التي يقوم بتحويل عملته إليها.

¹ فليح حسين خلف، التمويل الدولي، الطبعة الأولى، مؤسسة الوراق، عمان، الأردن، 2004، ص ص 87-90. للمزيد انظر:

- دريد كامل ال شبيب، المالية الدولية، الطبعة الأولى، دار اليازوري، عمان، الأردن، 2011، ص ص 38-42.

خامسا: نظرية الانتاج:

وتتلخص هذه النظرية في أن القيمة الخارجية لعملة دولة ما تتحدد على أساس كفاية ومقدرة جهازها الانتاجي وزيادة الانتاجية، بما في ذلك زيادة انتاجية الفرد، ومن ثم مستوى معيشته بما يتضمنه هذا من ارتفاع في مستويات الدخل والأسعار، الأمر الذي يؤدي إلى الحد من الصادرات وزيادة الواردات، وهذا معناه زيادة الطلب على العملات الأجنبية مقابل الطلب على العملة المحلية، مما يؤدي إلى انخفاض قيمة العملة المحلية وارتفاع قيمة العملة الأجنبية، ويحصل العكس في حال انخفاض الأسعار المرتبطة بانخفاض الدخل ومستويات المعيشة، والمتأتي من انخفاض الانتاجية.

حاولت النظريات السابقة تفسير التغيرات التي تحصل في سعر صرف العملة، كل حسب العامل الذي تراه يؤثر على سعر الصرف، وقد حازت نظريتي تعادل القدرة الشرائية وأسعار الخصم على اهتمام كبير لدى الاقتصاديين في تفسير تغيرات سعر الصرف.

المطلب الثالث: أنظمة وسياسات سعر الصرف وعلاقته ببعض المؤشرات الاقتصادية الكلية.

تختلف أنظمة الصرف المنتهجة من طرف الدول نتيجة اختلاف الأنظمة الاقتصادية المنتهجة، مما يؤدي إلى إختلاف سياسات الصرف التي تطبقها البلدان. يتطرق هذا المطلب إلى مختلف أنظمة الصرف المنتهجة، ثم يستعرض سياسات سعر الصرف، وأثر تغييره على بعض المؤشرات الاقتصادية الكلية.

الفرع الأول: أنظمة سعر الصرف.

هناك ثلاثة أنظمة رئيسية لسعر الصرف وهي: نظام الصرف الثابت، نظام الصرف المرن ونظام الصرف المقيد.

أولا: نظام الصرف الثابت.

يقصد بأنظمة الصرف الثابتة تلك الأنظمة التي تكون فيها معدلات الصرف ثابتة، أو تتحرك تلك المعدلات داخل هامش ضيق، كما أن عملية التبادل العملات تتم بأسعار محددة مسبقا من طرف السلطات النقدية التي تستند إلى معيار معين لتعريف سعر التدخل -سعر التعادل- بالنسبة لعملتها الخاصة¹.

والمعايير التي يمكن الاستناد عليها، هي ثلاثة أنواع²:

- المعادن الثمينة وخاصة الذهب.

- العملات الصعبة.

- سلات العملات.

¹ السيد متولي عبد القادر، الاقتصاد الدولي: النظريات والسياسات، الطبعة الأولى، دار الفكر، الأردن، 2011، ص 161.

² المرجع نفسه، ص 161.

تمثل قاعدة الذهب الشكل الأول والأساسى لنظام سعر الصرف الثابت، حيث يرتبط العمل فى هذه القاعدة بوجود شروط معينة أبرزها¹:

- تحديد معدل ثابت من العملة الوطنية ازاء الذهب، أى يتم تحديد ما يقابل العملة الوطنية وبشكل ثابت.
 - ضمان تحويل العملة الوطنية إلى ذهب وبالعكس، وتوفر القابلية والحرية على ضوء ذلك وبدون أية قيود أو شروط تحد من هذه الحرية أو القابلية فى التحويل.
 - حرية تصدير واستيراد الذهب الى الخارج بدون وجود أى محددات تعيق عملية التصدير هذه، أى لا يتم منع دخول أو خروج الذهب من وإلى الدول.
- تتحدد آلية الصرف فى نظام الصرف الثابتة لعملة وحيدة عن طريق الارتباط المباشر بعملة التدخل، وثبات الأسعار يكون عبر الزمن تجاه العملة المرتبط بها ما لم تتدخل السلطات النقدية لإحداث التغيير فى سعر الارتباط المركزى للعملة².
- وتتحدد آلية الصرف عن طريق الارتباط بسلة من العملات مع مراعاة نسب الأوزان فى التجارة الخارجية، لأن السعر يتأثر بحجم المبادلات وتدفقات رؤوس الأموال، ومن بين السلات المشهورة لسلة حقوق السحب الخاصة³.

ثانيا: نظام الصرف الحر (المرن).

1- تعريف نظام الصرف الحر:

هو ذلك النظام الذى تتحدد بمقتضاه أسعار صرف العملات فى السوق الدولى على أساس العرض والطلب على تلك العملات، فحرية سعر الصرف تعنى أن تحديد مستوى التوازن لسعر الصرف العملات يخضع لذات القواعد التى يتحدد بها ثمن أية سلعة⁴.

2- أنواع أنظمة أسعار الصرف الحرة:

هناك نوعان من أنظمة أسعار الصرف المرنة يمكن التمييز بينهما، وهما كالتالى⁵:

¹ فليح حسين حسن خلف، العلاقات الاقتصادية الدولية، الطبعة الأولى، مؤسسة الوراق للنشر، عمان، الأردن، 2004، ص 212.

² السيد متولى عبد القادر، مرجع سابق، ص 162.

³ المرجع نفسه، ص 162.

⁴ رضا عبد السلام، العلاقات الاقتصادية الدولية: بين النظرية والتطبيق، المكتبة العصرية للنشر والتوزيع، مصر، 2007، ص 134.

⁵ السيد متولى عبد القادر، مرجع سابق، ص 164.

2-1- أنظمة أسعار الصرف ذات المرونة المحدودة:

تكون فيها عملية الربط خاصة بعملة واحدة أو ببعض العملات مع تركها معومة مع بقية العملات الأخرى، بشرط أن يكون التذبذب داخل مجال محدد، ومثال ذلك: آلية النظام النقدي الأوربي، الذي تتغير عملاته بالنسبة للدولار الأمريكى داخل المجال $[- 2,25\%$ ، $+ 2,25\%$] مقارنة بالسعر الرسمى المحدد لها.

2-2- أنظمة أسعار الصرف ذات المرونة القوية:

ينقسم هذا النوع بدوره إلى ثلاثة أنواع، حيث يمكن يتميز كل نوع من خلال طريقة تدخل السلطات النقدية، وهذه الأنواع هي:

2-2-1- أنظمة أسعار الصرف المعدلة بدلالة المؤشر:

وفق هذا النوع، يجري تعديل العملة صعوداً وهبوطاً تلقائياً مع التغيرات الطارئة على بعض المؤشرات المختارة. وأحد المؤشرات المشتركة هو سعر الصرف الحقيقى الذى يعكس التغيرات فى العملة بعد تعديلها لمراعاة أثر التضخم فى مقابل عملات الشركاء التجارىين الرئيسيين. كما تشمل هذه الفئة بعض الحالات التى يجري فيها تصحيح سعر الصرف وفق جدول زمنى محدد سلفاً.

2-2-2- أنظمة أسعار الصرف ذات التعويم المدار:

وفق هذا النوع، يتم تحديد سعر الصرف من طرف البنك المركزى، كما يقوم بتغييره بشكل متكرر من حين لآخر، والتعديلات تتم بناء على التقديرات وعادة ما ترتكز على مجموعة من المؤشرات مثل سعر الصرف الحقيقى، الاحتياطات الدولية، تطورات أسواق النقد الموازية.

2-2-3- أنظمة أسعار الصرف ذات التعويم الحر:

يتحدد سعر الصرف فى هذا النظام انطلاقاً من آلية العرض والطلب فى السوق، بحيث تطراً عليه تحركات واسعة تفوق التغير الحاصل فى مستويات الأسعار النسبية الوطنية، كما يتأثر بالاضطرابات المفاجئة على ميزان الحساب الجارى.

ثالثاً: نظام الصرف المقيد.

1- مفهومه:

نظام الرقابة على الصرف الأجنبى هو نظام بمقتضاه تحتكر الدولة التعامل فى الصرف الأجنبى ببيعاً وشراءً وهى التى تحدد سعر العملة الوطنية فى مواجهة العملات الأجنبية الأخرى دون مراعات لاعتبارات الطلب والعرض، وأن ارتفاع وانخفاض سعر صرف العملة الوطنية يتم وفقاً لقرارات السلطة العامة¹.

¹ رضا عبد السلام، مرجع سابق، ص 126.

2- أهدافه:

- تلقاً الدول إلى اتباع نظام الرقابة على الصرف لتحقيق أهداف عديدة منها¹:
- حماية الصناعات المحلية من المنافسة الأجنبية.
- منع تحويل رؤوس الأموال إلى الخارج.
- رقابة وحماية الاقتصاد الوطنى من موجات الكساد الخارجية.
- الحصول على موارد مالية لخزينة الدولة.
- اعادة التوازن لميزان المدفوعات.

الفرع الثانى: سياسات وأدوات سعر الصرف.

تعتبر سياسة سعر الصرف سياسة اقتصادية، تجلت استقلاليتها عن السياسة النقدية من خلال تميزها بأهدافها وأدواتها.

أولاً: سياسات سعر الصرف:

هناك مجموعة من سياسات سعر الصرف التي تنتهجها الدولة لمعالجة الاختلالات الاقتصادية وخاصة ميزان المدفوعات²، وهي:

أ- سياسة تخفيض العملة:

والذي هو إجراء رسمى لإعادة النظر في تحديد سعر صرف العملة المحلية والعودة به إلى المستوى التوازنى الحقيقى مع باقى العملات قصد التحكم في الصعوبات التجارية للبلد من خلال تخفيض الصادرات والضغط على الواردات وكذا إيقاف خروج رؤوس الأموال إلى الخارج³. وترجع أسباب التخفيض إلى ارتفاع أسعار ارتفاعاً تضخيمياً داخل الدولة المعنية، بحيث أصبحت تجد لعملتها سعريين في سوق الصرف، سعر مرتفع حددته الدولة ولا يتم التعامل بمقتضاه في السوق، وسعر آخر منخفضاً يتحدد للعملة في سوق الصرف طبقاً لعوامل العرض والطلب⁴.

ب- الرقابة على الصرف:

هو إجراء حكومى تتخذه الدولة بغرض أن ترفع سعر صرف عملتها في أسواق الصرف، ويتم ذلك بأن تقر الدولة سعر معيناً لعملتها ثم تضع نظاماً كاملاً لمراقبة هذا السعر حتى لا ينخفض⁵.

¹ السيد متولى عبد القادر، مرجع سابق، ص 167.

² مجدى محمود شهاب، الاقتصاد الدولى المعاصر، دار الجامعة الجديدة، الاسكندرية، مصر، 2007، ص 258.

³ نعمان السعيدى، البعد الدولى لنظام النقد الدولى برعاية صندوق النقد الدولى، الطبعة الأولى، دار بلقيس، الجزائر، 2011، ص 182.

⁴ مجدى محمود شهاب مرجع سابق، ص 259.

⁵ عادل احمد حشيش و مجدى شهاب، مرجع سابق، ص 243.

إن أهم سبب للجوء إلى هاته السياسة هو المحافظة على ميزان المدفوعات للدولة ومحاولة التخلص من العجز إن وجد¹.

ج- موازنة سعر الصرف:

يهدف صندوق موازنة الصرف إلى تنظيم سعر الصرف عن طريق التدخل لموازنته، أي للاحتفاظ به عند مستوى معين يعتبر مستوى التوازن بالنسبة له، وصندوق موازنة الصرف عبارة عن احتياطي مكون من عملات وموضوع تحت تصرف الدولة بغرض التدخل في سوق الصرف لمنع التقلبات غير المناسبة².

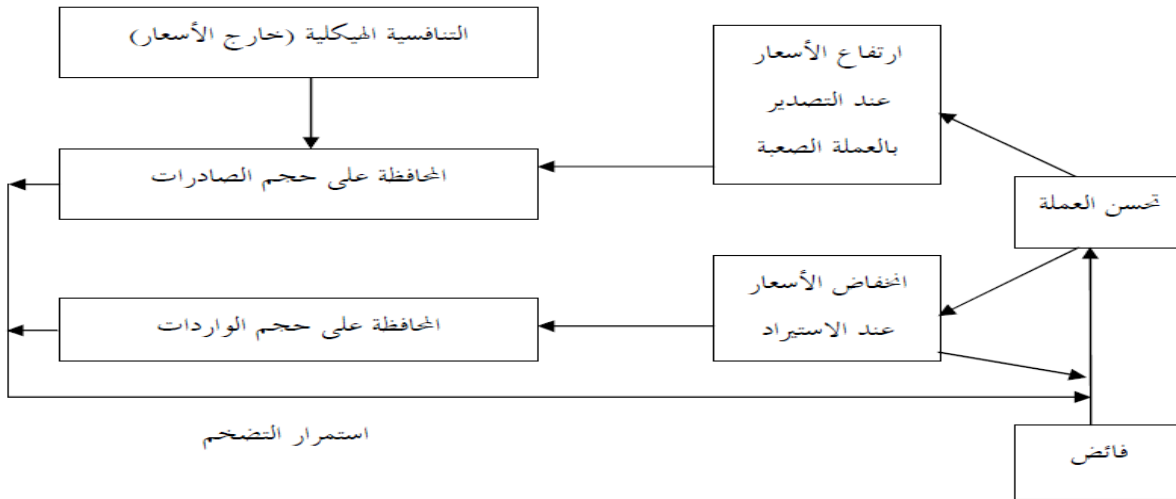
ثانيا: أهداف سياسة سعر الصرف.

تسعى سياسة سعر الصرف إلى تحقيق جملة من الأهداف الاقتصادية أبرزها³:

1- مقاومة التضخم:

يؤدي تحسن سعر الصرف إلى انخفاض في مستوى التضخم المستورد وتحسن في مستوى تنافسية المؤسسات، ففي المدى القصير يكون الانخفاض في تكاليف الاستيراد أثر إيجابي على انخفاض مستوى التضخم المستورد وتحسن في مستوى تنافسية المؤسسات وتتضاعف أرباح المؤسسات بما يمكنها من ترشيد أداة الإنتاج في المدى المتوسط وهكذا تحقق المؤسسات عوائد إنتاجية وتتمكن من إنتاج سلع ذات جودة عالية بما يعني تحسن تنافسياتها.

الشكل رقم (1): استهداف التضخم باستخدام سياسة سعر الصرف.



المصدر: عبد المجيد قدي، مرجع سابق، ص 132.

¹ عادل احمد حشيش و مجدي شهاب ، ص 244.

² مجدي محمود شهاب مرجع سابق، ص 266.

³ عبد المجيد قدي، المرجع نفسه، ص ص 131-133.

2- تخصيص الموارد:

يؤدي سعر الصرف الحقيقي -الذي يجعل الاقتصاد أكثر تنافسية- إلى تحويل الموارد إلى قطاع السلع الدولية (الموجهة إلى التصدير)، وهذا ما يعمل على توسيع قاعدة السلع الدولية بحيث يصبح عدد كبير من السلع قابلاً للتصدير، وبالتالي يقل عدد السلع التي يتم استيرادها.

3- توزيع الدخل:

يؤدي سعر الصرف دوراً هاماً في توزيع الدخل بين الفئات أو بين القطاعات المحلية، فعند ارتفاع القدرة التنافسية لقطاع التصدير التقليدي... (مواد أولية، زراعية) نتيجة انخفاض سعر الصرف الحقيقي، فإن ذلك يجعله أكثر ربحية ويعود الربح من هذا الوضع إلى أصحاب رؤوس الأموال في الوقت الذي تنخفض فيه القدرة الشرائية للعمال، وعند انخفاض القدرة التنافسية الناجمة عن انخفاض سعر الصرف الاسمي فإن ذلك يؤدي إلى ارتفاع القدرة الشرائية للأجور.

4- تنمية الصناعة المحلية:

يمكن للبنك المركزي اعتماد سياسة لتخفيض أسعار الصرف من أجل تشجيع الصناعة الوطنية، فلقد قام البنك الفيدرالي الألماني عام 1948 بتخفيض هام للعملة مما شجع الصادرات وفي مرحلة ثانية قام باعتماد سياسة العملة القوية، كما اعتمدت السلطات النقدية سياسة التخفيض لحماية السوق المحلي من المنافسة الخارجية وتشجيع الصادرات.

ثالثاً: أدوات سعر الصرف.

لتنفيذ سياسة سعر الصرف وتحقيق أهدافها تستعمل السلطة العديد من الأدوات والوسائل، وأهمها¹:

1- تعديل سعر صرف العملة:

عندما ترغب السلطات في تعديل توازن ميزان المدفوعات تقوم بتخفيض العملة أو إعادة تقويمها. تتدخل في ظل نظام سعر صرف ثابت، أما في ظل نظام سعر صرف عائمتعمل على التأثير على تحسن أو تدهور العملة. وتستخدم سياسة التخفيض على نطاق واسع لتشجيع الصادرات، إلا أن نجاح هذه السياسة يتوقف على توفر مجموعة من الشروط:

- اتسام الطلب العالمي على منتجات الدولة بقدر كبير من المرونة بحيث يؤدي تخفيض العملة إلى زيادة أكبر في الطلب العالمي على المنتجات المصدرة من نسبة التخفيض.
- ضرورة اتسام العرض المحلي لسلع التصدير بقدر كاف من المرونة بحيث يستجيب الجهاز الإنتاجي للارتفاع في الطلب أو الطلب الجديد الناجم عن ارتفاع الصادرات.

¹ عبد المجيد قدي، مرجع سابق، ص ص 134-137.

- ضرورة توفر استقرار في الأسعار المحلية.
- عدم قيام الدول المنافسة الأخرى بإجراءات مماثلة لتخفيض عملاتها.
- استجابة السلع المصدرة لمواصفات الجودة والمعايير الصحية الضرورية للتصدير.
- الاستجابة لشرط "مارشال - ليرنر" والقاضي بأن تكون: $e_m + e_m > 1$ أي مجموع مرونة الطلب على الواردات ومرونة الصادرات أكبر من الواحد الصحيح.

2- استخدام إحتياطات الصرف:

في ظل أسعار صرف ثابتة أو شبه مدارة تلجأ السلطات النقدية إلى المحافظة على سعر صرف عملتها، فعند انهيار عملتها تقوم ببيع العملات الصعبة لديها مقابل العملة المحلية، وعندما تتحسن العملة تقوم بشراء العملات الأجنبية مقابل العملة المحلية، وعندما تكون الإحتياطات غير كافية يقوم البنك المركزي بتخفيض العملة المحلية.

3- استخدام سعر الفائدة:

عندما تكون العملة ضعيفة يقوم البنك المركزي باعتماد سياسة سعر الفائدة المرتفعة لتعويض خطر انهيار العملة (في النظام النقدي الأوروبي عندما اعتبر الفرنك أضعف من المارك الألماني، عمد بنك فرنسا إلى تحديد أسعار فائدة أعلى من أسعار الفائدة الألمانية).

4- مراقبة الصرف:

تقضي سياسة مراقبة الصرف بإخضاع المشتريات والمبيعات للعملة الصعبة إلى رخصة خاصة، ويتم استخدامها لمقاومة خروج رؤوس الأموال خاصة الخروج المضاربي، ومن بين التدابير التي تعتمدها السلطات النقدية ما يلي:

- منع التسوية القبلية للواردات.
- الالتزام بإعادة العملات الأجنبية المحصل عليها في الخارج نتيجة التصدير ضمن فترة زمنية محددة.
- تقسيم الحسابات البنكية إلى حسابات لغير المقيمين تستفيد من التحويل الخارجي للعملة.
- حسابات للمقيمين لا يمكن عن طريقها تسوية المعاملات مع الخارج.

5- إقامة سعر صرف متعدد:

يهدف نظام أسعار الصرف المتعدد إلى تخفيض آثار حدة التقلبات في الأسواق وتوجيه السياسة التجارية لخدمة بعض الأغراض المحددة. ومن أهم الوسائل المستخدمة هو اعتماد نظام ثنائي أو أكثر لسعر الصرف بوجود سعرين أو أكثر لسعر صرف العملة، أحدهما مغالي فيه ويتعلق بالمعاملات الخاصة بالواردات الضرورية أو الأساسية أو أدوات القطاعات المراد دعمها وترقيتها. أما السلع المحلية الموجهة للتصدير أو الواردات غير الأساسية فتخضع لسعر الصرف العادي.

الفرع الثالث: أثر تغير سعر الصرف على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية.

يؤدي تغير سعر الصرف إلى التأثير على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية على النحو التالي¹:

أولاً: أثر تغير سعر الصرف على الميزان التجاري:

يؤدي تخفيض العملة الوطنية للبلد إلى زيادة الصادرات بسبب انخفاض أسعارها في الأسواق الخارجية، أي ما يعطيها تنافسية أكبر. وانخفاض الواردات بسبب ارتفاع أسعارها في الأسواق الداخلية، الأمر الذي يؤدي إلى تحسن في وضعية الميزان التجاري.

ثانياً: أثر تغير سعر الصرف على المستوى العام للأسعار والبطالة:

إن تخفيض قيمة العملة أو ارتفاع الأسعار الخارجية في اقتصاد مفتوح يجبر المستوى العام للأسعار أو التضخم أن لا يخضع إلى العوامل الداخلية والمتمثلة في البطالة ومعدل نمو انتاجية العمل بل يتعدى ذلك إلى التضخم المستورد. وذلك يحدث بشكلين: ارتفاع قيمة السلع ذات الاستهلاك الوسيط أو ارتفاع قيمة السلع ذات الاستهلاك النهائي.

فهناك علاقة طردية بين سعر العملة وسعر السلع النهائية، فإذا كانت الأسعار ثابتة فإن الارتفاع الحادث يكون على حساب اليد العاملة التي يستغني عنها عند ارتفاع سعر الصرف إذن السلع الوسيطة والمواد الأولية تؤدي إلى رفع الأسعار والحفاظ على مستوى معين من البطالة أو تثبيت الأسعار والتغير في المستوى العام للبطالة.

كما أن انخفاض سعر الصرف يؤدي بالضرورة إلى ارتفاع أسعار الاستهلاك دون أن يؤثر على المستوى العام للبطالة.

ثالثاً: أثر تغير سعر الصرف على الديون الخارجية:

يؤدي انخفاض قيمة العملة المحلية إلى ارتفاع قيمة الديون الخارجية، بشرط أن يكون معدل الفائدة أكبر من معدل نمو الانتاج وجداً الصادرات ومرونتها أكبر من جداء الواردات ومرونتها، والعكس يؤدي إلى الانخفاض، وبالتالي فارق كتلة الديون لها علاقة طردية مع نسبة تغير سعر الصرف.

¹ للمزيد انظر كل من :

- بن قدور علي، دراسة أثر تغيرات سعر الصرف على نموذج التوازن الاقتصادي الكلي، مذكرة ماجستير غير منشورة، المركز الجامعي بالسعيدة، الجزائر، 2004-2005 ص ص 121-137.

- ايت بن سيدهم جمال، سلوك بعض المتغيرات الكلية نتيجة تغير سعر الصرف -دراسة حالة اقتصاد الجزائر-، مذكرة ماجستير، جامعة الجزائر، 2000-2001، ص ص 17-26.

المبحث الثاني: الناتج المحلي الإجمالي.

يعد الناتج المحلي الإجمالي من أكثر المقاييس شيوعاً واستخداماً لقياس الأداء الاقتصادي ومقدرة الاقتصاد على إنتاج مختلف السلع والخدمات، فهو يعبر عن القيمة السوقية الإجمالية للسلع والخدمات النهائية المنتجة في اقتصاد ما خلال سنة.

لذا يتطرق هذا المبحث إلى ماهية الناتج المحلي الإجمالي.

المطلب الأول: ماهية الناتج المحلي الإجمالي.

يستعرض هذا المطلب مفهوم الناتج المحلي الإجمالي وأهميته و محدداته كقياس لرفاهية المجتمع.

الفرع الأول: تعريف الناتج المحلي الإجمالي:

هناك عدة تعريفات للناتج المحلي الإجمالي نذكر منها:

- " هو عبارة عن كمية أو قيمة السلع والخدمات التي ينتجها أفراد مجتمع معين وخلال السنة عادة والذين يعيشون ضمن الرقعة الجغرافية لذلك البلد بغض النظر عن جنسيتهم، سواء كانوا من مواطني البلد أم من الأجانب وهذا يعني أن الناتج المحلي هو مفهوم جغرافي يتحدد احتسابه بالرقعة الجغرافية لذلك البلد¹."

- " القيمة الاسمية أو الحقيقية للسلع والخدمات النهائية المنتجة خلال فترة زمنية معينة، عادة سنة واحدة، باستخدام الموارد الاقتصادية لبلد أو لإقليم ما، والخاضعة للتبادل في الأسواق، وفق التشريعات المعتمدة، بغض النظر أن تم هذا الناتج في الداخل أو الخارج²."

- " قيمة الناتج الكلي من السلع والخدمات النهائية على اختلاف أنواعها سواء كانت استهلاكية، التي تستخدم لغرض الاستهلاك أو سلعا استثمارية، تستخدم لأغراض الانتاج التي ينتجها المجتمع خلال فترة زمنية معينة سنة في الغالب³."

- " مجموع القيم السوقية للسلع والخدمات النهائية التي تم انتاجها عن طريق عوامل الانتاج الوطنية خلال فترة زمنية معينة عادة تكون سنة⁴."

- " القيمة النقدية لجميع السلع والخدمات النهائية التي تنتج داخل الحدود الجغرافية للبلد سواء من قبل مواطني البلد أو الأجانب، ولهذا يطلق عليه الناتج الجغرافي⁵."

ومنه يمكن تعريف الناتج المحلي الإجمالي على أنه مجموع السلع والخدمات النهائية التي ينتجها الأفراد خلال فترة زمنية معينة، تكون عادة سنة واحدة.

¹ محمود الوادي وأحمد العساف، الاقتصاد الكلي، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الأردن، 2009، ص 38.

² معروف هوشيار، تحليل الاقتصاد الكلي، الطبعة ، دارالأولى صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2005، ص 73.

³ مجيد علي حسين وعفاف عبد الجبار سعيد، مقدمة في التحليل الاقتصادي الكلي، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، 2004، ص 91.

⁴ إيمان عطية ناصف، مبادئ الاقتصاد الكلي، دار الجامعة الجديدة، الاسكندرية، مصر، 2007، ص 26.

⁵ نزار العيسى وإبراهيم سليمان، مبادئ الاقتصاد الكلي، الطبعة الأولى، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2006، ص 95.

من خلال التعاريف السابقة نستنتج ما يلي¹:

- أن الناتج المحلي الإجمالي يتضمن قيمة السلع والخدمات النهائية فقط، وليس قيمة كل السلع والخدمات التي أنتجها المجتمع خلال الفترة الزمنية، لأن السلع التي ينتجها المجتمع ليست جميعها نهائية فمنها ما هو من السلع والخدمات الوسيطة التي تستخدم كمدخلات في العمليات الانتاجية للوحدات الاقتصادية المختلفة في النشاط الاقتصادي.

- نعبر عن الناتج المحلي الإجمالي بمقياس نقدي وذلك حتي يسهل علينا تقدير قيمة الناتج للسلع والخدمات المختلفة، فحتي يتم الوصول الى قيمة الناتج القومي يتم تحويل السلع التي تم انتاجها إلى قيم نقدية من خلال ضرب الكميات المنتجة من السلع المختلفة في أسعارها السائدة وقت تقديره.

- الفترة الزمنية التي تستخدم في حساب مجمل الناتج المحلي هو عادة سنة، وعادة تستخدم السنة الميلادية التي تبدأ في 1 جانفي وتنتهي في 31 ديسمبر من ذلك العام، لأنها تتناسب مع طبيعة أعداد الحسابات الختامية التي تتم للمشاريع المختلفة والتي تبدأ حسب هذا التاريخ، ولكن في بعض الدول تأخذ بداية ونهاية تختلف عن غيرها من الدول كأن تبدأ في 1 أبريل وتنتهي في 31 مارس، وذلك حسب تنظيمها الخاص ولكن المهم في ذلك هو تحديد الفترة الزمنية لمعرفة ما يدخل ضمن انتاج تلك الفترة وما لا يدخل فيها.

- الناتج المحلي هو الناتج الذي يتم الحصول عليه باستخدام عناصر الانتاج الوطنية، ويقصد بعناصر الانتاج الوطنية عناصر الانتاج المملوكة لأفراد المجتمع أي الذين يحملون جنسية الدولة التي يتم تقدير ناتجها القومي سواء كانوا مقيمين داخل الدولة أو خارجها.

ولا بد أن نوضح أن الناتج المحلي الإجمالي يمكن حسابه بسعر السوق وأيضاً بسعر التكلفة²:

- الناتج المحلي بسعر السوق:

يتم تقدير الناتج المحلي الإجمالي هنا على أساس الأسعار الجارية، أي على أساس أسعار السوق الجارية للسلع والخدمات النهائية، خلال فترة تقدير الناتج المحلي.

- الناتج المحلي الإجمالي بسعر التكلفة (تكلفة عناصر الانتاج):

وهو عبار عن قيمة الناتج المحلي بسعر السوق مطروحا منه قيمة الضرائب غير المباشرة، ومضافا إليه قيم الدعم وإعانات الانتاج. ويمكن توضيح ذلك من خلال المعادلة التالية:

¹ انظر كل من:

- حسام علي داود، مبادي الاقتصاد الكلي، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الأردن، 2010، ص ص 54-55.

- ايمان عطية ناصف، مرجع سابق، ص ص 26-29.

² حربي محمد موسي عريقات، مبادئ الاقتصاد (التحليل الكلي)، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2006، ص ص 60-61.

الناتج المحلي بسعر التكلفة = الناتج المحلي بسعر السوق - الضرائب غير المباشرة + إعانات الإنتاج.

الفرع الثاني: أهمية الناتج المحلي الإجمالي.

تكمن أهمية الناتج المحلي الإجمالي فيما يلي¹:

1- **متابعة التقلبات الاقتصادية (الدورية وغير الدورية)**، قصيرة ومتوسطة وطويلة الأجل: ويفيد مؤشر الناتج المحلي الإجمالي في هذا المجال من ناحيتين، إحداهما بصورة منفردة، حيث أن معدلات تغيير الدخل أو الانفاق القومي الإجمالي (لأغراض الاستهلاك الخاص أو الاستثمار الخاص) تكشف عن الرواج أو الركود في الاقتصاد المعني، والأخرى بصورة مرتبطة بمتغير العمل، عندما يجري الربط بين الناتج والتشغيل وهنا يميز الاقتصاد الكلي مفهوم الناتج الكامن عن مفهوم الناتج الحقيقي، وذلك بإعتبار الأول أحد حالات الناتج الحقيقي، حيث يتوافق الأخير مع مستوى التشغيل الكامل للقوي العاملة والطاقات الانتاجية. وهو ما يكون لأن الناتج الكامن يمثل الحد الأقصى الذي يمكن لاقتصاد ما إنتاجه عند أدنى مستوى ممكن للبطالة والذي يعرف بالمعدل الطبيعي للبطالة .

2- **تشخيص واقع الاقتصاد موضوع الدراسة ومقارنته بالاقتصاديات الأخرى من حيث التخلف أو التقدم:** في كفاءة النمو وهذا لا يعتمد بالضرورة على الناتج المحلي الإجمالي في مسألة التحول الهيكلي العام، لأن الدخل القومي يمثل عنصرا من بين العديد من عناصر العلاقات الهيكلية (التي تضم بالإضافة إلى الدخل القومي ومتوسط نصيب الفرد من هذا الدخل وتوزيعه بين الاستهلاك والادخار أو الاستثمار وتوزيعه بين الأجور والفوائد والإيجارات والأرباح، وتضم أيضا عناصر الإنتاج من عمل ورأس المال والأرض والادارات وقطاعات الإنتاج من زراعي واستخراجي وتحويلي وخدمي ووحدات الإنتاج الصغيرة والكبيرة، والاستهلاكية والانتاجية والقطاعين العام والمحلي والخاص والاقليم والريف والحضر والقطاعين الخارجي والمحلي باعتماد مؤشرات التجارة وحركتي رؤوس الأموال والقوي العاملة...).

3- **يمكن الاعتماد على التنبؤات الاحتمالية والاسقاطات القياسية لمؤشرات الناتج المحلي الإجمالي:** (مثل الدخل القومي، متوسط نصيب الفرد ... الخ)، وذلك لأغراض التخطيطية وبما يمكن المخططين وصانعي القرارات من التقريب بين التوجيهات التحليلية النمطية والتوجيهات التحليلية الواقعية لهذه المؤشرات في المستقبل.

4- **تشخيص واقع النظام الاقتصادي:** من خلال تحديد العلاقة أو النسبة بين القطاعين العام والخاص باستخدام مؤشر الناتج المحلي الإجمالي.

¹ معروف هوشيار، مرجع سابق، ص ص 75-79.

5- يعد PIB مؤشرا مهما في اعداد السياسات الخاصة بالسكان: وذلك لأن معدل نمو السكان يمثل دورا سلبيا عند تحديد معدلات نصيب الفرد من الدخل القومي.

6- إن أي سياسة اقتصادية (مالية أو نقدية أو تجارية....) لابد لها وأن تراجع الحسابات القومية، وذلك لأن أي عجز أو فائض في الميزانية العامة أو في الميزان التجاري أو ميزان المدفوعات سينعكس حتما على معدلات نمو PIB وكذلك على العلاقة بين القيمة الحقيقية والقيمة الاسمية لهذا الناتج.

الفرع الثالث: الناتج المحلي الاسمي والحقيقي.

يتناول هذا الفرع مفهوم كل من الناتج الحقيقي والاسمي.

أولا: الناتج المحلي الاسمي (النقدي):

هو عبارة عن مجموع حاصل ضرب الكميات المنتجة من السلع والخدمات في ذلك العام بأسعارها في نفس العام¹. ويعطي بالعلاقة التالية²:

$$PIBn = Q_a.P_a + Q_b.P_b + Q_c.P_c + \dots + Q_n.P_n \dots \dots (4).$$

حيث:

PIB n : الناتج المحلي الاسمي.
P : الأسعار.
Q : الكميات.

ثانيا: الناتج الحقيقي:

يحسب الناتج الحقيقي وفقا لأسعار ثابتة أي وفقا لأسعار السنوات السابقة ويعكس التغير فيه التغير في الكميات فقط، وهو يعتبر أكثر تعبيراً عن رفاهية المجتمع من الناتج القومي النقدي. ويحسب كما يلي³:

$$PIBr = \frac{PIBn}{PR} . 100 \dots \dots (5).$$

حيث:

PIBr: الناتج الحقيقي.
PR: الرقم القياسي لأسعار.

الفرع الرابع: محددات الناتج المحلي كمقياس لرفاهية المجتمع.

بالرغم من أن الناتج المحلي الاجمالي يعتبر مؤشرا مهما لمستوى النشاط الاقتصادي وتستخدم نسبة التغير السنوي فيه احصائيا لقياس النمو الاقتصادي، فقد تعرض إلى بعض الانتقادات في استخدامه كمقياس

¹ خالد واصف الوزاني واحمد حسين الرفاعي، مبادئ الاقتصاد الكلي، الطبعة الثانية، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، 2006، ص 107.

² حسام علي داود، مرجع سابق، ص 68.

³ عبد القادر محمد عبد القادر عطية ورمضان محمد أحمد مقلد، النظرية الاقتصادية الكلية، جامعة الاسكندرية، 2004-2005، ص 19.

لرفاهية المجتمع أو في مقارنة رفاهية المجتمعات المختلفة على أساس مستوى ناتجها المحلي. وفيما يلي نذكر أهم هذه الانتقادات باختصار¹:

- 1- لا يأخذ الناتج المحلي الإجمالي بعين الاعتبار النمو السكاني، لأنه لا بد من أخذ الجانبين المادي والبشري بعين الاعتبار عند قياس رفاهية المجتمع. فبدلاً من PIB يمكن استخدام الناتج المحلي للفرد الواحد والذي هو عبارة عن الناتج المحلي مقسوماً على عدد السكان.
- 2- لا تعكس معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي أو الناتج المحلي للفرد الواحد نمط توزيع الدخل أو الناتج نفسه بين فئات المجتمع. فكلما زادت الفروقات الداخلية بين طبقات المجتمع الواحد يزداد الاختلاف في مستويات رفاهيتها وتقاس عادة هذه الفروقات بمقارنة النسب السكانية للمجتمع مع النسب الداخلية، فإذا تقاربت النسبتان فهذا يعني تقلص الفروق الداخلية وبالعكس إذا تباعدت النسبتان فهذا يعني تفاوت الفروق الداخلية.
- 3- قد يكون لارتفاع الناتج المحلي الإجمالي نتائج جانبية مضرّة للمجتمع كتلوث البيئة مثلاً.
- 4- تختلف المجتمعات في العالم بدرجات حسب طبيعة مشكلاتها الاجتماعية، ولا بد من تخصيص جزء من الناتج المحلي الإجمالي لمعالجة هذه المشكلات أو للإنفاق في سبيل السيطرة أو التغلب على الجوانب السلبية للمجتمع كمكافحة استخدام المخدرات والقضاء على الجرائم بأنواعها. فمن الطبيعي أن يكون المجتمع الذي تنفشي فيه المشاكل الاجتماعية والجرائم أقل رفاهية من المجتمع الذي لا تنفشي فيه هذه الجوانب السلبية حتى وإن كان هناك فرق قليل في الناتج المحلي الإجمالي.
- 5- لا تعطي مقارنة الناتج المحلي الإجمالي بحد ذاتها فكرة واضحة وكاملة عن رفاهية المجتمع لأن المقارنة الإجمالية لا تحدد نوعيات السلع المنتجة التي يجب أخذها بعين الاعتبار في قياس رفاهية المجتمع وبخاصة إذا علمنا بأن الناتج الكلي يشمل بعض السلع التي تثبت ضررها الصحي والاجتماعي كالمشروبات الكحولية.
- 6- بما أن الناتج المحلي يمثل القيمة النقدية للسلع والخدمات المنتجة فإنه بطبيعة الحال لا يشمل السلع والخدمات المنزلية مثلاً، فوجبات الطعام التي تقدم في المطاعم تدخل ضمن الناتج القومي ولكن الوجبات المنزلية مستثناة.
- 7- لا يعكس نمو الناتج المحلي الإجمالي مقدار الجهود التي تبذل في إنتاجه، فالمجتمع الذي يعمل 8 ساعات يومياً هو بالطبع أفضل حالاً من المجتمع الذي يعمل 12 ساعة يومياً لإنتاج الكمية نفسها من السلع والخدمات.
- 8- لا يشمل الناتج المحلي الإجمالي الأعمال غير القانونية كالأعمال التي لا يصرح بها أو الصفقات التجارية التي لا تعلن لأسباب التهرب من دفع الضرائب أو الرسوم الجمركية وما شابه ذلك.

¹ نزار العيسى وإبراهيم سليمان، مرجع سابق، ص ص 123-126.

المطلب الثاني: طرق قياس الناتج المحلي الإجمالي.

هناك ثلاثة طرق لقياس PIB وهي: طريقة القيمة المضافة، طريقة الانفاق، طريقة الدخل. وهذا ما يتطرق إليه هذا المطلب.

الفرع الأول: طريقة القيمة المضافة.

تعرف القيمة المضافة على أنها: الفرق بين قيمة الانتاج الكلي للوحدة الانتاجية وقيمة مستلزمات الانتاج الوسيطة التي حصلت عليها واستخدمتها في عملياتها الانتاجية خلال فترة محددة من الزمن وغالبا سنة¹. بموجب هذا الأسلوب يتم حساب الناتج المحلي الإجمالي من خلال طرح قيمة المواد أو السلع الوسيطة الداخلة في عملية الانتاج كمستلزمات تشغيل الطاقة الانتاجية المتاحة من قيمة الانتاج الكلية². وتحسب القيمة المضافة وفقا للطريقة التالية³:

$$\text{القيمة المضافة} = \text{قيمة الانتاج الكلي للوحدات الانتاجية} - \text{قيمة مستلزمات الانتاج} \dots (6)$$

وتفاديا لهذه الازدواجية في الحساب تحسب قيمة الناتج المحلي إما عن طريق القيمة النهائية للسلعة أو عن طريق جمع القيمة المضافة لكل مرحلة من مراحل انتاج السلعة.

الفرع الثاني: طريقة الدخل.

يعرف اجمالي الدخل المحلي بأنه مجموع دخول عناصر الانتاج التي ساهمت في العملية الانتاجية خلال فترة زمنية معينة تكون عادة سنة واحدة، وبالتالي فلا بد أن يساهم كل عنصر انتاجي في العملية الانتاجية، حتي يتم احتساب ما يحصل عليه ضمن الدخل المحلي⁴. يتم احتساب الناتج المحلي الإجمالي بطريقة الدخل كما يلي⁵:

$$\text{الناتج المحلي الإجمالي} = \text{اجور} + \text{ربوع} + \text{فائدة} + \text{ربح} + \text{الضرائب غير المباشرة} - \text{اعانات الانتاج} + \text{الإهلاك الرأسمالي} \dots (7)$$

الفرع الثالث: طريقة الانفاق.

يطبق هذا الأسلوب باحتساب كافة النفقات التي تجري في الاقتصاد على السلع والخدمات النهائية خلال فترة زمنية معينة، بمعنى آخر الانفاق الكلي هو مجموع الانفاق الاستهلاكي (C) والانفاق الاستثماري (I) والانفاق الحكومي (G) وصافي التعامل الخارجي (X-M)⁶، وبحسب وفقا للصيغة التالية⁷:

¹ حري محمد موسي عريقات، مرجع سابق، ص 67.

² هوشيار معروف، مرجع سابق، ص 81.

³ بسام الحجار، مرجع سابق، ص 22.

⁴ خالد واصف الوزاني واحمد حسين الرفاعي، مرجع سابق، ص ص 117-119.

⁵ حسام داود، مرجع سابق، ص 79.

⁶ معروف هوشيار، مرجع سابق، ص 84.

⁷ حسام داود، مرجع سابق، ص 82.

$$PIB = C + I + G + X - M \dots (8)$$

حيث:

PIB: الناتج المحلي الإجمالي.

X-M: الفرق بين قيمة الصادرات وقيمة الواردات على الترتيب.

المبحث الثالث: العلاقة بين سعر الصرف والناتج المحلي الإجمالي.

يتناول هذا المبحث العلاقة أو أثر تغير سعر الصرف على الناتج المحلي الإجمالي.

المطلب الأول: أثر سعر الصرف على الميزان التجاري.

إن تخفيض قيمة العملة يؤدي إلى تغير الميزان التجاري، حيث تنخفض الواردات نتيجة ارتفاع قيمتها وزيادة حجم الصادرات لانخفاض قيمتها في الأسواق الخارجية، أي زيادة تنافسية الصادرات مقابل الواردات، وهذا ما نصت عليه نظرية المرونات الحرجة¹.

ولتبيان ذلك نستعرض منهج المرونات كما يلي²:

نفرض أن الاسعار مقومة بالعملة الوطنية، أي أن الصادرات تقوم بالعملة المحلية والواردات تقوم بالعملة الأجنبية مقسومة على سعر الصرف المحلي، فنحصل على قيمة الواردات بالعملة المحلية:

$$P_m = \frac{P_e}{e} \dots \dots (9).$$

حيث:

$$P_x = P$$

Pe: سعر الواردات بالعملة الأجنبية.

Pm: قيمة الواردات بالعملة المحلية.

Px: سعر الصادرات.

e: سعر الصرف المحلي.

P: سعر الصادرات بالعملة الوطنية.

إذن انخفاض العملة المحلية بوحدة واحدة مئوية يؤدي إلى ارتفاع سعر الواردات في الأسواق المحلية بـ $\% \epsilon_m$ ، وانخفاض قيمة الصادرات بـ $\% \epsilon_x$. نعتبر الاختلال الحادث نتيجة انخفاض قيمة العملة المحلية ضعيفا، بحيث يمكننا الموازنة بين قيمة الصادرات مع الواردات الكلية. أثر تغير الكميات والأسعار على الميزان التجاري تعطى بمعادلة الميزان التجاري التالية:

$$BC = P_x X - P_m M \dots \dots (10)$$

X: قيمة الصادرات.

Pm: سعر الواردات.

M: قيمة الواردات.

Px: سعر الصادرات.

الأثر السعري: 1% 0%.

الأثر التنافسي: $\% \epsilon_m$ $\% \epsilon_x$.

الشرط اللازم حتى يكون الانخفاض ايجابيا، هو أن تكون مجموع المرونتين أكبر من الواحد ($\epsilon_x + \epsilon_m$)

¹ نعمان السعيد، مرجع سابق، ص 183.

² ايت سيدهم جمال، مرجع سابق، ص ص 17-20.

(10) $\epsilon_m > 1$ وهو شرط مارشال لينز¹، ولإظهار هذه العملية نقوم بالمفاضلة معادلة الميزان التجاري (10) فتصبح:

$$\partial BC = \partial(P_x X - P_m M) = (P_x \partial X - P_m \partial M) + (X \partial P_x - M \partial P_m) \dots (11)$$

$(P_x \partial X - P_m \partial M)$: التغيير الحاصل نتيجة تغيير الأحجام.

$(X \partial P_x - M \partial P_m)$: تغيير ناتج عن معدل التبادلات.

فإذا قمنا بقسمة طرفي المعادلة السابقة نتحصل على أثر تخفيض العملة على أسعار وأحجام التجارة الخارجية:

ارتفاع حجم الصادرات:

$$\partial X = -\epsilon_x X \frac{\partial \epsilon}{\epsilon} \dots (12)$$

ارتفاع حجم الواردات:

$$\partial M = -\epsilon_m M \frac{\partial \epsilon}{\epsilon} \dots (13)$$

ارتفاع سعر الواردات بالعملة المحلية:

$$\frac{\partial P_m}{P_x} = -\frac{\partial \epsilon}{\epsilon} \dots (14)$$

ثبات أسعار الصادرات:

$$\partial P_x = 0 \dots (15)$$

بتعويض المعادلات السابقة في معادلة الميزان التجاري (10)، نتحصل على المعادلة التفاضلية للميزان التجاري التالية:

$$\partial BC = P_m M (\epsilon_x + B \epsilon_m - I) \left(\frac{\partial \epsilon}{\epsilon}\right) \dots (16)$$

نسبة تغطية المبادلات الخارجية معطاة:

$$B = \frac{X \cdot P_x}{M \cdot P_m} \dots (17)$$

نلاحظ أنه إذا كان معامل مرونة الصادرات مساوياً للواحد فإن أثر التخفيض يكون وفق الشروط السابقة (شرط مارشال لينز)، بالإضافة إلى هذا يكون شرط نظرية المرونات الحرجة أكثر قيوداً كلما كان معامل مرونة الصادرات أقل من الواحد.

في الحالة السابقة، افترضنا أن أسعار التجارة الخارجية مقومة بالعملة المحلية. فإذا ألغينا هذه الفرضية، أسعار وأحجام الصادرات والواردات تخضع في التحديد إلى المعادلات التالية²:

$$M = (Q_m)^{a_m} \left(\frac{P_m}{P}\right)^{-a_m} \dots (18)$$

$$P_m = \left\{\frac{1}{\epsilon} \cdot P_\epsilon\right\}^{a_m} (P)^{1-a_m} \dots (19)$$

$$X = (Q_x)^{a_x} \left(e \frac{P_x}{P}\right)^{-a_x} \dots (20)$$

¹ نعمان السعيد، مرجع سابق، ص 187.

² آيت سيدهم جمال، مرجع سابق، ص ص 18-19.

$$P_m = \left\{ \frac{1}{\varepsilon} \cdot P_\varepsilon \right\}^{a_x} (P)^{1-a_x} \dots (21)$$

نقوم بإدخال اللوغاريتم النيبري عليها حتى تصبح خطية ثم نفاضل نسبة تغطية المبادلات الخارجية فنحصل على المعادلات التفاضلية التالية:

$$\frac{\partial B}{B} = \frac{\partial X}{X} - \frac{\partial M}{M} + \frac{\partial P_x}{P_x} - \frac{\partial P_m}{P_m} \dots (22)$$

نعوض المعادلتين (20 و 21) في المعادلة (22) نتحصل على معادلة تفاضلية موضح فيها أثر كل متغيرة على معدل تغطية التجارة الخارجية:

$$\frac{\partial B}{B} = \left[a_x \frac{\partial Q_\varepsilon}{Q_\varepsilon} - a_m \frac{\partial Q}{Q} \right] + [\varepsilon_x (1 - a_x) + a_m \varepsilon_m] \left[\frac{\partial P_\varepsilon}{P_\varepsilon} - \frac{\partial \varepsilon}{\varepsilon} - \frac{\partial P}{P} \right] + [a_x - a_m] \left[\frac{\partial P_\varepsilon}{P_\varepsilon} - \frac{\partial \varepsilon}{\varepsilon} - \frac{\partial P}{P} \right] \dots (23)$$

بتقسيم نسبة تغطية المبادلات الخارجية على نسبة تغير سعر الصرف نتحصل على العلاقة الرياضية التالية:

$$\frac{\partial B}{B} = -\frac{\partial \varepsilon}{\varepsilon} [\varepsilon_x + \varepsilon_m - 1] \dots (24)$$

وبالتالي انخفاض العملة المحلية بنسبة واحد بالمائة يؤدي إلى:

جدول رقم (1): أثر انخفاض أسعار صرف على كل من الصادرات والواردات.

العملة الأجنبية	العملة المحلية	
$-(1 - a_m)\%$	$a_m\%$	أسعار الواردات
$-(1 - a_x)\%$	$a_x\%$	أسعار الصادرات

المصدر: ايت سيدهم جمال، مرجع سابق، ص 19، بالتصرف.

وعلى العموم يكون أثر تخفيض العملة المحلية على الميزان التجاري كما يلي:

$$BC = P_x X - P_m M \dots (25)$$

الأثر السعري: a_x a_m

الأثر التنافسي: $\varepsilon_x \cdot a_x$ $\varepsilon_m \cdot a_m$

المطلب الثاني: أثر سعر الصرف على الناتج المحلي الإجمالي.

إن تخفيض قيمة العملة يؤدي إلى تغير في الميزان التجاري، هذا التغير متمثل في أثر سعري وأثر حجمي. ولكي يكون الميزان التجاري موجبا يجب أن يكون أثر الزيادة في حجم الانتاج أقل من الأثر السعري الناتج من التخفيض المعدل بالتضخم كما توضحه العلاقة الرياضية التالية¹:

$$\partial BC = -m \partial Q - (\varepsilon_b - \varepsilon_p)(\partial e - \partial P) > 0 \Rightarrow \partial Q < \frac{-(\varepsilon_t - \varepsilon_p)}{m} (\partial e + \partial p) \dots (26)$$

ولدينا المعادلة التفاضلية للطلب الكلي:

¹ بن قدور علي، مرجع سابق، ص ص 136-137.

$$\partial Q = \frac{-(\varepsilon_b - \varepsilon_p)}{1+m-c(t-1)-\alpha} (\partial e + \partial p) \dots (27)$$

وبالتعويض في المعادلة ينتج لدينا الشرط النسبي التالي:

$$\frac{-(\varepsilon_b - \varepsilon_p)}{1+m-c(t-1)-\alpha} < \frac{-(\varepsilon_b + \varepsilon_p)}{m} \dots (28)$$

الأثر الحجمي المشروط بالعلاقة السابقة، يعبر عن نسبة الزيادة في حجم الناتج الوطني الخام الواجب إنتاجه لتحسين الميزان التجاري نتيجة لعملية التخفيض، وبالتالي فإن عملية التخفيض وفق الشروط السابقة تؤدي إلى رفع حجم الناتج المحلي الإجمالي.

يمكن التعبير عن هذه الزيادة بعلاقة رياضية تكون تابعة لأثر الأسعار الداخلية والخارجية بالإضافة إلى أثر التخفيض كما يلي:

$$\dots (29) P \cdot Q = P_e (C + I + G) + BC$$

إذا افترضنا أن الأسعار متقاربة (متساوية) في جوار توازن الميزان التجاري وتقترب في قيمتها من الواحد يكون حجم الناتج الداخلي الخام يقترب من الطلب الداخلي عليه، وباعتبار ثبات الأحجام، فإن عملية مفاضلة الأسعار:

$$P \cdot Q = P_e (C + I + G) + BC \dots (30)$$

ولدينا المعادلة التالية لتفاضل الميزان التجاري:

$$\partial B.C = P.M(\varepsilon_b + \beta \varepsilon_p - 1) \left(\frac{\partial e}{e} \right) \dots (31)$$

مع β نسبة تغطية المبادلات الخارجية بـ:

$$\beta = \frac{P_x X}{P_m m} \dots (32)$$

من المعادلة السابقة ينتج لدينا:

$$\partial BC_p = \varepsilon_t (\partial P + \partial e - \partial P_k) \dots (33)$$

$$Q(\partial P - \partial P_k) = \varepsilon_p (\partial P + \partial e - \partial P_k) \dots (34)$$

ولدينا دالة الاستهلاك الكلية تتحدد وفق العلاقة الرياضية:

$$C = c(1-t) Q(\partial p + \partial p_k) \dots (35)$$

ومنه على مرونة الاستهلاك:

$$\varepsilon_c = c(1-t) \varepsilon_p \dots (36)$$

وبالتالي حتى يعطي التخفيض آثار حسنة على الميزان التجاري وبالتعدى إلى الآثار الحجمية أي ارتفاع الناتج الداخلي الخام والآثار السعرية يجب أن تكون الأجور غير تامة التبعية لأسعار، وذلك حتى لا يؤدي التضخم المستورد إلى إلغاء الآثار السعرية للتجارة الخارجية والمعطاء بالعلاقة التالية:

$$\varepsilon_t > \varepsilon_p \left[1 + m \frac{1-c(1-t)}{1-c(1-t)-\alpha} \right] \dots (37)$$

وبالتالي اعطاء شرط أهم من شرط مارشال لينز المتمثل في شرط المرونة $\varepsilon_t > \varepsilon_p$ ليس فقط لتحسين الميزان التجاري بل يتعدى لرفع الناتج الداخلي الخام.

خلاصة الفصل الأول:

يمثل سعر الصرف سعر عملة مقابلة عملة أخرى، وهو أداة ربط بين مختلف الاقتصاديات، وقد عرفت أنظمة الصرف تطورا كبيرا بدءا من نظام الصرف الثابت فنظام الصرف الحر ثم نظام الصرف المقيد، لتتطور سياسات سعر الصرف المنتهجة مع الأنظمة المطبقة.

كما يتأثر سعر الصرف بمجموعة من العوامل الاقتصادية ويؤثر هو على مختلف المؤشرات الاقتصادية ومن أهم هذه المؤشرات الناجى الملى الاجمالى الذى يعد من أهم مؤشرات قياس تطور النشاط الاقتصادى فهو يعبر عن قيمة السلع المنتجة فى إقتصاد بلد ما. فتخفيض سعر الصرف يؤدى إلى زيادة وتطور الصادرات وانخفاض الواردات، مما يعنى تحسن الميزان التجارى، الأمر الذى يؤدى إلى زيادة الناجى الملى الاجمالى.

الفصل الثاني:

الدراسات السابقة

تمهيد:

تعد الدراسات السابقة الدليل أو الموجه للباحث في المجال العلمي، لأنها توفر الخلفية العلمية و تكشف عن جذور المشكلة حول موضوع البحث، مما يساعد الباحث في رسم وتحديد مشكلة البحث بصورة دقيقة تساهم في إثراء البحث العلمي.

لذا يتناول هذا الفصل بعض الدراسات الأكاديمية (أطروحات دكتوراه، مذكرات ماجستير، مقالات، مداخلات) السابقة المتصلة بموضوع البحث بالدراسة والتحليل، هذا في المبحث الأول، ومن ثم التعقيب عليها لأبرز اختلاف هذه الدراسة عن الدراسات السابقة في المبحث الثاني.

المبحث الأول: عرض الدراسات السابقة.

يستعرض هذا المبحث بعض الدراسات السابقة العربية والأجنبية بالدراسة والتحليل.

المطلب الأول: الدراسات العربية.

ينترك هذا المطلب للدراسات السابقة العربية.

- الدراسة الأولى:

- بن قور علي، دراسة قياسية لسعر الصرف الحقيقي التوازني في الجزائر (1970-2010)، أطروحة دكتوراه علوم تخصص تسير، جامعة تلمسان، 2012-2013:

هدفت هذه الدراسة إلى تحليل محددات سعر الصرف الحقيقي في الجزائر وإنشاء رقم قياسي للقيمة التوازنية لسعر الصرف الحقيقي خلال الفترة 1970-2010 وذلك بتطبيقه لنموذج williams على الدينار الجزائري ، ثم أبرز الباحث أثر سعر الصرف التوازني على المتغيرات الكلية (الاستهلاك، الديون، التضخم، ميزان المدفوعات، السيولة)، إنطلق من الفرضيات التالية:

- إرجاع القيمة الحقيقية للعملة يؤدي إلى تصحيح الاختلالات الهيكلية التي يعاني منها الاقتصاد.

- الإجراءات والتدابير المتخذة في برنامج التعديل الهيكلي هي صالحة لجميع الدول الناشئة مهما كان النظام الاقتصادي المتبع.

- بإمكان عملية التخفيض لوحدها ممارسة تأثيرا على الحسابات الخارجية، دون اللجوء إلى إجراءات أو سياسات تكميلية.

يتكون نموذج الدراسة من المعادلات التالية:

$$\log RER_t^* = B_0 + B_1 \log(TOT) + B_2 \log(OPEN) + B_3 \log(TECHIP) + B_4(NFA) + \log(G) t + U_t \quad (38).$$

حيث:

TOT: شروط التبادل. OPEV: القيود على التجارة الخارجية والصرف

الأجنبي.

TECHIP: القيود على التدفقات الأجنبية. G: الانفاق الحكومي.

NFA: تدفقات رؤوس الأموال.

$$PIB = Nx[B + (1 - b) \sum_m^{e*}] - Nm[1 - \alpha + (1 + \alpha) \sum_m^{e*}] \dots \dots \dots (39).$$

حيث:

Nx: معدل الصادرات. Nm: معدل الواردات.

α : مرونة سعر الواردات. B: مرونة سعر الصادرات بالنسبة للسعر الأجنبي.

\sum_m^{e*} : مرونة الأحجام المصدرة مع تنافسية التصدير. PIB: الناتج المحلي الاجمالي الداخلي.

\sum_m^e : مرونة الأحجام المستوردة مع تنافسية الاستيراد.

$$INF_t = B(U_{Pt} - U_{Bt}) + \sigma Z_t V_t \dots (40).$$

حيث:

INF_t: معدل التضخم.
 Z_t: التضخم المستورد.
 U_{Pt}: معدل البطالة.
 V_t: حد الخطأ.

$$U_{Pt} = U_t - 1 + U_{Pt-1} + N_t \dots (41).$$

$$N_x = P_x \frac{X}{P_Y} \dots (42)$$

$$N_m = P_m \frac{M}{P_Y} \dots (43)$$

حيث:

P_x و P_y: أسعار الصادرات والواردات على التوالي.

X، M: أحجام الصادرات والواردات على التوالي.

تمثل المعادلة (38) المختزلة لسعر الصرف التوازني، أما المعادلة رقم (39) فتشير إلى نموذج walmais المطبق على الدينار الجزائري، أما المعادلات رقم (40، 41، 42، 43) فتشير إلى أثر سعر الصرف على كل من: معدل التضخم، البطالة، الصادرات والواردات على التوالي. وقد توصلت هذه الدراسة إلى أن سياسة سعر الصرف في الجزائر أدت إلى حدوث عدم توازن كبير خلال فترة الدراسة، والذي يؤدي إلى حدوث عدم توازن في الاقتصاد الكلي مع ضعف الأداء الاقتصادي، ولهذا فإنه من الضروري تحديد المستوى التوازني لسعر الصرف.

- الدراسة الثانية:

- بن طيرش عطاء الله، أثر تغير سعر الصرف على التجارة الخارجية (دراسة حالة الجزائر)، مذكرة ماجستير تخصص تجارة دولية، جامعة غرداية، 2010-2011:
 سعي هذا البحث إلى إبراز العلاقة بين تخفيض قيمة العملة وتحرير التجارة الخارجية في الجزائر خلال الفترة 1990-2009، من خلال دراسة العلاقة بين تخفيض قيمة العملة وتحرير التجارة الخارجية على المستوى النظري، مطبقاً ذلك على الجزائر خلال الفترة (1990 - 2008). تبنت الباحثة الفرضيات التالية:
 - هناك علاقة بين تخفيض قيمة العملة وارتفاع معدل التضخم في الجزائر.
 - يتأثر سعر صرف الدينار الجزائري بالعديد من المتغيرات الاقتصادية، منها سعر البرميل في المدى القصير والمتوسط.

- ساهم تخفيض سعر صرف الدينار الجزائري في انخفاض الواردات.

يتكون نموذج الدراسة القياسية من المعدلات التالية:

$$EP/P^* = F(a_\alpha/a^*, a_i^*/a_n, P_\alpha^a/P_i^*) \dots (44).$$

حيث:

للإتجار. EP/P^* : سعر الصرف الحقيقي. a^*/a^* : فروق الإنتاج الداخلة والخارجة لسلع قابلة

للإتجار. a_i^*/a_n^* : فروق الإنتاج الداخلة والخارجة لسلع غير قابلة للإتجار.

P_a^*/P_i^* : شروط تبادل السلع مقيمة بالعملة الأجنبية.

تبين هذه المعادلة المحددات الأساسية لسعر الصرف الحقيقي في الجزائر. أما المعادلة التالية فتمثل أثر النافذفة:

$$\frac{(P_t - P_{t-1})/P_{t-1}}{E_t - E_{t-1}/E_{t-1}} \dots\dots\dots(45).$$

P : مؤشر الاستهلاك. E : سعر الصرف.

T : الزمن.

$$Inf = \alpha + A e + B forass + \varepsilon \dots\dots\dots(46).$$

$$M_2 = \alpha + A e + B forass + \varepsilon \dots\dots\dots(47).$$

$$crigov = \alpha + A e + B forass + \varepsilon \dots\dots\dots(48).$$

$$crieco = \alpha + A e + B forass + \varepsilon \dots\dots\dots(49).$$

$$X = \alpha + A e + B poil + \varepsilon \dots\dots\dots(50).$$

$$M = \alpha + A e + B CPI + \varepsilon \dots\dots\dots(51).$$

حيث:

X : الصادرات. M_2 : الكتلة النقدية.

Inf : معدل التضخم. CPI : مؤشر أسعار الاستهلاك.

e : سعر الصرف. M : الواردات.

$forass$: إحتياجات الصرف. $poil$: سعر البترول.

$crigov$: القروض الداخلية. $crieco$: قروض الاقتصاد الوطني.

تشير المعادلات (46، 47، 48، 49، 50، 51) إلى أثر سعر الصرف على المؤشرات الكلية التالية:

معدل التضخم، الكتلة النقدية، القروض الداخلية، قروض الاقتصاد الوطني، الصادرات، الواردات.

بعد استخدام نموذج الإنحدار الخطي المتعدد توصلت الباحثة إلى:

- تأثر سعر صرف الدينار الجزائري بسعر النفط في المدى القصير والمتوسط.

- وجود علاقة طردية بين سعر الصرف والكتلة النقدية .

- وجود علاقة طردية بين سعر الصرف والصادرات.

- وجود علاقة عكسية بين سعر الصرف والواردات.

- الدراسة الثالثة:

زاهر عبد الحليم خضر، تأثير سعر الصرف على المؤشرات الكلية للاقتصاد الفلسطيني (1994-2010)، مذكرة ماجستير، جامعة الأزهر (غزة) فلسطين المحتلة، 2012:

هدفت هذه الدراسة إلى إبراز الآثار الاقتصادية لتغير أسعار صرف العملات المتداولة في دولة فلسطين على المؤشرات الكلية للاقتصاد الفلسطيني المتمثل في: الناتج المحلي، الإيرادات، النفقات، التضخم، التجارة الخارجية خلال الفترة 1994-2010 وتحديد اتجاه تلك الآثار وطبيعة تأثيرها على الاقتصاد الفلسطيني، وعالج الباحث الفرضيات التالية:

- هناك علاقة عكسية بين تغير سعر الصرف الإسمي للدولار الأمريكي مقابل الشيكل الإسرائيلي وحجم الإيرادات العامة الفلسطينية.

- سعر الصرف الفعلي الحقيقي له تأثير ايجابي على إجمالي الصادرات والواردات الفلسطينية.

- تغيرات سعر الصرف الإسمي للدولار الأمريكي مقابل الشيكل الإسرائيلي لها علاقة عكسية مع معدل التضخم في مناطق السلطة الفلسطينية.

- تؤثر تقلبات سعر الصرف الحقيقي على نمو الناتج المحلي الإجمالي في مناطق السلطة الفلسطينية.

- توجد علاقة عكسية بين تذبذبات سعر الصرف الإسمي للشيكل الإسرائيلي مقابل الدولار الأمريكي والنفقات العامة الفلسطينية.

واعتمد الباحث في دراسته على المنهج القياسي، ويتكون النموذج من المعادلات التالية:

$$\log m_t = X + B \log e_{yt} + \varepsilon_{yt} \dots\dots(52).$$

$$\log x_t = X + B \log e_{zt} + \varepsilon_{zt} \dots\dots(53).$$

$$\log PIB = X + B \log e_{pt} + \varepsilon_{pt} \dots\dots(54).$$

$$INF_t = X + B \log e_{ft} + \varepsilon_{ft} \dots\dots(55).$$

$$g_t = X + B \log e_{ct} + \varepsilon_{ct} \dots\dots(56).$$

$$R_t = X + B \log e_{rt} + \varepsilon_{rt} \dots\dots(57).$$

حيث :

Et: سعر الصرف.	Mt: الواردات.
PIB: الناتج المحلي الاجمالي.	Xt: الصادرات.
Gt: النفقات.	Ft: التضخم.
	Rt: الإيرادات.

توصلت هذه الدراسة بعد تطبيق أسلوب الإنحدار وتحليل السلاسل الزمنية، إلى وجود علاقة عكسية بين سعر الصرف وكل من: الناتج المحلي، الإيرادات والنفقات والتضخم، ووجود علاقة طردية بين سعر الصرف وإجمالي الصادرات والواردات.

- الدراسة الرابعة :

- بنابي فتيحة، السياسة النقدية والنمو الاقتصادي -دراسة نظرية-، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية تخصص مالية وبنوك غير منشورة، جامعة بومرداس، 2008-2009:
- هدف هذا البحث إلى إبراز العلاقة بين السياسة النقدية والنمو الاقتصادي المتمثل أساسا في الناتج المحلي ومتوسط الدخل الفردي، وانطلقت الباحثة من الفرضيات التالية:
- يعتبر نموذج Robert Solow أهم نماذج النمو الاقتصادي نظرا للأفكار التي جاء بها في هذا الموضوع، كإدخاله لمحددات جديدة للنمو الاقتصادي في نموذجه.
- النظرية النقدية لـ Friedman تعتبر أهم نظرية تشجع دور السياسة النقدية في النشاط الاقتصادي.
- السياسة النقدية هي أحد أهم محدد لمعدلات النمو الاقتصادي.
- خفض معدل الخصم وبالتالي تسهيل منح الائتمان يعتبر من أهم أدوات السياسة النقدية التي تشجع الاستثمار وتزيد من معدل النمو الاقتصادي.
- عمليات استرجاع السيولة تخفض من تأثير التضخم على النمو الاقتصادي الذي يعتبر أمر سيء للنمو. استخدمت الباحثة المنهج الوصفي التحليلي، وتوصلت إلى:
- وجود فارق كبير بين مستويات النمو الاقتصادي في الدول النامية والدول المتقدمة.
- على الرغم من أن معدلات النمو في الدول الفقيرة أكبر منها في الدول المتقدمة إلى أن المساواة في مستوي النمو بين الدول النامية والمتقدمة لا يمكن تحقيقه في الغد القريب.
- ضرورة تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي من خلال مختلف السياسات الكلية وبالخصوص السياسة النقدية، خاصة في الدول النامية لدعم عملية النمو من خلال التأثير على معدلات الفائدة لتشجيع الادخار، ودعم إنشاء المنشأة القاعدية لتشجيع الاستثمار وغير ذلك.
- يعد نموذج Solow إنطلاقة جديدة لنماذج النمو الاقتصادي.
- تعمل النظرية النقدية لـ Friedman على تشجيع دور السياسة النقدية في التأثير على النشاط الاقتصادي.
- هناك تأثير حقيقي للسياسة النقدية على النمو الاقتصادي، فالسياسة النقدية بمختلف أدواتها (الكمية والنوعية) تقوم بالتحكم في الكتلة النقدية وفي معدلات التضخم التي لها علاقة عكسية مع النمو الاقتصادي. حيث أن إرتفاع معدل التضخم يخفض من قيمة الإدخار الأمر الذي يدفع بالعائلات إلى التقليل من إداراتها وتوجيه حجم أكبر من الدخل للاستهلاك، إنخفاض الإدخار يؤثر سلبا على مستويات الاستثمار مما يخفض من معدلات النمو الاقتصادي. فنوعية تأثير السياسة النقدية على النمو الاقتصادي تتوقف على مدى فعاليتها وقدرتها على التوفيق والحفاظ على معدلات تضخم مناسبة من خلال استعمال أدوات السياسة النقدية للتحكم في العرض النقدي.

- الدراسة الخامسة:

- علي سيف علي المزروعي ، أثر الإنفاق العام في الناتج المحلي الاجمالي دراسة تطبيقية على دولة الامارات العربية المتحدة خلال السنوات (1990-2009)، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 28، العدد الأول، 2012:

هدف هذا المقال إلى إبراز أثر الإنفاق العام في الناتج المحلي الاجمالي وكل مصادره لدولة الامارات خلال الفترة (1990 - 2009)، واستخدم الباحث المنهج القياسي لإظهار العلاقة معتمد على أسلوب الإنحدار الخطي البسيط بين الإنفاق العام (متغير مستقل) و المتغير التابع (الناتج المحلي أو أحد محدداته). توصلت الدراسة إلى:

- تضاعف الناتج المحلي الاجمالي في دولة الامارات أكثر من ست مرات خلال فترة الدراسة.

- زيادة الانفاق العام في الامارات بمليون درهم يؤدي إلى زيادة في الناتج المحلي بـ 4,159 مليون درهم.

- يفسر الانفاق العام التغيرات في الناتج المحلي الاجمالي بنسبة 90 %.

- هناك تأثير معنوي للإنفاق العام على مختلف مصادر الناتج المحلي الاجمالي.

- الدراسة السادسة:

- زواوي الحبيب، سعر الصرف ومؤشرات قياس التنافسية -دراسة حالة الجزائر-، مداخلة مقدمة إلى الملتقى الدولي حول : المنافسة والاستراتيجيات التنافسية للمؤسسة الصناعية خارج قطاع المحروقات في الدول العربية، جامعة الشلف يومي الاثنين 08 والثلاثاء 09 نوفمبر 2010:

تحاول هذه الدراسة تسليط الضوء على دور القيمة الخارجية للعملة في قياس التنافسية العالمية للإنتاج المحلي في الأسواق الدولية وبذلك إعطاء ميزة التنافسية الصادرات (تنافسية غير سعرية)، حيث أصبحت النجاعة الاقتصادية تقاس بقوة العملة مقابل العملات الأخرى بفضل ارتفاع الطلب عليها نتيجة لإكتساب ميزة تنافسية الصادرات وبالتالي يعتبر سعر الصرف أحد مؤشرات قياس القدرة التنافسية (المساهمة المباشرة في النمو بتحقيق معدلات مرتفعة للناتج المحلي الاجمالي)، من خلال دراسة العلاقة بين سعر الصرف ومعدل النمو كمؤشر للاستقرار الكلي المتمثل في الناتج المحلي الاجمالي في الجزائر للفترة (1970-2006)¹.

استخدم الباحث المنهج القياسي، معتمدا علي الاختبارات التالية: اختبار السببية واختبار نموذج تصحيح الخطأ. يتكون نموذج الدراسة من المعدلات التالية:

$$PIB = f(e, poil).....(58)$$

حيث:

¹ زواوي الحبيب، سعر الصرف ومؤشرات قياس التنافسية -دراسة حالة الجزائر-، مداخلة مقدمة الي الملتقى الدولي حول : المنافسة والاستراتيجيات التنافسية للمؤسسة الصناعية خارج قطاع المحروقات في الدول العربية، جامعة الشلف يومي الاثنين 08 والثلاثاء 09 نوفمبر 2010، ص 1.

PIB: الناتج المحلي الاجمالي.
e: سعر الصرف.
poil: سعر البترول.

توصلت نتائج الدراسة القياسية إلى:

- يؤثر سعر الصرف في الناتج المحلي الاجمالي بنسبة 20,72 % خلال الفترة 1970-2006.
- يؤثر سعر البترول في الناتج المحلي الاجمالي بنسبة 76,45 % خلال الفترة 1970-2006.

المطلب الثاني: الدراسات الأجنبية.

يتطرق هذا المطلب للدراسات السابقة الأجنبية.

- الدراسة الأولى:

- Havva Mohammd parast Tabas et Mohammad Reza Mirzaeenezhad and Teimour Mohammadi ; **The Effect of the Real Effective Exchange Rate Fluctuations on Macroeconomic Indicators (Gross Domestic Product (GDP), Inflation and Money Supply);** INTERDISCIPLINARY JOURNAL OF CONTEMPORARY RESEARCH IN BUSINESS; VOL 4, NO 6; OCTOBER 2012 :

بين هذه المقال أثر تقلبات سعر الصرف الحقيقي على المؤشرات الاقتصادية الكلية (الناتج المحلي الاجمالي، عرض النقود والتضخم)، في جمهورية ايران الاسلامية خلال الفترة (1973-2007)، واستخدم الباحثون الاختبارات التالية : نماذج VAR، اختبار جرانجر، واختبار تصحيح الخطأ. لقد أظهرت نتائج الاختبارات وجود علاقة بين كل من سعر الصرف والمؤشرات الكلية المتمثلة في: الناتج المحلي الاجمالي، عرض النقود والتضخم، وكانت كالتالي:

- وجود علاقة سلبية بين الناتج المحلي الاجمالي و عرض النقود في المدى الطويل.
- وجود علاقة ايجابية بين مؤشر أسعار الاستهلاك والناتج المحلي في المدى الطويل.
- وجود علاقة سلبية بين سعر الصرف الحقيقي والناتج المحلي الاجمالي في المدى الطويل.
- لا توجد علاقة سببية بين سعر الصرف الحقيقي ومؤشر أسعار الاستهلاك في المدى الطويل.
- هناك علاقة سببية في اتجاه واحد بين الناتج المحلي الإجمالي وسعر الصرف في المدى الطويل، أي أن سعر الناتج المحلي الاجمالي هو الذي يؤثر في سعر الصرف.
- الصدمات في سعر الصرف الحقيقي تؤدي إلى التقليل من الناتج المحلي و عرض النقود.

- الدراسة الثانية:

- Anca Elena Nucu; **The Relationship between Exchange Rate and Key Macroeconomic Indicators.** Case Study :Romania; The Romanian Economic Journal; September 2011; Year XIV, no. 41:

يهدف هذا المقال إلى دراسة تأثير المؤشرات الكلية الرئيسية التالية: الناتج المحلي، التضخم، عرض النقود، سعر الفائدة وميزان المدفوعات، على سعر صرف العملة الرومانية ضد مع معظم العملات المهمة (اليورو، الدولار)، خلال الفترة (2000-2010).

اعتمد الباحث في الدراسة القياسية على أسلوب الإنحدار البسيط بين سعر الصرف (متغير التابع) واحد المؤشرات الكلية (متغير مستقل)، وحاول اظهار قوة الارتباط أو العلاقة باستخدام معامل بيرسون. وتصلت نتائج الدراسة إلى:

- وجود علاقة عكسية بين سعر الصرف EUR / RON وكل من الناتج المحلي والمعروض النقدي، والتضخم وسعر الفائدة.
- لا يمكن التحقق من صحة العلاقة بين ميزان المدفوعات وسعر الصرف.

- الدراسة الثالثة:

- MRS. AZEEZ, B.A, **EFFECT OF EXCHANGE RATE VOLATILITY ON MACROECONOMIC PERFORMANCE IN NIGERIA**, INTERDISCIPLINARY JOURNAL OF CONTEMPORARY RESEARCH IN BUSINESS, VOL 4, NO 1, MAY 2012:

تبحث هذه الدراسة تأثير تقلبات سعر الصرف على الأداء الاقتصادي الكلي في نيجيريا للفترة (1986-2010). استخدم الباحث أسلوب الارتباط الخطي المتعدد بين المتغير التابع المتمثل في الناتج المحلي وباقي المتغيرات المستقلة (سعر الصرف، إيرادات النفط وميزان المدفوعات).

يتكون نموذج الدراسة من المعادلات التالية:

$$PIB = f(e, BOP, OREV, INF).....(59)$$

$$\log PIB = B_0 + B_1 \log e + B_2 \log BOP + B_3 \log OREV + B_4 \log INF + \mu.....(60).$$

حيث:

Log: اللوغرتم النيبري. **PIB**: الناتج المحلي الاجمالي.

BOP: ميزان المدفوعات. **e**: سعر الصرف.

INF: نسبة التغير في المستوى العام في الأسعار. **OREV**: إيرادات النفط.

توصلت الدراسة إلى:

- التقلبات في سعر الصرف يؤثر على الطلب والعرض الكلي في أي دولة.
- وجود علاقة سلبية بين الناتج المحلي الاجمالي وميزان المدفوعات في المدى القصير.
- وجود علاقة إيجابية بين الناتج المحلي الاجمالي والإيرادات النفطية في المدى القصير، وسلبية في المدى الطويل.
- هناك علاقة ايجابية في المديين القصير والطويل بين سعر الصرف والناتج المحلي الاجمالي.

- الدراسة الرابعة:

- BESNIK FETAI and IZET ZEQRIRI, **THE IMPACT OF MONETARY POLICY AND EXCHANGE RATE REGIME ON REAL GDP AND PRICES IN THE REPUBLIC OF MACEDONIA**, ECONOMIC AND BUSINESS REVIEW, VOL. 12 | No. 4 | 2010:

يسعي هذا المقال إلى إبراز أثر السياسة النقدية وسعر الصرف على كل من الناتج المحلي الاجمالي والأسعار في مقدونيا خلال الفترة 1997-2008 في المدى القصير. إستخدم الباحث نموذج SVAR، ويتكون نموذج الدراسة من المعدلات التالية:

$$PIB = F(MPI, RPI, E, M1) \dots\dots(61).$$

حيث:

PIB: الناتج المحلي الاجمالي. MPI: مؤشر أسعار الصناعات التحويلية.

RPI: مؤشر أسعار التجزئة. E: سعر الصرف.

M1: الكتلة النقدية.

وتوصلت الدراسة إلى:

- زيادة المعروض النقدي في مقدونيا يؤدي إلى انخفاض إحتياطات الصرف في سوق الصرف الأجنبي.

- تؤثر السياسة النقدية على الأسعار فقط، ولا يؤثر على الناتج المحلي الاجمالي في مقدونيا.

- لا يؤثر التغير في سعر الصرف على الناتج المحلي الاجمالي.

- الدراسة الخامسة:

- Saleh Mohammed Mashehdul Islam and Shyamapada Biswas, **Exchange Rate and Its Impacts On GDP and Inflation in Bangladesh**, ASA University Review, Vol. 3 No. 2, July-December, 2009:

تهدف هذه الدراسة إلى إجراء مقارنة بين نظام سعر الصرف الثابت ونظام سعر الصرف الحر في بنغلادش، فقبل سنة 2003 كانت بنغلادش تتبنى نظام سعر الصرف الثابت ثم انتقلت بعدها إلى إنتهاج سعر الصرف الحر. وإبراز العلاقة بين سعر الصرف ومعدل التضخم من جهة، والعلاقة بين سعر الصرف والناتج المحلي الاجمالي من جهة اخرى.

استخدم الباحث أسلوب الانحدار البسيط بين المتغير المستقل (سعر الصرف)، والمتغير التابع (معدل التضخم أو الناتج المحلي الاجمالي)، و توصلت الدراسة:

- هناك علاقة عكسية بين سعر الصرف ومعدل التضخم في بنغلادش.

- هناك تأثير ضعيف لسعر الصرف على الناتج المحلي الاجمالي.

- كي يكون نظام الصرف الحرة أكثر نجاعة لابد من وجود سوق صرف كفاء وفعال.

- الدراسة السادسة:

- Eme O. Akpan and Johnson A. Atan, **Effects of Exchange Rate Movements On Economic Growth in Nigeria**, CBN Journal of Applied Statistics Vol. 2 No.2, 11/20/2012:

تناولت هذه الدراسة تأثير تحركات سعر الصرف على النمو الاقتصادي المتمثل في الناتج المحلي الاجمالي في نيجيريا للفترة 1986-2010، واستخدم الباحث نموذج المعدلات الأتية لتحديد العلاقة بين المتغيرين. يتكون نموذج الدراسة من المعادلات التالية:

$$\ln Yr_t = \beta_0 + \beta_1 \ln Ms_t + \beta_2 \ln e_t + \beta_3 \ln ex_{t-1} + \beta_4 \ln inf_t + \beta_5 \ln yr_{t-1} + \varepsilon_t \dots (62).$$

حيث:

Inf: معدل التضخم. Yrt: معدل نمو الناتج المحلي.

e: سعر الصرف Ms: الكتلة النقدية.

In: اللوغريتم الطبيعي. T: الزمن.

$$\ln inf_t = \alpha_0 + \alpha_1 \ln Ms_t + \alpha_2 \ln Yr_t + \alpha_3 \ln inf_{t-1} + \alpha_4 \ln e_t + \varepsilon_t \dots (62).$$

$$\ln E_t = \mu_0 + \mu_1 \ln Yr_t + \mu_2 \ln inf_t + \mu_3 \ln e_{t-1} + \mu_4 \ln Ms_t + \varepsilon_t \dots (63).$$

تشير المعادلات رقم 61، 62، 63 إلى معادلة الناتج المحلي الاجمالي، معادلة التضخم ومعادلة سعر الصرف على التوالي. وقد توصل الباحث إلى:

- يتأثر الناتج المحلي الاجمالي في نيجيريا بكل من الكتلة النقدية والتضخم والناتج المحلي للفترة السابقة.
- هناك علاقة ايجابية بين سعر الصرف والناتج المحلي الاجمالي.
- هناك علاقة عكسية بين سعر الصرف ومعدل التضخم.

المبحث الثاني: التعقيب على الدراسات السابقة .

بعد الاطلاع وتحليل الدراسات السابقة، لا بد من التعقيب عليها وإبراز اختلاف هذه الدراسة بالدراسات السابقة السالفة الذكر، وهو ما يتناوله هذا المبحث.

المطلب الأول: التعقيب على الدراسات.

أولاً: الدراسات العربية.

أبرزت الدراسة الأولى أثر تقلبات سعر الصرف الحقيقي على المؤشرات الاقتصادية الكلية (الناتج المحلي الاجمالي، عرض النقود والتضخم)، في الجزائر، بالاعتماد على المنهج القياسي.

أما الدراسة الثانية، فبينت تأثير المؤشرات الكلية الرئيسية التالية: الناتج المحلي، التضخم، عرض النقود، سعر الفائدة وميزان المدفوعات، على سعر صرف العملة الرومانية ضد مع معظم العملات المهمة، كذلك بالاعتماد على المنهج القياسي.

وأظهرت الدراسة الثالثة، العلاقة بين تقلبات سعر الصرف والأداء الاقتصادي الكلي.

بينما بينت الدراسة الرابعة أثر كل من سعر الصرف والسياسة النقدية على الناتج المحلي الاجمالي والأسعار في مقدونيا، بالاعتماد على نماذج VAR.

وهدفت الدراسة الخامسة إلى إبراز اثر نظام الصرف المطبق في بنغلادش على كل من الناتج المحلي الاجمالي ومعدل التضخم، بالاعتماد على المنهج القياسي.

أما الدراسة السادسة والأخيرة، فقد أبرزت تأثير تحركات سعر الصرف على النمو الاقتصادي المتمثل الناتج المحلي الاجمالي في نيجيريا، بالاعتماد على المنهج القياسي.

ثانياً: الدراسات الأجنبية.

أبرزت الدراسة الأولى أثر تقلبات سعر الصرف الحقيقي على المؤشرات الاقتصادية الكلية (الناتج المحلي الاجمالي، عرض النقود والتضخم) في جمهورية ايران الاسلامية، بالاعتماد على المنهج القياسي.

أما الدراسة الثانية، فبينت تأثير المؤشرات الكلية الرئيسية (الناتج المحلي الاجمالي، التضخم، عرض النقود، سعر الفائدة وميزان المدفوعات) على سعر صرف العملة الرومانية، بالاعتماد على المنهج القياسي.

وأظهرت الدراسة الثالثة العلاقة بين تقلبات سعر الصرف والاداء الاقتصادي في نيجيريا، بالاعتماد على المنهج القياسي.

بينما بينت الدراسة الرابعة أثر كل من سعر الصرف والسياسة النقدية على الناتج المحلي الاجمالي والأسعار في مقدونيا، بالاعتماد على نماذج VAR.

وهدفت الدراسة الخامسة إلى إبراز أثر نظام الصرف المطبق في بنغلادش على كل من الناتج المحلي الاجمالي ومعدل التضخم بالاعتماد على المنهج القياسي.

أما الدراسة السادسة فقد أرزت تأثير تحركات سعر الصرف على النمو الاقتصادي في نيجيريا بالاعتماد على المنهج القياسي.

والجدول الموالي يلخص الدراسات السابقة والتعقيبات التي يكمن توجيهها:

الجدول رقم (2): ملخص للدراسات السابقة.

الرقم	اسم الباحث	عنوان المذكرة	النوع	البلد	فترة الدراسة	التعقيب
1	بن قدور علي	دراسة قياسية لسعر الصرف الحقيقي التوازني في الجزائر	دكتوراه	الجزائر	1970-2010	من الصعب تحديد قيمة توازنية لسعر الصرف في الجزائر، بسب وجود سوق صرف موازي في الجزائر.
2	زاهر عبد الحليم خضر	تأثير سعر الصرف على المؤشرات الكلية للاقتصاد الفلسطيني	ماجستير	غزة، فلسطين	1994-2010	لا تقتصر المؤشرات الكلية فقط على: PIB، الإيرادات والنفقات، التضخم والتجارة الخارجية، بل تشمل: أسعار الفائدة، الديون الخارجية، ميزان المدفوعات، الادخار والاستثمار.
3	Havva Mohammdd parast Tabas et Mohammad Reza Mirzaeenezhad and Teimour Mohammadi	The Effect of the Real Effective Exchange Rate Fluctuations on Macro-Economic Indicators (Gross Domestic Product (GDP), Inflation and (Money Supply	مقال	ايران	1973-2007	حصرت الدراسة المتغيرات الكلية في الناتج المحلي، والتضخم والسياسة النقدية، وأهملت قطاع التجارة الخارجية.
4	Anca Elena Nucu	The Relationship between Exchange Rate and Key Macroeconomic Indicators	مقال	رومانيا	2010-2000	هناك علاقة قوية بين سعر الصرف وميزان المدفوعات، بحيث أن وضعية ميزان المدفوعات تحدد المستوى التوازني لسعر الصرف.
5	MRS. AZEEZ	EFFECT OF EXCHANGE RATE VOLATILITY ON MACROECONOMIC PERFORMANCE IN NIGERIA	مقال	نيجيريا	1986-2010	اختزلت الدراسة تأثيرات سعر الصرف على المؤشرات الكلية في مؤشرات التجارة الخارجية.

حسب النظرية الاقتصادية هناك علاقة مباشرة بين سعر الصرف والنتائج المحلي الاجمالي، لكن ماتوصل إليه الباحث يعارض النظرية الاقتصادية.	1997-2008	مقدونيا	مقال	THE IMPACT OF MONETARY POLICY AND EXCHANGE RATE REGIME ON REAL GDP AND PRICES IN THE REPUBLIC OF MACEDONIA	BESNIK FETAI and IZET ZEQRIRI	6
لم تبين الدراسة أي النظامين أفضل بالنسبة لدولة بنغلادش.	1792-2006	بنغلادش	مقال	Exchange Rate and Its Impacts On GDP and Inflation in Bangladesh	Saleh Mohammed Mashehdul Islam and Shyamapada Biswas	7
إن PIB هو أحد مؤشرات النمو الاقتصادي وهناك مؤشرات مثل معدل نمو الدخل الشخصي، الدخل القومي... .	2010-1986	نيجيريا	مقال	Effects of Exchange Rate Movements On Economic Growth in Nigeria	Eme O. Akpan and Johnson A. Atan	8
لم تبرز الباحثة أثر سعر الصرف على الميزان التجاري الجزائري باعتباره هو المرأة العاكسة للتجارة الخارجية في أي دولة، وانما اقتصر على الصادرات والواردات فقط.	2009-1990	الجزائر	ماجستير	أثر تغير سعر الصرف على التجارة الخارجية (دراسة حالة الجزائر)	بن طيرش عطاء الله	9
اقتصرت الدراسة على الجانب النظري فقط، دون محاولة الباحثة تكميم العلاقة بين السياسة النقدية والنمو الاقتصادي بهدف تقديم دراسة أفضل ونتائج أدق.	لم تحدد الفترة	دول مختلفة	ماجستير	السياسة النقدية والنمو الاقتصادي -دراسة نظرية-	بنابي فتيحة	10
أبرز الباحث في هذا المقال اثر الانفاق العام علي PIB، متناسيا تأثير عوامل أخرى مثل سعر الصرف على الناتج المحلي الاجمالي.	1990-2009	الامارات العربية	مقال	أثر الانفاق العام في الناتج المحلي الاجمالي دراسة تطبيقية على دولة الامارات العربية المتحدة خلال السنوات (2009-1990)	علي سيف علي المزروعى	11

سعى الباحث إلى إبراز أثر سعر الصرف على مؤشرات التنافسية في الجزائر معتمدا على الناتج المحلي فقط، فيما هناك مؤشرات اخرى مثل الاستثمار و التجارة....	-1970 2006	الجزائر	مداخلة مقدمة إلى الملتقى الدولي حول : المنافسة والاستراتيجيات التنافسية للمؤسسة الصناعية خارج قطاع المحروقات في الدول العربية، جامعة الشلف	سعر الصرف ومؤشرات قياس التنافسية -دراسة حالة الجزائر -	زاوي الحبيب	12
--	---------------	---------	--	--	-------------	----

المصدر: من إعداد الباحث.

المطلب الثاني: نموذج الدراسة المقترح.

تختلف دراستي عن الدراسات السابقة في:

- إبراز أثر سعر صرف الدينار الإسمي الرسمي الجزائري على الناتج المحلي الاجمالي مباشرة خلال الفترة (1990-2012)، معتمدا على المنهج القياسي وبالضبط الأدوات التالية: أسلوب تحليل السلاسل، والتكامل المشترك ونموذج تصحيح الخطأ، وفقا للنموذج التالي:

$$BIP = f(e; g, poil; inf)$$

- أما الاختلاف عن الدراسة السابقة الأجنبية فيمكن في الحدود المكانية (الجزائر) والزمانية (1990-2012) للموضوع ، وكذا الاختلاف في بعض الأدوات القياسية التي سوف اطبقها ونموذج الدراسة.

خلاصة الفصل الثاني:

تطرق هذا الفصل إلى الدراسات السابقة المتصلة بموضوع الدراسة من خلال تحليلها ومن ثم التعقيب عليها بهدف بناء أو تكوين خلفية نظرية حول الموضوع المقترح، هذه الأخيرة أفضت - بعد إسقاطها على الواقع الجزائري- إلى تصور نموذج قياسي يحاول تفسير العلاقة الموجودة بين متغيرات الدراسة، ويشمل النموذج مايلي:

$$BIP = f(e; g, poil; inf)$$

لتقدير النموذج السابق لابد من استخدام النماذج الانحدارية، والتي من أبرزها نموذج التكامل المشترك (المتزامن)، لذا يتطرق الفصل الموالي إلى التعريف بمتغيرات النموذج والأدوات التي ستستخدم لدراسة النموذج.

القسم الثاني:

الدراسة الميدانية

الفصل الثالث:

نموذج الدراسة وأدوات دراسته

تمهيد:

بالنظر إلى العلاقة الترابطية بين متغيرات الدراسة كما ظهرت في الدراسات السابقة، فقد وجب استخدام نموذج التكامل المشترك لدراسة النموذج، وهو من النماذج الانحدارية التي تدرس العلاقات التشابكية بين المتغيرات وتقدر العلاقات طويلة المدى بين المتغيرات، فبعض المتغيرات الاقتصادية تتحرك بانتظام بمرور الزمن لذا يجب تقدير العلاقة التوازنية طويلة الأمد بين هذه المتغيرات. لذا يتطرق هذا الفصل إلى تحديد أو تقديم للنموذج المستخدم في دراسة العلاقة بين متغيرات الدراسة ثم تطور متغيراته في الجزائر للفترة (1990-2012) هذا في المبحث الأول، أما المبحث الثاني فيستعرض الأدوات والنماذج القياسية التي ستستخدم في دراسة هذا النموذج.

المبحث الأول: تحديد نموذج الدراسة ودراسة تطور متغيراته.

بعد دراسة العلاقة النظرية بين سعر الصرف والناتج المحلي الاجمالي والاطلاع على بعض الدراسات السابقة، لابد من تحديد نموذج لدراسة الموضوع وتحديد متغيراته، وهذا ما يستعرضه هذا المبحث. حيث يتناول هذا المبحث تحديد النموذج المقترح لإجراء الدراسة وتحديد متغيراته بالإضافة إلى تعريف وتطور المتغيرات المدرجة في النموذج.

المطلب الأول: تحديد النموذج المستخدم:

يستند هذا النموذج على كل من النظرية الاقتصادية ، وذلك لقياس أثر تغير سعر الصرف على الناتج المحلي في الجزائر خلال الفترة (1990 - 2012)، حيث أنه مستمد من الدراسات السابقة التي تناولتها في الفصل الثاني وذلك بعد محاولة منا اسقاطها على الواقع الجزائري. وقد جاء النموذج علي الشكل التالي:

$$PIB = f(e; g, poil; inf)$$

PIB: يمثل الناتج المحلي الاجمالي وهو عبارة عن الناتج الاسمي خلال سنة معينة مقاسا بالدينار الجزائري.

E: يمثل سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الامريكي.

G: الانفاق العمومي ويقاس بالدينار الجزائري.

POIL: سعر النفط، ويعبر عن متوسط سعر البرميل الواحد خلال سنة، ويقاس بالدولار.

INF: التضخم، ويعطي كنسبة مئوية.

كافة المتغيرات هي عبارة عن بيانات سنوية مأخوذة من عدة مصادر (الديوان الوطني لإحصاء، بنك الجزائر، البنك العالمي) خلال الفترة (1990-2012).

وترجع أسباب اختيار المتغيرات المذكورة إلى النظرية الاقتصادية بالدرجة الأولى، وكذا اسقاط الدراسات السابقة على الواقع الجزائري:

- **أسعار النفط:** يعد الاقتصاد الجزائري اقتصادا ريعيا، حيث يركز على القطاع النفطي كأحد أهم المداخل والمساهم في خلق الثروة في الجزائر، فهو يساهم في خلق الناتج المحلي الاجمالي في الجزائر ويفسر تطور معظم التطورات الحاصلة في الاقتصاد الجزائري.

- **النفقات العامة:** تساهم النفقات العامة في خلق الثروة المعبر عنها بالناتج المحلي الاجمالي، وبالرجوع إلى الواقع الجزائري نجد أن الجزائر وابتداء من سنة 2000 بدأت في انتهاج سياسة انفاقية توسعية التي من المفترض أن تساهم في خلق الثروة، لذا تم إدراج النفقات العامة في النموذج.

- التضخم: يرجع سبب إدراج التضخم في النموذج إلى أن قيم المتغيرات الأخرى المدرجة في النموذج لم تأخذ بالقيم الحقيقية، لذا كان من الأفضل إدراج التضخم من أجل استبعاد تأثيراته على النموذج.

المطلب الثاني: تطور متغيرات النموذج.

يتناول هذا المطلب تعريف وتطور المتغيرات المدرجة في النموذج خلال فترة الدراسة (1990-2012).

الفرع الأول: تطور سعر الصرف خلال الفترة 1990-2012.

إن الأزمة الاقتصادية العالمية التي ظهرت بواورها سنة 1986، أثرت بشدة على الاقتصاد الجزائري إلى حد الانسداد، والسبب يعود إلى تزاوج أزمتين ذات منشأ خارجي، والمتمثلة في التدهور الرهيب والمتواصل لأسعار المحروقات، هذه الأخيرة التي تعتبر مصدر العملات الصعبة، هذا بالإضافة إلى تذبذب قيمة الدولار الأمريكي في أسواق الصرف العالمية، علما أن تقويم الإيرادات والصادرات هي بدلالة الدولار¹. الأمر الذي دفع بالجزائر إلى إجراء إصلاحات اقتصادية ونقدية، بهدف تحقيق التوازن على المستوى الكلي. ومن أجل بلوغ هذا الهدف، قامت الجزائر باستهداف سعر الصرف، وانتهجت الإجراءات التالية:

أ- الفترة (1986-1998):

طبقت الجزائر الإجراءات التالية²:

1- الإنزلاق التدريجي:

يقصد بالإنزلاق التدريجي تعديل سعر الصرف بتخفيض قيمة الدينار بصفة تدريجية ومنظمة، واستمرت هذه المرحلة من نهاية 1987 إلى سبتمبر 1992، وقد تم تعديل سعر الصرف بغية إيصاله إلى مستوى توازن الطلب الوطني على السلع والخدمات الأجنبية مع المتاح من العملات الصعبة، وتعود أسباب اللجوء لعملية الإنزلاق إلى³:

- ضعف احتياطات الصرف الأجنبية.

- زيادة ثقل خدمة الديون.

وهكذا انتقل سعر الصرف من 4,936 دينار لكل دولار في نهاية 1987 إلى 8,032 دينار مقابل كل دولار مع نهاية 1989، لتعرف بعد ذلك عملية الإنزلاق تسريعا بداية من 1990 وذلك تماشيا مع تسريع تطبيق الإصلاحات، لينتقل سعر صرف الدينار إلى 12,1191 دينار لكل دولار، واستمر هذا الإنزلاق إلى

¹ نعمان السعيد، مرجع سابق، ص 238.

² لحو موسى بوخاري، سياسة الصرف الأجنبي وعلاقتها بالسياسة النقدية: دراسة تحليلية لأثار الاقتصادية لسياسة الصرف الأجنبي، الطبعة الأولى، مكتبة حسين العصرية، بيروت، لبنان، 2010، ص ص 296-299.

³ نعمان السعيد، مرجع سابق، ص 239.

غاية بداية 1991 حيث وصل إلى 17,7665 دينار لكل دولار، واستقر سعر صرف الدينار عند حدود هذا المستوى طيلة الستة أشهر الموالية.

2- التخفيض الصريح:

قرر مجلس النقد والقرض في أيلول 1991 تخفيض سعر صرف الدينار بالنسبة للدولار الأمريكي وذلك حسب الاتفاق المبرم مع صندوق النقد الدولي في إطار الاستعداد الائتماني، وذلك بنسبة 22% ليصل سعر الصرف إلى 22 دينار مقابل الدولار واستمر الوضع على هذا الحال إلى غاية مارس 1994. هدفت سياسة التخفيض إلى¹:

- قابلية تحويل الدينار على المدى المتوسط.
- ربط سياسة الصرف بحجم الواردات، وذلك باختيار التوليفات المختلفة لسعر الصرف واصلاح نظام تسعيرة الدينار اعتمادا على طريقة التثبيت.
- اعادة تكوين احتياطي سعر الصرف بتتويج الصادرات خارج المحروقات وتحرير الواردات من سلع وخدمات، والبحث عن تمويل متعدد الأطراف للدين الخارجي.

3- طريقة التسعير:

تمثل هذه الطريقة أحد التقنيات للتسعير بالمزاد العلني لتحديد سعر صرف الدينار بداية من الثالث الأخير لسنة 1994 إلى غاية أواخر سنة 1995، وتعتمد هذه الطريقة على جلسات يومية تعقد في مقر البنك المركزي وتجمع ممثلي المصارف التجارية المقيمة برئاسة ممثل البنك المركزي واستطاعت هذه التقنية الجديدة من تحديد سعر صرف شبه حقيقي يخضع لقانون العرض والطلب من جانب واحد دون اضطرابات وبما يتوافق مع الأهداف المتعلقة باحتياطات الصرف والسياسة النقدية.

4- سوق الصرف ما بين البنوك:

إشترط صندوق النقد الدولي في إتفاق القرض الموسع إنشاء سوق صرف ما بين البنوك في نهاية 1995، وقد أقيمت فعلا وباشرت نشاطها مع بداية 1996. عرف سعر الصرف الفعلي الحقيقي ارتفاع بنسبة 20% بين 1995 و 1998.

لقد عرفت قيمة الدينار الجزائري ترجعا كبيرا خلال هذه الفترة، وتتمثل أسباب هذا التراجع في²:

- الأسباب الداخلية:

- الإدارة السيئة وغياب الجدوى الاقتصادية في السياسات الاقتصادية المتبعة منذ السبعينات والمتجسدة في شكل شعارات للتنمية والتصنيع والتخطيط والتي تعتمد بقدر كبير على الانفاق الاستثماري العام.

¹ لحو موسى بوخاري، مرجع سابق، ص 298.

² لحو موسى بوخاري، مرجع سابق، ص 299-300.

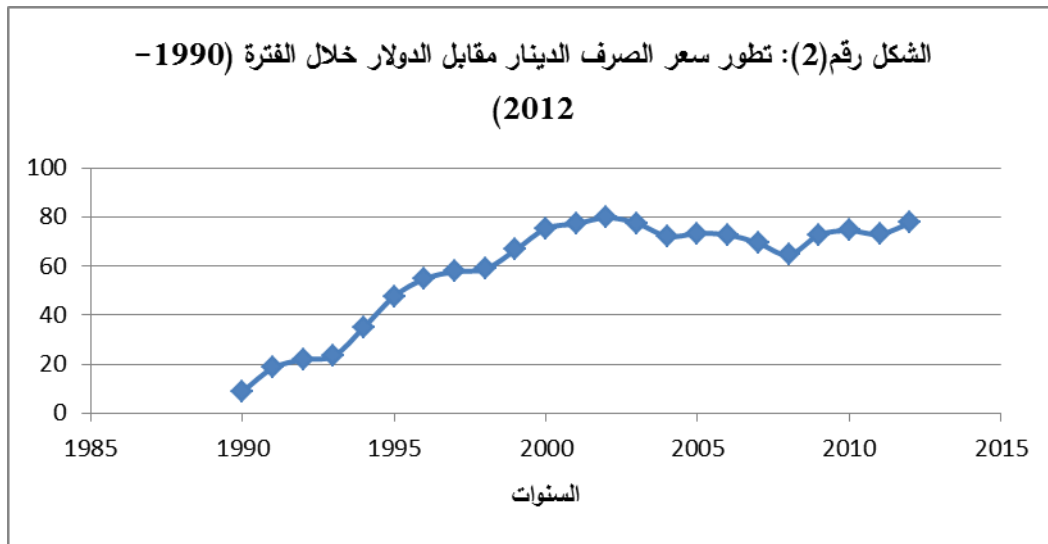
- عجز الموازنة وما اصطحبه من تقلبات ساعدت في تعميق اختلالات الاقتصاد الجزائري.
- زيادة الدعم المخصص للأسعار نتيجة التضخم المتسارع أدى إلى زيادة عجز الموازنة العامة.

- الأسباب الخارجية:

- الاعتماد شبه الكلي على الإيرادات النفطية التي تتميز بالتقلب وعدم الاستقرار.
- إرتفاع المديونية الخارجية ونسبة خدمة الديون إلى الناتج المحلي في ظل تراجع احتياطات الصرف مما ولد ضغوطا على قيمة الدينار.
- تهريب رؤوس الأموال نحو الخارج بفعل غياب الرقابة الحقيقية على الصرف ورؤوس الأموال .
- سياسة الواردات المنتهجة على إثر برنامج مكافحة ندرة السلع مما أدى إلى تآكل احتياطات الصرف الأجنبي.

ب- الفترة 1999-2012:

في هذه المرحلة شهد ميزان المدفوعات الجزائري تطورا كبيرا نتيجة ارتفاع أسعار النفط وارتفاع الصادرات النفطية الجزائرية، مما مكن الجزائر من تكوين احتياطي صرف كبير فاقت 190 مليار دولار في سنة 2012، هذا التحسن على مستوى الوضعية الخارجية، ساهم في تدعيم تطبيق سياسة صرف تتمحور على استقرار سعر الصرف الفعلي الحقيقي الذي عرف ثباتا نسبيا جراء ارتفاع عرض العملات على مستوى سوق الصرف البيئي وكذا نسب التضخم المتواضعة مقارنة بتلك المعدلات السائدة لدى أهم الشركاء التجاريين الجزائريين¹. والشكل الموالي يبرز تطور سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار خلال الفترة 1990-2012:



المصدر: من اعداد الباحث بناء على الملحق رقم (1).

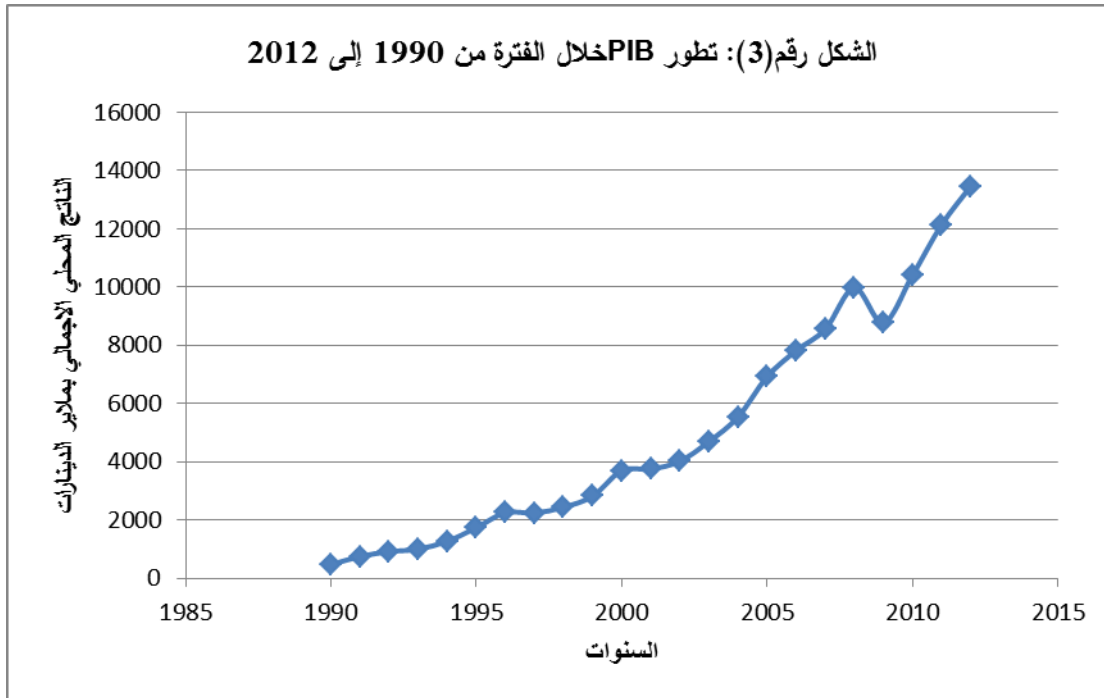
¹ نعمان السعيد، مرجع سابق، ص 244.

من خلال الملحق رقم (1) والشكل أعلاه، يمكن تقسيم تطور سعر صرف الدينار إلى مرحلتين: **المرحلة الأولى 1990-1998**: يلاحظ في هذه المرحلة تراجع سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار، فقد تراجع من 8,93 دج لكل دولار في سنة 1990 إلى 58,74 دج لكل دولار في سنة 1998، وهو انخفاض كبير جدا، وترجع الأسباب إلى: الاختلالات الاقتصادية التي أصابت الاقتصاد الجزائري بعد الأزمة النفطية التي ضربت العالم في عام 1986، وكذا اجراء الجزائر لإصلاحات اقتصادية المتمثلة أساسا في تخفيض قيمة الدينار.

المرحلة الثانية 1999-2012: شهدت هذه المرحلة استقرار نسبي في سعر صرف الدينار مقابل الدولار، فقد انحصر سعر صرف الدينار في مجال تراوح بين [60، 80] دينار لكل دولار، وترجع الأسباب إلى التحسن الكبير الذي شهده ميزان المدفوعات الجزائري بسبب ارتفاع أسعار النفط، وقيام بنك الجزائر بتطبيق سياسة استقرار سعر الصرف الفعلي الحقيقي للدينار بالتوازي مع تطبيق سياسة نقدية تهدف إلى الحفاظ على مستوى تضخم ضعيف (3%) في ظل نظام التعويم المدار¹.

الفرع الثاني: تطور الناتج المحلي الاجمالي في الجزائر.

يبرز الشكل الموالي تطور الناتج المحلي الاجمالي الجزائري خلال الفترة (1990-2012):

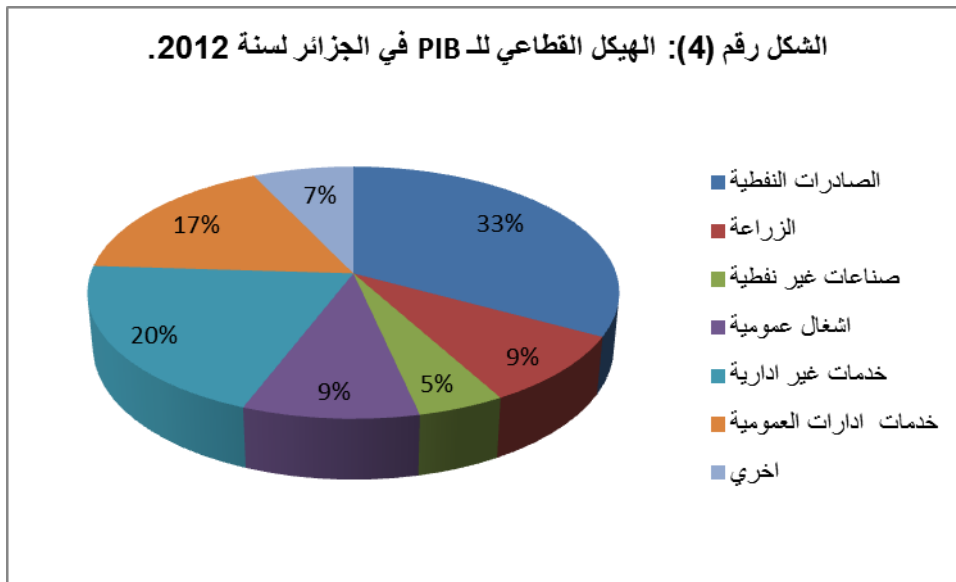


المصدر: من اعداد الباحث بناء على الملحق رقم (1).

¹ نعمان السعيد، مرجع سابق، ص 244.

من خلال الشكل أعلاه نلاحظ أن الناتج المحلي للجزائر في تزايد مستمر باستثناء سنة 2009 ويرجع السبب إلى انخفاض العوائد النفطية نتيجة انخفاض قيمة الصادرات النفطية الناجم عن التراجع الحاد في أسعار النفط خلال منتصف 2008 وبداية 2009¹، وقد بلغ قيمة الناتج المحلي الاجمالي لسنة 2012 13460,99 مليار دينار ما يعادل ارتفاع يقارب 10,88 ٪ مقارنة بسنة 2011، وذلك بفضل ارتفاع أسعار النفط وارتفاع قيمة كل من الرسوم والضرائب والخدمات غير الادارية العامة²، وهي أكبر قيمة محققة خلال فترة الدراسة. وعلى العموم، فإن التحسن المسجل في قيمة الناتج المحلي الاجمالي يكون مرده تزايد صادرات المحروقات والمرتبطة بدورها بأسعار النفط، وبالتالي فإن الاقتصاد الجزائري مرهون ببساطة بسعر النفط وتقلباته الاجمالية.

يشكل قطاع الانتاج السلعي (الذي يضم : الزراعة ، الصناعات الاستخراجية، الصناعات التحويلية) أهم قطاع مساهم في الناتج المحلي الاجمالي ويليه قطاع الخدمات خلال فترة الدراسة، ففي سنة 2012 على سبيل المثال شكل قطاع الانتاج السلعي حوالي 55,8 ٪ من قيمة الناتج المحلي مقارنة بقطاع الخدمات الذي شكل نسبة تقدر بـ 37 ٪، ويرجع ارتفاع نسبة مساهمة قطاع الانتاج السلعي إلى ارتفاع قيمة الصادرات النفطية التي شكلت لوحدها 32,9 ٪ من اجمالي الانتاج السلعي ثم الاشغال العمومية والزراعة والصناعات الغير نفطية بنسبة 9,3 ٪ و 9 ٪ و 4,6 ٪ على التوالي. أما الضرائب على الواردات فقد شكلت 7,1 ٪ فقط، والشكل الموالي يوضح ذلك:



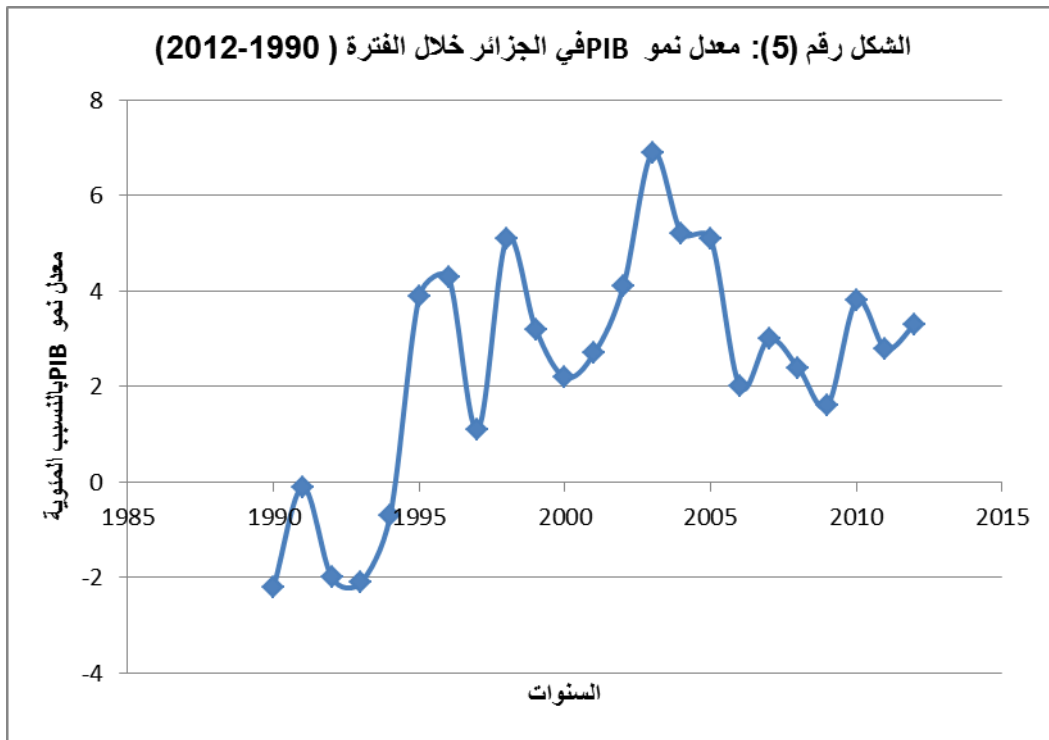
المصدر: من إعداد الباحث بناء على التقرير السنوي لبنك الجزائر لسنة 2012.

¹ صندوق النقد العربي، التقرير السنوي لسنة 2010، ص 21.

² بنك الجزائر، التقرير السنوي لسنة 2012، ملحق الجداول، الجدول رقم 02، ص 173.

سجل معدل نمو الناتج المحلي متوسط قدره 2,41% خلال فترة الدراسة، حيث تباينت معدلات النمو، ففي الفترة من 1990 إلى 1994 سجلت معدلات نمو سلبية ويرجع السبب إلى الركود الاقتصادي الذي أصاب الجزائر خلال هذه الفترة نتيجة انهيار أسعار النفط وإجراء الجزائر إصلاحات اقتصادية مفروضة من طرف صندوق النقد الدولي والبنك الدولي ودخولها في أزمة أمنية.

ابتداء من سنة 1995 و إلى غاية 2012 بدأت معدلات النمو تعرف تطورا بمعدلات موجبة، لكن هذه المعدلات كانت متذبذبة، ففي سنة 1995 بلغ معدل النمو 3,9%، ليرتفع في سنة 1996 إلى 4,3%، وشهدت سنة 2003 أعلى معدل نمو قدر بـ 6,9% وذلك بسبب الطفرة التي أصابت أسواق النفط العالمية نتيجة حرب الخليج الثانية¹. أما في سنة 2012 فقد بلغ معدل النمو 3,3% مسجلا ارتفاعا محسوسا عن سنة 2011 الذي بلغ فيها معدل نمو الناتج 2,8%. وهذا ما يظهره الشكل الموالي:



المصدر: من اعداد الباحث بناء على الملحق رقم (1).

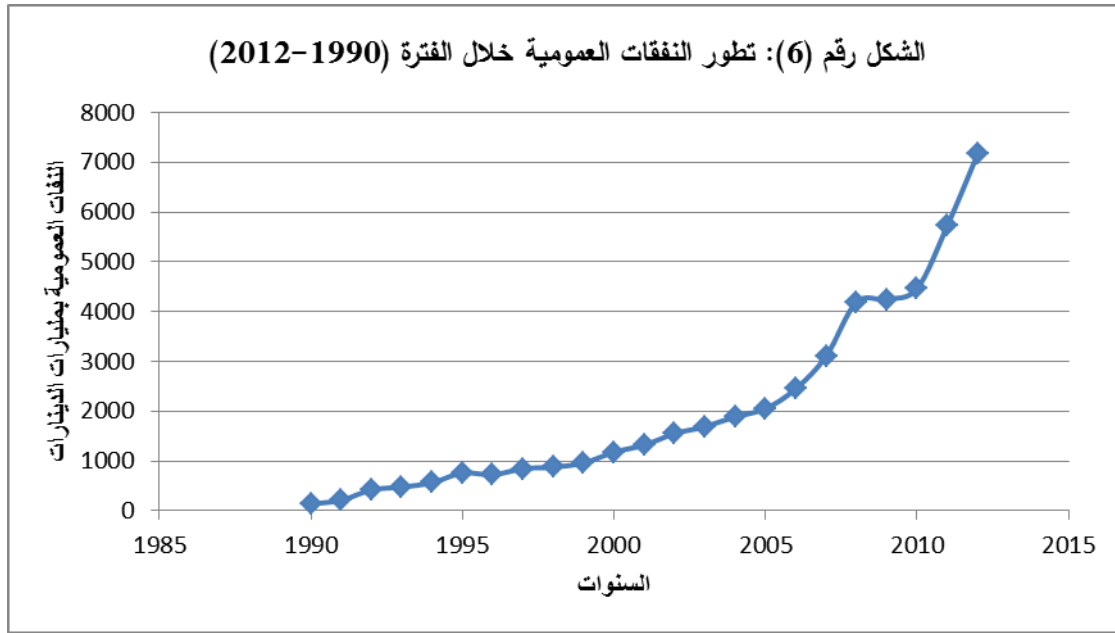
الفرع الثالث: تطور النفقات العامة في الجزائر (1990-2012).

تعد النفقات العامة وسيلة في يد الدولة لتحقيق أهدافها وتنفيذ برامجها، ونوع النفقات هو الذي يؤثر في الحياة الاقتصادية والاجتماعية²، ومن بين الأهداف التي تسعى الدولة لتحقيقها هي تحقيق النمو الاقتصادي وبالتالي زيادة قيمة الناتج المحلي الاجمالي.

¹ محمد بودوايه، اشكالية النمو الاقتصادي في الجزائر: الفترة 1980-2009، مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة الجزائر، الجزائر، 2008-2009، ص 142.

² عبد المجيد قدي، مرجع سابق، ص 182.

تعرف النفقة العامة على أنها: "مبلغ نقدي يخرج من الذمة المالية لشخص معنوي عام بقصد اشباع حاجة عامة"¹، ويقسم المشرع الجزائري النفقات العامة إلى²: نفقات التسيير ونفقات التجهيز أو الاستثمار . يقصد بنفقات التسيير³: "تلك النفقات الضرورية لسير أجهزة الدولة الإدارية والمكونة أساسا من أجور الموظفين ومصاريف صيانة البنايات الحكومية... الخ". أما نفقات التجهيز فهي⁴: تمثل تلك النفقات التي لها طابع الاستثمار الذي يتولد عنه ازدياد الناتج الوطني الإجمالي PIB وبالتالي ازدياد ثروة البلاد. يبرز الشكل الموالي تطور النفقات العامة في الجزائر خلال فترة الدراسة:



المصدر: من اعداد الباحث بناء على الملحق رقم (1).

من خلال الشكل أعلاه ، يمكن تقسيم تطور النفقات العامة إلى مرحلتين: **المرحلة الأولى (1990-1999)**: شهدت هذه المرحلة تطبيق الجزائر لسياسة مالية انكماشية بالرغم من تزايد الانفاق⁵، الذي انتقل من 136,5 مليار دينار سنة 1990 إلى 961,68 مليار سنة 1999، وترجع

¹ حسن مصطفى حسين، المالية العامة، ديوان المطبوعات الجامعية، طبعة 2001، ص 11.

² القانون 84-17 المؤرخ في: 07/07/1984 المتعلق بقوانين المالية. نقلا عن:

- سالكي سعاد، دور السياسة المالية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر - دراسة بعض دول المغرب العربي-، مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة تلمسان، 2010-2011، ص 166.

³ محرز محمد عباس، اقتصاديات المالية العامة، الطبعة الرابعة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2010، ص 66.

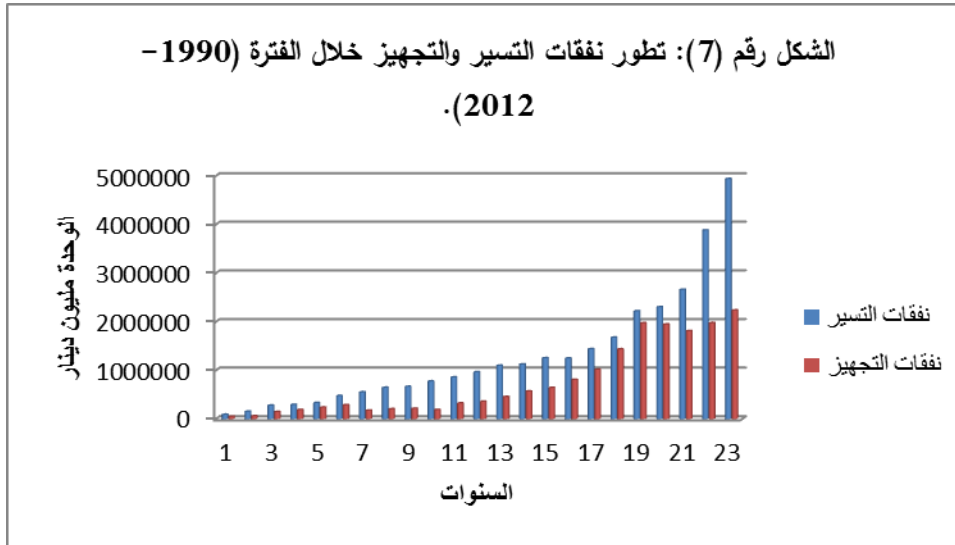
⁴ درواسي المسعود، دور السياسة المالية في تحقيق التوازن الاقتصادي: دراسة حالة الجزائر 1990-2004، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر، 2005-2006، ص 351.

⁵ بن سبع حمزة، أثر صدمات النفط على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية (عرض النقود، الانفاق الحكومي، البطالة والتضخم) في الجزائر دراسة اقتصادية قياسية باستخدام تقنية VAR للفترة (1970-2010)، مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة الجزائر، 2011-2012، ص 32.

أسباب الارتفاع في الانفاق إلى ¹: تزايد نسب الانفاق على الرواتب والأجور و تسديد المديونية العمومية، وانخفاض أسعار النفط في هذه المرحلة، بالإضافة إلى التزام الجزائر ببرنامج الاستقرار الاقتصادي الأول (ستاند باي 03) والذي كان أحد أهدافه تقليص عجز الميزانية العامة عن طريق تقليص النفقات العامة.²

المرحلة الثانية (2000-2012): تبنت الجزائر في هذه المرحلة سياسة مالية توسعية، فقد تضاعف قيمة النفقات من 1178,12 مليار دينار سنة 2000 إلى 7169,9 مليار دينار في سنة 2012، وتعود أسباب تزايد النفقات العامة في الجزائر إلى ³:

- تبني الحكومة الجزائرية لسياسة مالية توسعية تهدف إلى تحفيز الاستهلاك والاستثمار الخاص، وذلك من خلال تبني العديد من البرامج والمخططات الاقتصادية خاصة في الفترة (1999-2012).
- زيادة الإيرادات خصوصا النفطية منها، نتيجة زيادة حجم وقيمة الصادرات النفطية الجزائرية.
- أخذت نفقات التسيير حصة الأسد من مجوع النفقات العامة في الجزائر، حيث شكلت 65,21% (نسبة متوسطة خلال فترة الدراسة) مقابل 34,09% (نسبة متوسطة خلال فترة الدراسة) لنفقات التجهيز، وذلك راجع إلى ⁴: سيطرة الدولة على النشاط الاقتصادي من خلال تحملها للمهام الأساسية المنوطة بها كالتسيير للإدرات العمومية، والتعليم والصحة... الخ. والشكل الموالي يبرز ذلك:



المصدر: من اعداد الباحث بناء على الملحق رقم (1).

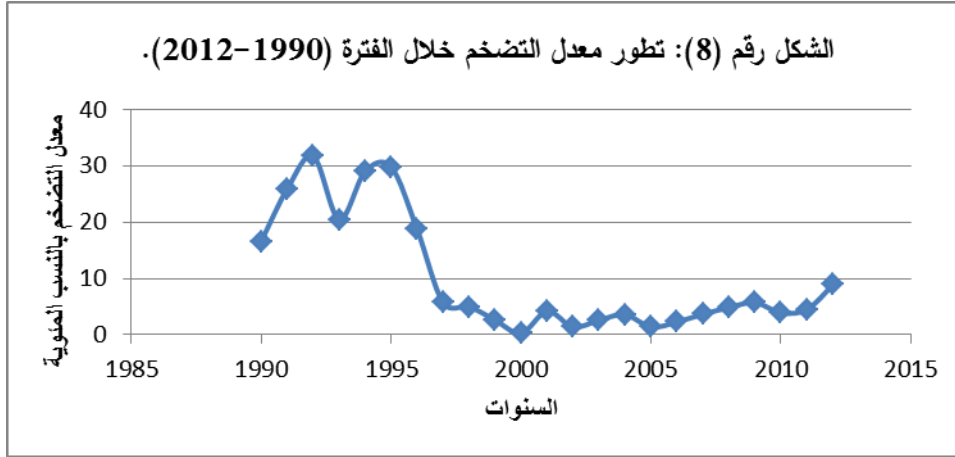
¹ معاذ الصغير، تقدير دالة النمو الاقتصادي في الجزائر -دراسة تحليلية للفترة (1990-2011)، مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة المسيلة، 2012-2013، ص 96.

² بولحلل كريمة، تقييم سياسات ترقية المناخ الاستثماري الجزائري خلال الفترة 1990-2011، مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة الجزائر، 2012-2013، ص 70.

³ صندوق النقد العربي، التقرير العربي الموحد لسنة 2012، ص 120-121.

⁴ لامي محمد، دراسة تأثير النفقات العامة على معدل النمو الاقتصادي -دراسة حالة الجزائر-، مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة الجزائر، 2010-2011، ص 123.

الفرع الرابع: تطور معدل التضخم في الجزائر خلال الفترة (1990-2012).
يبرز الشكل الموالي تطور معدل التضخم في الجزائر خلال الفترة (1990-2012):



المصدر: من اعداد الباحث بناء على الملحق رقم (1).

من خلال الشكل أعلاه يمكن تقسيم فترات تطور معدل التضخم في الجزائر إلى مرحلتين:
المرحلة الأولى (1990-1996): شهدت هذه المرحلة معدلات تضخم قياسية، حيث بلغ متوسط معدل التضخم خلال هذه الفترة 24,6٪، وهو معدل مرتفع نسبيا، وشهدت سنة 1992 أعلى معدل خلال فترة الدراسة الذي بلغ 31,7٪، وترجع أسباب ارتفاع معدلات التضخم في الجزائر خلال هذه الفترة إلى¹: تحرير الأسعار ورفع الدعم عن السلع المحددة في اطار اتفاق الاستعداد الائتماني الثالث.

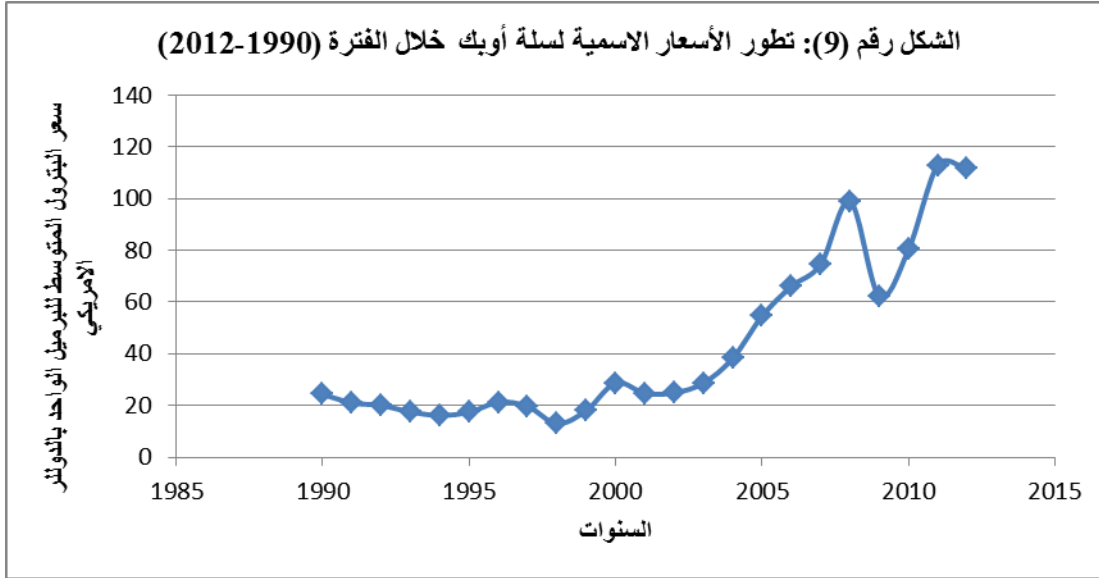
المرحلة الثانية (1997-2012): شهدت هذه المرحلة انخفاض في معدل التضخم واستقراره ضمن مجال [0، 9]، وبلغ متوسط معدل التضخم في هذه الفترة 3,79٪، وشهدت سنة 2012 أعلى معدل خلال هذه الفترة الذي قارب 8,89٪ نتيجة السياسة المالية التوسعية التي تبنتها السلطات الجزائرية²، وترجع أسباب الاستقرار في معدلات التضخم إلى تطبيق برنامج التصحيح الهيكلي بالتعاون مع صندوق النقد الدولي والذي يهدف إلى³: استقرار الأسعار عند مستوى مماثل لما هو عليه لدى الشركاء التجاريين.

الفرع الخامس: تطور أسعار النفط خلال الفترة (1990-2012).
يظهر الشكل الموالي، تطور أسعار النفط خلال الفترة (1990-2012):

¹ بن سبع حمزة، مرجع سابق، ص 44.

² يحي عبدالله قوري، محددات التضخم في الجزائر: دراسة قياسية باستعمال نماذج متجهات الانحدار الذاتي المتعدد الهيكلية SVAR (1970-2012)، مجلة الباحث، العدد 2014/14، الجزائر، ص 81.

³ المرجع نفسه، ص 81.



المصدر: من اعداد الباحث بناء على الملحق رقم (1).

من خلال الشكل أعلاه يمكن تقسيم تطور أسعار النفط (سلة أوبك) إلى فترتين:

الفترة الأولى (1990-1999): شهدت هذه المرحلة انخفاض في أسعار النفط وبلغ متوسط سعر البرميل خلال هذه الفترة 17,68 دولار للبرميل، وترجع أسباب هذا الانخفاض إلى¹:

- انهيار المنظومة الاشتراكية في أوروبا الشرقية.

- نشوب حرب الخليج الثانية بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية.

- أزمة النمرور الآسيوية سنة 1997.

- زيادة الإمدادات النفطية من خارج دول الأوبك.

الفترة الثانية (2000-2012): شهدت هذه المرحلة ارتفاع حيث بلغ متوسط أسعار النفط خلال هذه الفترة 59,17 دولار للبرميل، وتجاوزت أسعار النفط سنة 2012 حاجز 108 دولا للبرميل وتكمن أسباب ارتفاع أسعار النفط خلال هذه الفترة في²:

- النمو الاقتصادي والطلب العالمي على النفط، و انخفاض سعر صرف الدولار (عملة أسعار النفط).

- انخفاض الطاقات الانتاجية الفائضة وارتفاع تكاليف الانتاج.

- زيادة المضاربة في الأسواق الآجلة للنفط.

- ضعف نمو الطاقة التكريرية.

- الظواهر الطبيعية والتوترات الجيوسياسية التي عرفها العالم.

¹ بن سبع حمزة، مرجع سابق، ص ص 13-14.

² براهيم بلقطة، تطورات أسعار النفط وانعكاساتها على الموازنة العامة للدول العربية خلال الفترة (2000-2009)، مجلة الباحث، العدد 2013/12، الجزائر، ص ص 10-11.

المبحث الثاني: أدوات دراسة النموذج المقترح.

بعد تحديد النموذج المستخدم في هذه الدراسة ودراسة تطور متغيرات، لا بد من تحديد أدوات دراسة هذه المتغيرات وهذا ما يستعرضه هذا المبحث.

المطلب الأول: ماهية الاقتصاد القياسي والسلاسل الزمنية.

يتطرق هذا المطلب إلى ماهية السلاسل الزمنية.

أولاً: مفهوم السلسلة الزمنية وأنواعها:

تعرف السلسلة الزمنية على أنها مجموعة من المعطيات ممثلة عبر الزمن والمرتب ترتيباً تصاعدياً عبر الزمن¹، ونقول على سلسلة زمنية أنها مستقرة، إذا كان²:

$$1- \text{تتذبذب حول متوسط حسابي ثابت: } E(Y_{t+k}) = \mu$$

2- ثبات التباين عبر الزمن:

$$E(y_t - \mu)^2 = E(y_{t-1} - \mu)^2 = \sigma_y^2 \dots (64)$$

3- التباين المشترك بين أي قيمتين لنفس المتغير يعتمد على الفجوة الزمنية وليس القيمة الفعلية للزمن:

$$E[(y_t - \mu)(y_{t-s} - \mu)] = E[(y_{t-j} - \mu)(y_{t-s-j} - \mu)] = \delta_s \dots (65)$$

ويمكن التمييز بين نوعين من السلاسل غير المستقرة³:

- النموذج TS: هذه النماذج غير مستقرة، وتبرز عدم استقراره تحديدياً.

- النموذج DS: هذه النماذج أيضاً غير مستقرة وتبرز عدم استقراره عشوائياً.

ثانياً: اختبارات استقرارية السلاسل:

هناك عدة اختبارات للكشف عن استقرارية السلاسل الزمنية (دالة الارتباط الذاتي، اختبار ديكي-فولر، اختبار فليبس-بيرون واختبار KPSS)⁴، إلا أن أهمها وأكثر شيوعاً في الدراسات الحديثة هو اختبار ديكي-فولر الموسع⁵ ADF. فهذا الاختبار يعتبر أن الأخطاء العشوائية u_t هي عبارة عن صدمات عشوائية،

¹ محمد شيخي، طرق الاقتصاد القياسي: محاضرات وتطبيقات، الطبعة الأولى، دار الحامد للنشر والتوزيع، الأردن، 2012، ص 195.

² François-Éric Racicot et Raymond Théoret, traité déconométrie financière: modélisation financière, Presses de l'Université du Québec, 2001, p 230.

³ محمد شيخي، مرجع سابق، ص 206.

⁴ للمزيد حول الاختبارات أنظر:

- نعم عبد العزيز، مساهمة نماذج VAR في نمذجة التراكم الخام للجزائر للفترة (1970-2003)، مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة ورقلة، 2005-2006، ص ص 59-60.

- Roman kozhan, financial econometrics with the views, ventus publishing aps, 2009, p p 69-70.

- Damodar N. Gujarati, Basic econometrics, fourth edition, The McGraw-Hill Companies, 2004, P p 814-815.

- قبلي زهير، تحديد سعر النفط الخام في الأجلين القصير والطويل باستعمال تقنيات التكامل المترامز ونماذج تصحيح الخطأ، مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة الجزائر، 1999، ص 50.

- Gabhard Kirchgassner and Jürgen wolters, Introduction to modern Time Series Analysis, Springer Berlin Heidelberg New York, 2007, Pp 178-179.

⁵ البشير عبد الكريم، معدل الربح كبديل لمعدل الفائدة في علاج الأزمة المالية والاقتصادية - دراسة نظرية وقياسية، مداخلة مقدمة إلى الملئقي العلمي حول: الأزمة المالية والاقتصادية الدولية، جامعة سطيف، أيام 20 و 21 أكتوبر 2009، ص 13.

وبالتالي فهو يهمل احتمال الارتباط الذاتي للأخطاء، لذا فإن اختبار ديكي فولر الموسع يدرس كذلك احتمال الارتباط الذاتي بين الأخطاء¹:

$$\mu_t = \theta_1 \mu_{t-1} + \theta_2 \mu_{t-2} + \dots + \varepsilon_t \dots (66)$$

يعتمد هذا الاختبار على تقدير النماذج التالية بطريقة المربعات الصغرى العادية²:

$$\Delta Y_t = (\rho - 1)Y_{t-1} + \sum_{j=1}^k \rho_j \Delta Y_{t-j+1} + \varepsilon_t \dots (67)$$

$$\Delta Y_t = \alpha + (\rho - 1)Y_{t-1} + \sum_{j=1}^k \rho_j \Delta Y_{t-j+1} + \varepsilon_t \dots (68)$$

$$\Delta Y_t = \alpha + \beta t + (\rho - 1)Y_{t-1} + \sum_{j=1}^k \rho_j \Delta Y_{t-j+1} + \varepsilon_t \dots (69)$$

تمثل α الحد الثابت، و t الاتجاه الزمني .

تحت ظل الفرضية:

- فرضية العدم: وتعني وجود جذر وحدوي أي السلسلة غير مستقرة: $H_0: p = 1$.

- الفرضية البديلة: تعني عدم وجود جذر وحدوي أي السلسلة مستقرة: $H_1: p \neq 1$.

القرار:

- إذا كانت t_p المحسوبة أقل من T الجدولة فهذا يعني عدم وجود جذر وحدوي، أي أن السلسلة مستقرة.

- إذا كانت t_p المحسوبة أكبر من T الجدولة فهذا يعني وجود جذر وحدوي، أي أن السلسلة غير مستقرة.

وعلى العموم إذا تحققت الفرضية $p = 1$ في أحد النماذج الثلاثة فإن السلسلة غير مستقرة³.

المطلب الثاني: التكامل المتزامن (المشترك) ونموذج تصحيح الخطأ واختبار السببية.

يستعرض هذا المطلب التكامل المتزامن (من حيث مفهومه وشروطه وأهم اختبارات) في الفرع الأول، ليتطرق الفرع الثاني إلى نموذج تصحيح الخطأ (من حيث المفهوم وصيغته)، أما الفرع الثالث فيتناول اختبار السببية (من حيث المفهوم وأنواعها).

الفرع الأول: التكامل المتزامن.

يتناول هذا الفرع مفهوم وشروط واختبارات التكامل المشترك.

أولاً: مفهوم وشروط التكامل المتزامن:

يعرف التكامل المشترك بأنه تصاحب بين سلسلتين زمنيتين X_t و Y_t أو أكثر بحيث تؤدي التقلبات في أحدهما لإلغاء التقلبات في الأخرى بطريقة تجعل النسبة بين القيمتين ثابتة عبر الزمن⁴. وتكون السلسلتين

¹ Roman kozhan, OPCET, P 71.

² كنعان عبد اللطيف عبد الرزاق، أنسام خالد حسن الجبوري، دراسة مقارنة في طرائق تقدير انحدار التكامل المشترك مع تطبيق عملي، المجلة العراقية للعلوم الإنسانية، السنة العاشرة، العدد الثالث والثلاثون، 2012، ص ص 153-154.

³ شبيخي محمد، مرجع سابق، ص 209.

⁴ عبد القادر محمد عبد القادر العطية، الحديث في الاقتصاد القياسي بين النظرية والتطبيق، الدار الجامعية، الاسكندرية مصر، 2005، ص 670.

$x_t y_t$ متكاملتان زمنيا إذا تحقق الشرطان¹:

- أن تكون السلسلتان متكاملتان من نفس الدرجة.
- أن تكون سلسلة البواقي ε_t تشكل سلسلة مستقرة من درجة أقل.

ثانيا: اختبارات التكامل المشترك:

هناك عدة اختبارات لاختبار وجود علاقات تكامل مشترك (اختبار انجل-جرانجر واختبار دريبين واتسن)² بين السلاسل الزمنية ومن أهمها اختبار جوهانس، فهذا الأخير يتناسب مع العينات صغيرة الحجم وكذا في حال وجود أكثر من متغيرين³، فهو يسمح بتحديد عدد علاقات التوازن في المدى الطويل بين عدة متغيرات متكاملة من نفس الدرجة، وتعتمد منهجية جوهانس على طبيعة العلاقة بين رتبة المصفوفة وجذورها بشكل أساسي، ويقوم هذا الاختبار بحساب عدد علاقات التكامل المشترك من خلال حساب عدد أشعة التكامل المشترك والمسماة برتبة مصفوفة التكامل المشترك، وتتمثل صياغة النموذج في⁴:

$$\Delta y_t = \mu + \sum_{i=1}^{p-1} \pi_i \Delta y_{t-p} + \pi y_{t-p} + \varepsilon_t \dots (70)$$

حيث أن:

y_t : متجهة من الدرجة (n.1) ويتضمن بيانات السلسلة الزمنية للمتغيرات الداخلة في النموذج.

I: مصفوفة الوحدة من الدرجة (n.n).

ε_t : متجهة من الحدود العشوائية الموزعة توزيعا طبيعيا من الدرجة (n.1).

π_i : مصفوفة معاملات النموذج من الدرجة (n.n).

μ : حد ثابت.

وتوضح منهجية جوهانس رتبة المصفوفة π فإذا كانت مساوية للصفر فإن السلاسل الزمنية للمتغيرات محل الدراسة لها جذور وحدة مما يدل على عدم وجود تكامل مشترك بين عناصر (y) مما يستوجب استخدام الفروق، أما إذا كانت المصفوفة تامة الرتبة حيث (u) تساوي عدد متغيرات النموذج المقدر فإن جميع عناصر (y) ساكنة في مستواها.

الفرع الثاني: نموذج تصحيح الخطأ.

- مفهوم نموذج تصحيح الخطأ: إذا كانت المتغيرات التي تتكون منها ظاهرة ما تتصف بخاصية التكامل المشترك، فإن النموذج الأكثر ملائمة لتقدير العلاقة بينهما هو نموذج تصحيح الخطأ (ECM). فعادة ما

¹ موري سمية، أثار تقلبات أسعار الصرف على العائدات النفطية دراسة حالة الجزائر، مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة تلمسان، الجزائر، 2009-2010، ص ص 195-196.

² للمزيد أنظر:

- محمد شيخي، مرجع سابق، ص ص 291-292.

- موري سومية، مرجع سابق، ص ص 208-209.

³ سلامي أحمد وشيخي محمد، اختبار العلاقة السببية والتكامل المشترك بين الادخار والاستثمار في الاقتصاد الجزائري خلال الفترة (1970-2011)، مجلة الباحث، العدد 2013/13، جامعة ورقلة، ص 126.

⁴ موري سومية، مرجع سابق، ص ص 208-209.

يستخدم هذا الأخير للتوفيق بين السلوك قصير الأجل والسلوك طويل الأجل للعلاقات الاقتصادية¹، فهو مسار تعديلي يسمح بإدخال التغيرات الناتجة في المدى القصير في علاقات المدى الطويل وبذلك فهو يهدف إلى عزل علاقة التكامل المتزامن من جهة ومن جهة أخرى للبحث عن الاتجاه المشترك والروابط الحقيقية بين المتغيرات². ويمكن أن نميز بين شكلين من أشكال نموذج تصحيح الخطأ³:

1- نموذج تصحيح الخطأ من شكل المتوسطات المتحركة.

2- نموذج الانحدار الذاتي لتصحيح الخطأ.

ولدينا ثلاث حالات:

- الحالة الأولى: إذا كانت رتبة المصفوفة (ϕ) ثابتة أي مساوية لعدد التغيرات، فإن المتغيرات المدروسة تكون مستقرة حول اتجاه عام، لذلك نكتفي ببناء نموذج للمتغيرات العادية من نوع شعاع انحدار دون اللجوء إلى نموذج تصحيح الخطأ.

- الحالة الثانية: إذا كانت رتبة المصفوفة (ϕ) تساوي الصفر فإننا نكتفي ببناء نموذج من شكل انحدار ذاتي لفروق المتغيرات.

- الحالة الثالثة: إذا كانت رتبة التكامل المتزامن محصور ما بين الرتبة التامة والصفر، فإن النموذج الأمثل هو نموذج تصحيح الخطأ، وإذا كانت رتبة المصفوفة (ϕ) تساوي الواحد تكون طريقة التقدير لهذا النموذج هي طريقة انجل-جرانجر ذات المرحلتين، أما في الحالة الأخرى نستعمل فيها طريقة جوهانس.

الفرع الثالث: اختبارات السببية.

- مفهوم السببية: يقال أن X تسبب في Y لو أن تنبؤ قيمة Y عن طريق القيم السابقة للمتغير X بالإضافة إلى القيم السابقة للمتغير Y كان أفضل من التنبؤ المبني على القيم السابقة للمتغير Y فقط⁴. وهناك اختبارين للسببية هما⁵: سببية غرانجر وسببية سيمس.

¹ عبد القادر محمد عبد القادر العطية، مرجع سابق، ص 685.

² بوزاهر سيف الدين، أسعار الصرف وأسعار النفط دراسة قياسية لاختبار العلة الهولندية حالة الجزائر، مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة تلمسان، الجزائر، 2010-2011، ص 157.

³ موري سومية، مرجع سابق، ص 211-112.

⁴ عبد القادر محمد عبد القادر العطية، مرجع سابق، ص 689.

⁵ للمزيد أنظر:

- عبد الرزاق بن الزواوي، سلوك سعر الصرف الحقيقي وأثر انحرافه عن مستواه التوازني على النمو الاقتصادي في الجزائر في الفترة 1970-2007، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة الجزائر 3، 2010-2011، ص 192.

- محمد شيخي، مرجع سابق، ص 278.

خلاصة الفصل الثالث:

تطرق هذا الفصل إلى تقديم نموذج الدراسة والذي يشمل كل من: سعر الصرف، الناتج المحلي الاجمالي، النفقات العامة، أسعار البترول، معدل التضخم مع دراسة تطور متغيراته خلال فترة الدراسة، بالإضافة إلى الأدوات التي ستستخدم في دراسة النموذج المتمثلة في دراسة استقرارية السلاسل والتكامل المشترك وتقدير نموذج تصحيح الخطأ ودراسة السببية بين متغيرات الدراسة وهذا من أجل اختبار العلاقة أو أثر تغير سعر الصرف على الناتج المحلي في الجزائر قياسيا في الفصل الموالي.

الفصل الرابع:

تقدير أثر تغير سعر الصرف على الناتج
المحلي الاجمالي للفترة (1990-2012)

تمهيد:

يسعي هذا الفصل إلى اختبار العلاقة طويلة المدى وذلك بتطبيق نموذج التكامل المشترك بين الناتج المحلي الإجمالي (متغير تابع) وباقي المتغيرات المستقلة (سعر الصرف، النفقات العامة، أسعار النفط، التضخم) خلال الفترة (1990-2012) باستخدام برنامج EViews 7، من أجل معرفة مدى تأثير سعر الصرف على الناتج المحلي الإجمالي.

حيث يتطرق المبحث الأول إلى دراسة استقرارية السلاسل ثم التكامل المشترك بين المتغيرات ليتم تقدير نموذج تصحيح الخطأ ثم السببية بين المتغيرات، ويستعرض المبحث الثاني نتائج الدراسة المتوصل إليها، ثم مناقشتها وتفسيرها اقتصادياً.

المبحث الأول: تقدير نموذج الدراسة.

يهدف هذا المبحث إلى دراسة نموذج الدراسة وتقديره قياسيا باستخدام برنامج EViews 7، وذلك بهدف معرفة أثر تغير سعر الصرف على الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر.

المطلب الأول: دراسة استقراريته السلاسل.

سيتم اختبار استقرارية السلاسل الزمنية بالاختصار على اختبار (ADF)، الذي يعتمد على طريقة المربعات الصغرى العادية في تقدير النماذج الثلاثة¹:

- سلسلة الناتج المحلي الإجمالي (pib):

$$\begin{aligned} \Delta pib_t &= (\rho - 1)pib_{t-1} + \sum_{j=1}^k \rho_j \Delta pib_{t-j+1} + \varepsilon_t \dots (1) \text{ (النموذج)} \\ \Delta pib_t &= \alpha + (\rho - 1)pib_{t-1} + \sum_{j=1}^k \rho_j \Delta pib_{t-j+1} + \varepsilon_t \dots (2) \text{ (النموذج)} \\ pib_t &= \alpha + \beta t + (\rho - 1)pib_{t-1} + \sum_{j=1}^k \rho_j \Delta pib_{t-j+1} + \varepsilon_t \dots (3) \text{ (النموذج)} \end{aligned}$$

الجدول رقم (3): نتائج اختبار ADF لسلسلة الناتج المحلي (pib):

القيمة الحرجة			القيمة المحسوبة	نوع النموذج
10%	5%	1%		
-1.608175	-1.957204	-2.674290	4.899229	النموذج (1)
-2.642242	-3.004861	-3.769597	2.152178	النموذج (2)
-3.254671	-3.632896	-4.440739	-0.745444	النموذج (3)

المصدر: من إعداد الباحث بناء على مخرجات برنامج EViews 7.

عدد التباطؤات التي من خلالها معيار AIC أصغر ما يمكن هو 4، تظهر النتائج أن القيمة المحسوبة للنموذجين (2) و(3) (2.152178، -0.745444) أقل من القيمة المجدولة بالقيمة المطلقة عند مستويات معنوية 10%، 5%، 1%، مما يعني أن السلسلة تحتوي على ثابت وبالتالي فالسلسلة غير مستقرة، وهي نوع (DS).

- سلسلة سعر الصرف (e):

$$\begin{aligned} \Delta e_t &= (\rho - 1)e_{t-1} + \sum_{j=1}^k \rho_j \Delta e_{t-j+1} + \varepsilon_t \dots (1) \text{ (النموذج)} \\ \Delta e_t &= \alpha + (\rho - 1)e_{t-1} + \sum_{j=1}^k \rho_j \Delta e_{t-j+1} + \varepsilon_t \dots (2) \text{ (النموذج)} \\ \Delta e_t &= \alpha + \beta t + (\rho - 1)e_{t-1} + \sum_{j=1}^k \rho_j \Delta e_{t-j+1} + \varepsilon_t \dots (3) \text{ (النموذج)} \end{aligned}$$

¹ محمد شيخي، مرجع سابق، ص 225.

الجدول رقم (4): نتائج اختبار ADF لسلسلة سعر الصرف (e):

القيمة الحرجة			القيمة المحسوبة	نوع النموذج
%10	%5	%1		
-1.607830	-1.958088	-2.679735	0.687846	النموذج (1)
-2.642242	-3.004861	-3.769597	-3.220698	النموذج (2)
-3.254671	-3.632896	-4.440739	-1.548784	النموذج (3)

المصدر: من إعداد الباحث بناء على مخرجات برنامج EViews 7.

عدد التباطؤات التي من خلالها معيار AIC أصغر ما يمكن هو 4، تظهر النتائج أن القيمة المحسوبة للنموذجين (1) (3) لاختبار ADF (0.7059906, -1.578773) على التوالي أقل من القيمة المجدولة بالقيمة المطلقة عند مستويات معنوية 1%، 5%، 10%، مما يعني أن السلسلة تحتوي على اتجاه عام وحد ثابت وبالتالي فالسلسلة غير مستقرة، وهي نوع (DS).

- سلسلة الانفاق (g):

$$\begin{aligned} \Delta g_t &= (\rho - 1)g_{t-1} + \sum_{j=1}^k \rho_j \Delta g_{t-j+1} + \varepsilon_t \dots (1) \text{ (النموذج)} \\ \Delta g_t &= \alpha + (\rho - 1)g_{t-1} + \sum_{j=1}^k \rho_j \Delta g_{t-j+1} + \varepsilon_t \dots (2) \text{ (النموذج)} \\ \Delta g_t &= \alpha + \beta t + (\rho - 1)g_{t-1} + \sum_{j=1}^k \rho_j \Delta g_{t-j+1} + \varepsilon_t \dots (3) \text{ (النموذج)} \end{aligned}$$

الجدول رقم (5): نتائج اختبار ADF لسلسلة الانفاق (g):

القيمة الحرجة			القيمة المحسوبة	نوع النموذج
%10	%5	%1		
-1.607456	-1.959071	-2.685718	6.129552	النموذج (1)
-2.650413	-3.020686	-3.808546	5.461482	النموذج (2)
-3.268973	-3.658446	-4.498307	2.845690	النموذج (3)

المصدر: من إعداد الباحث بناء على مخرجات برنامج EViews 7.

عدد التباطؤات التي من خلالها معيار AIC أصغر ما يمكن هو 4، تظهر النتائج أن القيمة المحسوبة للنموذج (3) لاختبار ADF (2.845690) أقل من القيمة المجدولة بالقيمة المطلقة عند مستويات معنوية 1%، 5%، 10%، أي وجود ثابت واتجاه عام وبالتالي فالسلسلة غير مستقرة، وهي نوع (DS).

- سلسلة سعر النفط (poil):

$$\begin{aligned} \Delta poil_t &= (\rho - 1)poil_{t-1} + \sum_{j=1}^k \rho_j \Delta poil_{t-j+1} + \varepsilon_t \dots (1) \text{ (النموذج)} \\ \Delta poil_t &= \alpha + (\rho - 1)poil_{t-1} + \sum_{j=1}^k \rho_j \Delta poil_{t-j+1} + \varepsilon_t \dots (2) \text{ (النموذج)} \\ \Delta poil_t &= \alpha + \beta t + (\rho - 1)poil_{t-1} + \sum_{j=1}^k \rho_j \Delta poil_{t-j+1} + \varepsilon_t \dots (3) \text{ (النموذج)} \end{aligned}$$

الجدول رقم (6): نتائج اختبار ADF لسلسلة سعر النفط (poil):

القيمة الحرجة			القيمة المحسوبة	نوع النموذج
%10	%5	%1		
-1.607456	-1.959071	-2.685718	2.562283	النموذج (1)
-2.642242	-3.004861	-3.769597	0.188254	النموذج (2)
-3.254671	-3.632896	-4.440739	-2.014487	النموذج (3)

المصدر: من إعداد الباحث بناء على مخرجات برنامج EViews 7.

عدد التباطؤات التي من خلالها معيار AIC أصغر ما يمكن هو 4، تظهر النتائج أن القيمة المحسوبة للنموذجين (2) و(3) لاختبار ADF (0.188254) و(-2.014487) على التوالي أقل من القيمة المجدولة بالقيمة المطلقة عند مستويات معنوية 1%، 5%، 10%، أي وجود ثابت واتجاه عام وبالتالي فالسلسلة غير مستقرة، وهي نوع (DS).

- سلسلة التضخم (inf):

$$\begin{aligned} \Delta inf_t &= (\rho - 1)inf_{t-1} + \sum_{j=1}^k \rho_j \Delta inf_{t-j+1} + \varepsilon_t \dots (1) \text{ (النموذج 1)} \\ \Delta inf_t &= \alpha + (\rho - 1)inf_{t-1} + \sum_{j=1}^k \rho_j \Delta inf_{t-j+1} + \varepsilon_t \dots (2) \text{ (النموذج 2)} \\ inf_t &= \alpha + \beta t + (\rho - 1)inf_{t-1} + \sum_{j=1}^k \rho_j \Delta inf_{t-j+1} + \varepsilon_t \dots (3) \text{ (النموذج 3)} \end{aligned}$$

الجدول رقم (7): نتائج اختبار ADF لسلسلة معدل التضخم (inf):

القيمة الحرجة			القيمة المحسوبة	نوع النموذج
%10	%5	%1		
-1.607456	-1.959071	-2.685718	-2.380836	النموذج (1)
-2.650413	-3.020686	-3.808546	-2.093521	النموذج (2)
-3.268973	-3.658446	-4.498307	-0.902332	النموذج (3)

المصدر: من إعداد الباحث بناء على مخرجات برنامج EViews 7.

عدد التباطؤات التي من خلالها معيار AIC أصغر ما يمكن هو 4، تظهر النتائج أن القيمة المحسوبة للنموذجين (2) و(3) لاختبار ADF (-2.093521) و(-0.902332) على التوالي أقل من القيمة المجدولة بالقيمة المطلقة عند مستويات معنوية 1%، 5%، 10%، أي وجود ثابت واتجاه عام وبالتالي فالسلسلة غير مستقرة، وهي نوع (DS).

أظهر اختبارات الاستقرار أن كافة السلاسل غير مستقرة، لإرجاعها مستقرة نقوم بحساب الفروقات من الدرجة الأولى $d = 1$ ، والجدول الموالي يظهر نتائج اختبار ADF للفروقات من الدرجة الأولى للسلاسل المدروسة:

الجدول رقم (8): نتائج اختبار ADF للفروقات الأولى للسلاسل (pib) (e) (g) (poil)

القيمة الحرجة			القيمة المحسوبة	نوع النموذج	السلسلة
10%	5%	1%			
-1.607830	-1.958088	-2.679735	-2.496665	النموذج (1)	D(pib)
-2.646119	-3.012363	-3.788030	-4.163347	النموذج (2)	
-3.261452	-3.644963	-4.467895	-5.492481	النموذج (3)	
-1.607830	-1.958088	-2.679735	-2.645245	النموذج (1)	D(e)
-2.646119	-3.012363	-3.788030	-3.003611	النموذج (2)	
-3.261452	-3.644963	-4.467895	-3.266533	النموذج (3)	
-1.607830	-1.958088	-2.679735	-4.426871	النموذج (1)	D(g)
-2.646119	-3.012363	-3.788030	-4.497866	النموذج (2)	
-3.286909	-3.690814	-4.571559	-4.116588	النموذج (3)	
-1.607830	-1.958088	-2.679735	-4.847083	النموذج (1)	D(poil)
-2.646119	-3.012363	-3.788030	-5.294205	النموذج (2)	
-3.268973	-3.658446	-4.498307	-5.565303	النموذج (3)	
-1.607830	-1.958088	-2.679735	-4.536328	النموذج (1)	D(inf)
-2.646119	-3.012363	-3.788030	-4.513875	النموذج (2)	
-3.268973	-3.658446	-4.498307	-4.762555	النموذج (3)	

المصدر: من إعداد الباحث بناء على مخرجات برنامج EViews 7.

من خلال الجدول نستنتج مايلي:

- سلسلة الناتج المحلي الإجمالي (pib):

تبين القيمة المحسوبة للنماذج الثلاثة أكبر بالقيمة المطلقة من القيم المجدولة عند مستويات معنوية 1%، 5%، 10% على التوالي، وبالتالي فإننا نرفض فرضية العدم ونقبل الفرضية البديلة، أي عدم وجود جذر وحدوي مما يعني أن السلسلة متكاملة من الدرجة الأولى ($d = 1$) عند مستويات معنوية 1%، 5%، 10%.

- سلسلة سعر الصرف (e):

تبين القيمة المحسوبة (-2.645245) للنموذج (1) أكبر بالقيمة المطلقة من القيم المجدولة (-1.958088) (-1.607830) عند مستويات معنوية 5%، 10% على التوالي، وبالتالي فإننا نرفض فرضية العدم ونقبل الفرضية البديلة، أي عدم وجود جذر وحدوي مما يعني أن السلسلة متكاملة من الدرجة الأولى ($d = 1$) عند مستويات معنوية 5%، 10%.

- سلسلة الانفاق العمومي (g) :

تبين القيمة المحسوبة (-4.116588) للنموذج (3) أكبر بالقيمة المطلقة من القيم المجدولة (-3.690814) (-3.2866906) عند مستويات معنوية 5%، 10% على التوالي، وبالتالي فإننا نرفض فرضية العدم ونقبل الفرضية البديلة، أي عدم وجود جذر وحدوي مما يعني أن السلسلة متكاملة من الدرجة الأولى ($d = 1$) عند مستويات معنوية 5%، 10%.

- سلسلة سعر النفط (poil):

تبين القيمة المحسوبة للنماذج الثلاثة أكبر بالقيمة المطلقة من القيم المجدولة عند مستويات معنوية 1%، 5%، 10% على التوالي، وبالتالي فإننا نرفض فرضية العدم ونقبل الفرضية البديلة، أي عدم وجود جذر وحدوي مما يعني أن السلسلة متكاملة من الدرجة الأولى ($d = 1$) عند مستويات معنوية 1%، 5%، 10%.

- سلسلة التضخم (inf):

تبين القيمة المحسوبة للنماذج الثلاثة أكبر بالقيمة المطلقة من القيم المجدولة عند مستويات معنوية 1%، 5%، 10% على التوالي، وبالتالي فإننا نرفض فرضية العدم ونقبل الفرضية البديلة، أي عدم وجود جذر وحدوي مما يعني أن السلسلة متكاملة من الدرجة الأولى ($d = 1$) عند مستويات معنوية 1%، 5%، 10%. ومنه فإن كافة السلاسل مستقرة ومتكاملة من الدرجة الأولى عند مستوى معنوية: 5%، 10%.

المطلب الثاني: اختبار التكامل المشترك، السببية ونموذج تصحيح الخطأ.

بعد التحقق من الشرط الأول والمتمثل في استقراره المتغيرات من نفس الدرجة نقوم بدراسة التكامل المشترك ونموذج تصحيح الخطأ.

الفرع الأول: اختبار التكامل المشترك والسببية.

يتناول هذا الفرع تقدير العلاقة طويلة المدى باستخدام اختبار التكامل المشترك، ومن ثم دراسة السببية بين المتغيرات.

أولاً: اختبار التكامل المشترك:

قبل إجراء اختبار التكامل المشترك لابد أولاً من تحديد درجة تأخر النموذج.

- تحديد درجة تأخير النموذج:

الجدول رقم (9): درجة تأخر النموذج.

Lag	LogL	LR	FPE	AIC	SC	HQ
0	-566.5845	NA	3.02e+17	54.43662	54.68532	54.49060
1	-452.6987	162.6940*	6.89e+13*	45.97131*	47.46348*	46.29515*
2	-431.4757	20.21239	1.62e+14	46.33102	49.06667	46.92473

المصدر: من إعداد الباحث بناء على مخرجات برنامج EViews 7.

من خلال الجدول أعلاه، نلاحظ أن درجة التأخر المثلي بالنسبة لمعيار Akaike هي (1)، أما بالنسبة لمعيار Schwarz فدرجة التأخر المثلي هي (1) أيضاً، أي درجة التأخر المثلي للنموذج هي (1). بعد التأكد من استقراره السلاسل المدروسة من نفس الدرجة ($d = 1$) وتحديد درجة تأخر النموذج، نقوم بتقدير العلاقات طويلة المدى، ونستخدم لهذا الغرض اختبار جوهانس والذي يعتمد على حساب عدد أشعة التكامل المشترك (r) والمسماة برتبة مصفوفة التكامل المشترك، مع اعتبار أسعار النفط متغير خارجي عند إجراء الاختبار لأنه يخضع للعرض والطلب في الأسواق الخارجية:

الجدول رقم (10): نتائج اختبار جوهانس للتكامل المشترك.

الاحتمال	القيم الحرجة 5%	اختبار Max-Eigen	القيم الذاتية Eigenvalue	أشعة التكامل	عدد الأشعة
0.0002	27.58434	44.32629	0.878856	$r \geq 1^*$	$r = 0$
0.1275	21.13162	18.06412	0.576921	$r \geq 2$	$r = 1$
0.5043	14.26460	6.872762	0.279114	$r \geq 3$	$r = 2$
0.2398	3.841466	1.382035	0.063692	$r \geq 4$	$r = 3$

المصدر: من إعداد الباحث بناء على مخرجات برنامج EViews 7.

من خلال الجدول نستنتج مايلي:

- عند مستوى معنوية 5٪، ومن أجل ($r \geq 1$) فإن القيم المحسوبة (Max-Eigen) (44.32629) أكبر من القيم الحرجة (27.58434)، وبالتالي فإننا نرفض فرضية العدم وتقبل الفرضية البديلة أي وجود علاقة تكامل مشترك وحيدة بين متغيرات النموذج.

ثانياً: تقدير نموذج تصحيح الخطأ:

يعتمد نموذج تصحيح الخطأ على إضافة حد تصحيح الخطأ، والذي يشير إلى سرعة التعديل من الأجل القصير إلى الأجل الطويل، أي مقدار التغير في المتغير التابع نتيجة لانحراف قيمة المتغير المستقل في الأجل القصير عن القيمة التوازنية في الأجل الطويل بمقدار وحدة واحدة¹.

إن ما يهمنا بالدرجة في دراستنا هذه هو تأثير تغير أسعار الصرف على الناتج المحلي الإجمالي، لذا سأكتفي بتفسير نتائج معادلة الناتج الداخلي الخام (اعتبار أسعار النفط متغير خارجي). من الملحق رقم (05) تحصلنا على المعادلة التالية:

$$D(pib) = -0.712952 - 37.0102 e(-1) - 0.73618g(-1) - 7.97157inf - 1144.2989 - 0.133936D(PIB(-1)) - 20.29807D(E(-1)) - 0.326708D(G(-1)) + 2.212978D(inf(-1)) - 1693.813 + 55.77603POIL$$

¹ عبد القادر محمد عطية، مرجع سابق، ص 688.

$$R^2 = 0.913851 \quad F = 24.75 \quad DW = 1.84... (71)$$

من خلال المعادلة السابقة يتضح بأن قيمة معامل التحديد قد بلغ $R^2 = 0.913851$ ، وهذا ما يدل على جودة النموذج ومقدرته التفسيرية، حيث أن المتغيرات المستقلة تفسر لنا 91,43%، من التغيرات في حجم الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر. كما أن احصائية فيشر المحسوبة $F = 24.75$ أكبر من القيمة المجدولة وهذا ما يدل على أن النموذج معنوياً مقبول، كما أن احصائية دريين واتسون ($DW = 1.84$) تظهر عدم وجود ارتباط ذاتي بين الأخطاء.

كما أن حد تصحيح الخطأ قد جاء سالب ومعنوي (-0.712952) عند مستوى معنوية 5%، وهذا تأكيد على وجود علاقة توازنية طويلة المدى في النموذج. وتشير قيمة معامل تصحيح الخطأ إلى أن الناتج المحلي الإجمالي يصحح من اختلال قيمته التوازنية المتبقية من كل فترة ماضية بنحو 71,29%. أي أنه عندما ينحرف الناتج المحلي الإجمالي خلال المدى القصير في الفترة $t - 1$ عن قيمته التوازنية في المدى البعيد فإنه يتم تصحيح ما يعادل 71,29% من هذا الانحراف أو الاختلال في الفترة t . ومن ناحية أخرى فإن نسبة التصحيح تعكس سرعة التعديل نحو التوازن، بمعنى أن الناتج المحلي يستغرق ما يقارب 1,40 سنة باتجاه قيمته التوازنية بعد أي صدمة في النموذج نتيجة للتغير في محدداتها.

أما فيما يخص معنوية معاملات المتغيرات المفسرة، فالقيم الاحصائية لستيودنت بالقيمة المطلقة أقل من القيمة المجدولة أي غير معنوية باشتتاء معامل أسعار النفط (الوحيد الذي كان معنوي)، وتشير النتائج إلى وجود علاقة معنوية ايجابية (طردية) بين أسعار النفط والناتج المحلي الإجمالي.

لتأكد من خلو من نموذج تصحيح الخطأ من المشاكل القياسية، تم استخدام عدة اختبارات إذ يلاحظ أن النموذج قد تجاوز كافة احصائيات فحص البواقي، مثل تحقق شرط التوزيع الطبيعي باستخدام احصائية (Jarque-Bera)، وخلوه من الارتباط التسلسلي باستخدام اختبار (LM)، وعدم وجود اختلاف تباين باستخدام (White test)، والنتائج موضحة في الجدول الموالي:

جدول رقم(11) : اختبار استقرارية نموذج تصحيح الخطأ.

الاختبار	القيمة	الاحتمال
Normality (Jarque-Bera)	3.221633	0.9197
Serial Correlation LM Test	16.10978	0.4453
White Heteroskedasticity Test	118.1094	0.5317

المصدر: من إعداد الباحث بناء على مخرجات برنامج EViews 7.

ثالثاً: دراسة السببية:

من أجل معرفة المتغير الذي يؤثر في الآخر يستخدم إختبار السببية بين المتغيرين بطريقة سيمس. لاختبار العلاقة السببية لسيمس نستعمل الفرضيتين¹:

¹ بن قدور علي، مرجع سابق، ص 237-238.

$$H_0: \gamma_t = 0$$

$$H_1: \tau_t = 0$$

فنكون أمام الحالات التالية:

- يكون المتغيرين Y_t و X_t مستقلين عن بعضهما البعض، إذا لم نستطيع رفض كل من الفرضيتين.
 - تكون هناك علاقة سببية في الاتجاهين إذا تم رفض الفرضيتين معاً.
 - إذا تم رفض الفرضية H_0 وقبول الفرضية H_1 نقول أنه هناك علاقة سببية بين المتغيرين.
- يظهر الجدول الموالي نتائج اختبار السببية بين متغيرات الدراسة:

جدول رقم (12): اختبار جرانجر للسببية.

القرار	الاحتمالية (%)	F المحسوبة	الفرضية الصفرية
عدم وجود علاقة سببية	0.5140	0.44232	e لا تسبب pib
عدم وجود علاقة سببية	0.8264	0.04947	pib لا تسبب e
وجود علاقة سببية	0.0220	6.21692	pib لا تسبب Poil
وجود علاقة سببية	0.0042	10.5996	Poil لا تسبب pib
عدم وجود علاقة سببية	0.8910	0.01929	pib لا تسبب G
عدم وجود علاقة سببية	0.3906	0.77180	G لا تسبب pib
عدم وجود علاقة سببية	0.7764	0.08298	inf لا تسبب Poil
عدم وجود علاقة سببية	0.8354	0.04437	Poil لا تسبب inf
عدم وجود علاقة سببية	0.8997	0.01631	Poil لا تسبب e
عدم وجود علاقة سببية	0.1523	2.22448	e لا تسبب Poil
عدم وجود علاقة سببية	0.8304	0.04713	G لا تسبب e
عدم وجود علاقة سببية	0.6172	0.25814	e لا تسبب G
عدم وجود علاقة سببية	0.9986	3.3E-06	inf لا تسبب e
وجود علاقة سببية	0.0007	16.0800	e لا تسبب inf
عدم وجود علاقة سببية	0.0530	4.25684	poil لا تسبب G
عدم وجود علاقة سببية	0.2760	1.25830	G لا تسبب poil
عدم وجود علاقة سببية	0.3186	1.04898	poil لا تسبب inf
عدم وجود علاقة سببية	0.6336	0.23466	inf لا تسبب poil
عدم وجود علاقة سببية	0.8113	0.05860	G لا تسبب inf
عدم وجود علاقة سببية	0.9513	0.00383	inf لا تسبب G

المصدر: من إعداد الباحث بناء على مخرجات برنامج EViews 7.

الحالة الأولى: الناتج المحلي الإجمالي وسعر الصرف:

من خلال الجدول أعلاه يتضح أن F المحسوبة (0.44، 0.04) أقل من F الجدولة¹ (5,12) ، وبالتالي نقبل فرضية العدم، أي عدم وجود علاقة سببية في الاتجاهين عند مستوى معنوية 5%.

الحالة الثانية: الناتج المحلي الإجمالي وسعر البترول:

من خلال الجدول أعلاه يتضح أن F المحسوبة (6,21، 10,59) أكبر من F الجدولة (5,12)، وبالتالي نقبل الفرضية البديلة ونرفض فرضية العدم في الاتجاهين، أي وجود علاقة سببية في الاتجاهين، بمعنى أن كل من أسعار النفط و الناتج المحلي الإجمالي يسببان بعضهما عند مستوى معنوية 5%.

الحالة الثالثة: الناتج المحلي الإجمالي والانفاق العمومي:

من خلال الجدول أعلاه يتضح أن F المحسوبة (0.01، 0.77) أقل من F الجدولة (5,12)، وبالتالي نقبل فرضية العدم، أي عدم وجود علاقة سببية في الاتجاهين عند مستوى معنوية 5%.

الحالة الرابعة: الناتج المحلي والتضخم:

من خلال الجدول أعلاه يتضح أن F المحسوبة (0,08، 0,04) أقل من F الجدولة (5,12) ، وبالتالي نقبل فرضية العدم، أي عدم وجود علاقة سببية في الاتجاهين عند مستوى معنوية 5%.

¹ F الجدولة محسوبة عند درجة حرية: k و (k+1) -n.

المبحث الثاني: نتائج الدراسة ومناقشتها.

يسعى هذا المبحث إلى تحديد مختلف نتائج الدراسة ومن ثم مناقشتها اقتصاديا بهدف فهم الواقع الاقتصادي.

المطلب الأول: نتائج الدراسة.

يتطرق هذا المطلب إلى استعراض مختلف النتائج التي توصلت إليها الدراسة. من خلال الدراسة القياسية لأثر تغير سعر صرف الدينار الجزائري على الناتج المحلي الإجمالي، توصلت إلى النتائج التالية:

- عدم وجود أي علاقة بين التغير في أسعار صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار على الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر خلال الفترة (1990-2012).
- وجود علاقة سببية طردية بين الناتج المحلي الإجمالي وأسعار النفط خلال الفترة (1990-2012).
- عدم وجود علاقة بين الناتج المحلي الإجمالي والنفقات العامة في الجزائر خلال الفترة (1990-2012).
- عدم وجود علاقة بين الناتج المحلي الإجمالي والتضخم في الجزائر خلال الفترة (1990-2012).

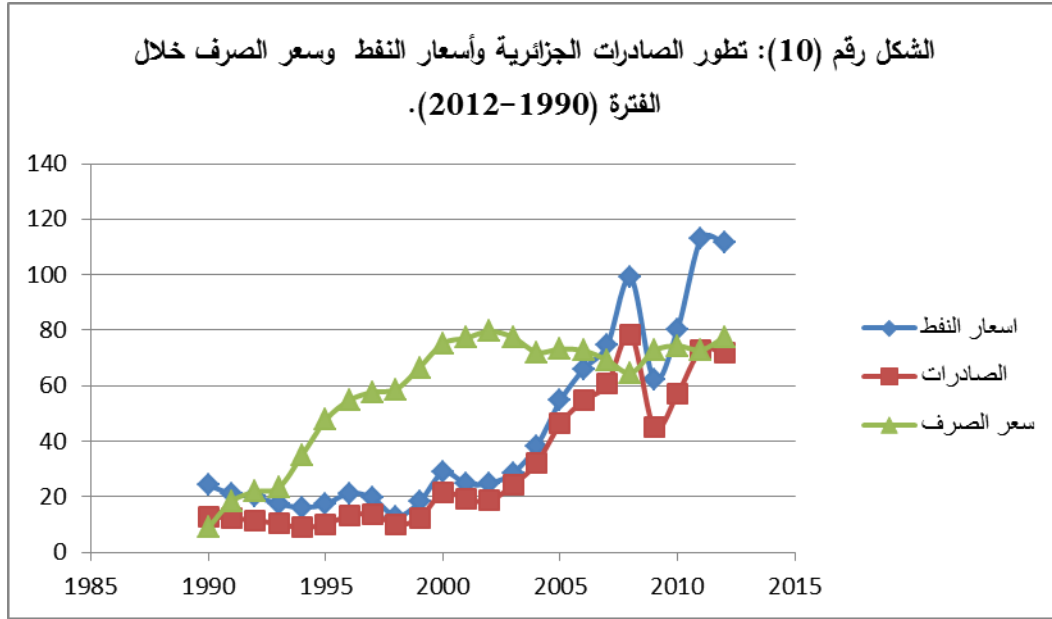
المطلب الثاني: مناقشة النتائج.

يتناول هذا المطلب مناقشة ومحاولة تفسير نتائج الدراسة المتوصل إليها.

- عدم وجود علاقة بين سعر الصرف والناتج المحلي في الجزائر:

حسب النظرية الاقتصادية فإن تخفيض سعر الصرف يؤدي إلى زيادة في الناتج المحلي وذلك من خلال تأثيره على صادرات (خارج قطاع المحروقات) وواردات البلد المعني بالتخفيض، حيث يؤدي تخفيض العملة الوطنية للبلد إلى زيادة الصادرات بسبب انخفاض أسعارها في الأسواق الخارجية أي ما يعطيها تنافسية أكبر وانخفاض الواردات بسبب ارتفاع أسعارها في الأسواق الداخلية، الأمر الذي يؤدي إلى تحسن في وضعية الميزان التجاري وبالتالي ارتفاع قيمة الناتج الداخلي الخام.

وبالرجوع إلى الواقع الجزائري فإن التخفيض التي قامت به الجزائر لم يحقق الهدف المرجو منه، وذلك بسبب سيطرت صادرات المحروقات على باقي الصادرات، وبالتالي فإن الإجراءات التي اتخذتها الجزائر (تخفيض سعر الصرف) لم يحدث تغييرا في هيكل الصادرات وسيطر قطاع المحروقات على باقي الصادرات والشكل الموالي يظهر ذلك:



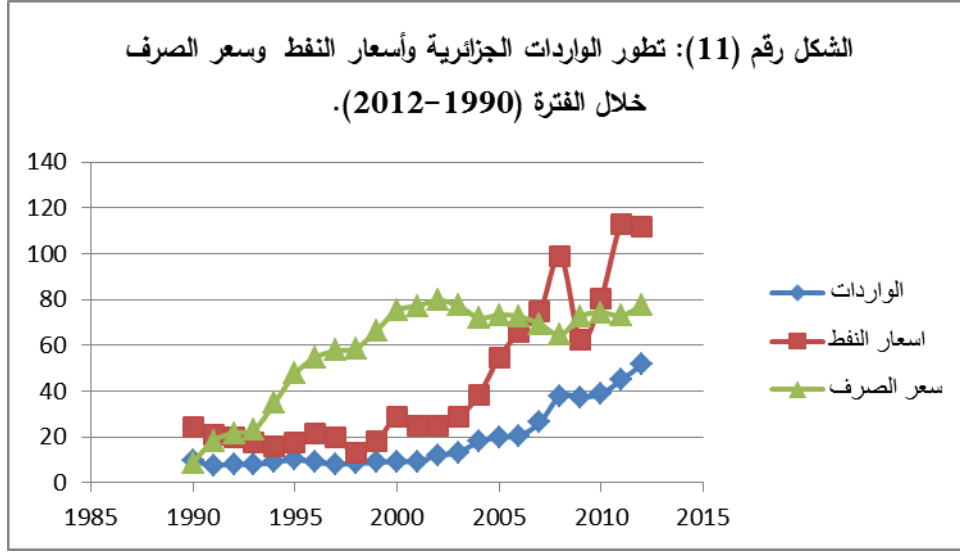
المصدر: من إعداد الباحث بناء على الملحقين (1) و(2).

من خلال الشكل أعلاه نلاحظ أن هناك علاقة طردية وثيقة بين سعر البيرميل وحالة الصادرات، أي أنه إذا انخفض سعر البترول فإن قيمة الصادرات تنخفض والعكس تماما حيث كلما ارتفعت أسعار النفط ارتفعت قيمة الصادرات وذلك بسبب ارتفاع حجم الصادرات النفطية والتي شكلت نسبة 98,02% (كنسبة متوسطة خلال فترة الدراسة) من الصادرات الاجمالية، في حين أن تخفيض سعر الصرف لم يؤدي إلى تحسن في الصادرات الجزائرية وذلك بسبب قلة الصادرات خارج قطاع المحروقات التي لم تتجاوز نسبة 2,98% (كنسبة متوسطة خلال فترة الدراسة). وعلى العموم فإن التحسن المسجل في قيمة الصادرات يكون دائما تزايد صادرات المحروقات والمرتبطة بدورها بأسعار النفط وليس تغير سعر الدينار الجزائري، وهي نفس النتيجة التي توصلت إليها دراسة صحراوي سعيد (محددات سعر الصرف: دراسة قياسية لنظرية تعادل القدرة الشرائية والنموذج النقدي في الجزائر، جامعة تلمسان، 2009-2010).

كما أثبتت التجارب أن سياسة تخفيض القيمة الخارجية للعملة في الدول النامية، غير قادر على معالجة اختلالات هيكلية تعيشها هاته الاقتصاديات منذ زمن طويل. إن هذا الأمر يقودنا إلى التساؤل عن مدى فعالية برامج صندوق النقد المنتهجة في الدول النامية والتي تركز على تخفيض قيمة العملة.

أما بالنسبة للواردات فإن تخفيض سعر الصرف في الجزائر خلال فترة الدراسة لم يؤدي إلى تراجع الواردات لأن الطلب المحلي على الواردات الأجنبية لا يتمتع بمرونة تساهم في انجاز هدف التخفيض المتعلق بالحد من الواردات¹، والشكل الموالي يوضح ذلك:

¹ نعمان السعيد، مرجع سابق، ص 270.



المصدر: من إعداد الباحث بناء على الملحقين (1) و(2).

من خلال الشكل أعلاه نلاحظ أن تخفيض سعر الصرف في الجزائر لم يؤثر على مستوى الواردات، بل على العكس فإن الواردات في تزايد مستمر وذلك لارتباطها بقيمة العوائد المتأتية أصلا من الصادرات النفطية.

وهي تختلف عن ما توصلت إليه دراسة بن طيرش عطاء الله (أثر تغير سعر الصرف على التجارة الخارجية -دراسة حالة الجزائر-)، وترجع أسباب الاختلاف بالدرجة الأولى إلى اختلاف الأدوات والمتغيرات المستخدمة في الدراسة والفترة الزمنية.

ومن خلال ما سبق يمكن القول أن التحسن في الميزان التجاري الجزائر مرتبط بأسعار البترول وليس بسبب التغير في سعر الصرف، ولتبيان ذلك سيتم اختبار أثر تغير سعر الصرف وأسعار البترول في الجزائر على الميزان التجاري قياسيا وفقا للنموذج التالي:

$$\dots(72).BC = \alpha + \beta E + \gamma POIL + \varepsilon$$

حيث: BC الميزان التجاري.

$\beta \gamma$: معاملات النموذج.

α : الحد الثابت.

ε : الخطأ العشوائي.

وبعد تقدير النموذج بطريقة الانحدار الخطي المتعدد¹ كانت النتائج كالتالي:

¹ للمزيد أنظر: عبد القادر محمد عطية، مرجع سابق، ص ص 254-281.

جدول رقم (13) : تقدير العلاقة بين الميزان التجاري وكل من سعر الصرف وأسعار البترول.

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
E	0.082110	0.078410	1.047182	0.3075
POIL	0.282514	0.053048	5.325605	0.0000
C	-4.750462	4.326024	-1.098113	0.2852
R-squared	0.690962	Mean dependent var		12.30435
Adjusted R-squared	0.660058	S.D. dependent var		12.20073
S.E. of regression	7.113576	Akaike info criterion		6.882995
Sum squared resid	1012.059	Schwarz criterion		7.031103
Log likelihood	-76.15444	Hannan-Quinn criter.		6.920243
F-statistic	22.35848	Durbin-Watson stat		0.780593
Prob(F-statistic)	0.000008			

المصدر: مخرجات برنامج EViews 7.

$$... (73). BC = -4.7504 + 0.0821E + 0.2825POIL$$

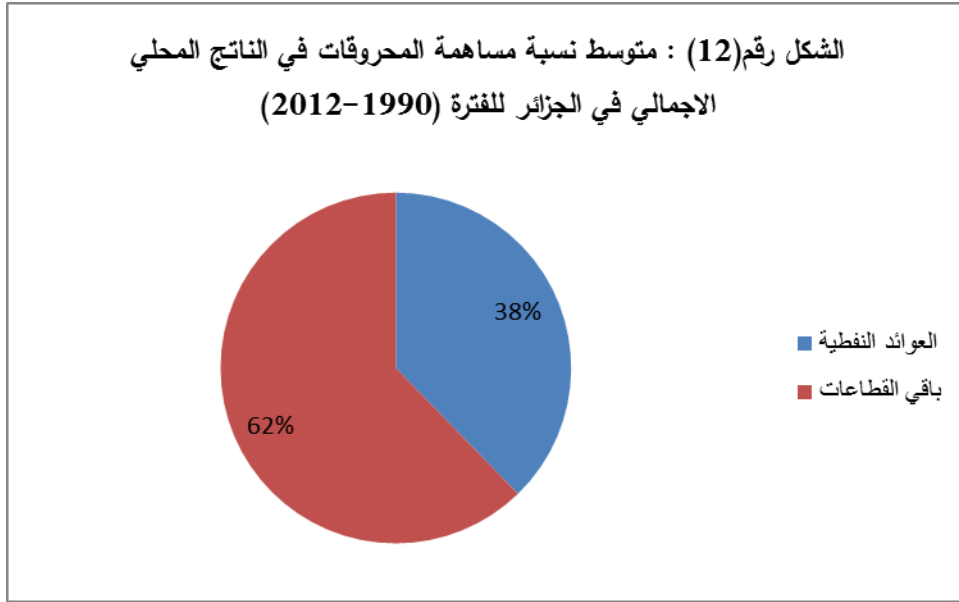
يشير معامل التحديد والذي يساوي (69,09) إلى وجود علاقة قوية بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع، أي أن 69,09% من التغيرات الحاصلة في الميزان التجاري مردها التغير في سعر الصرف وأسعار النفط، أما النسبة الباقية 30,91% فهي تعود إلى متغيرات أخرى لم تدرج في النموذج، كما أن معامل سعر الصرف (β) غير معنوي أي ليس هناك علاقة بين التغير في أسعار الصرف والميزان التجاري، أما معامل أسعار البترول (γ) فقد ظهر معنوي، كما أن احصائية فيشر المحسوبة للنموذج هي أكبر من القيمة المجدولة مما يدل على معنوية النموذج ككل.

يشير معامل الانحدار لأسعار النفط إلى أنه عند ارتفاع أسعار النفط بوحدة واحدة مع ثبات المتغيرات الأخرى فإن ذلك يؤدي إلى ارتفاع الميزان التجاري بمقدار 0,2825، وتفسير ذلك أنه عند ارتفاع أسعار النفط فإن قيمة الصادرات النفطية ترتفع، وبالتالي تسجيل تحسن في الميزان التجاري نتيجة التركيز أو الاعتماد على الصادرات النفطية بنسبة كبيرة مقارنة ببقية الصادرات، مما يعني ارتفاع قيمة الدخل والمعبر عنها بالناتج المحلي لذا كانت العلاقة بين الناتج المحلي الإجمالي وأسعار النفط طردية، أي كلما ارتفعت أسعار النفط ارتفعت قيمة الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر، وهذا ما يقودنا إلى النتيجة الثانية، ويتوافق مع دراسة عبادة عبد الرؤوف (محددات سعر نفط منظمة أوبك وأثاره على النمو الاقتصادي في الجزائر -دراسة تحليلية وقياسية 1970-2008، مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة ورقلة، 2010-2011)، حيث توصل الباحث إلى أن الانتعاش الاقتصادي الذي عرفته الجزائر يرجع إلى ارتفاع أسعار النفط.

كما توصلت دراسة اوباية صالح (أثر تغير في سعر الصرف على التوازن الاقتصادي -دراسة حالة الجزائر 1990-2009، جامعة غرداية، 2010-2011)، إلى أن تحسن الميزان التجاري مرتبط بأسعار النفط وليس بالتخفيض قيمة الدينار الجزائري.

- تفسير العلاقة السببية بين سعر النفط والناتج المحلي الإجمالي:

إن أسعار النفط تسبب الناتج المحلي الجزائري لأن أغلب الإيرادات الجزائرية متأتية من الصادرات النفطية، لذا أي ارتفاع أو انخفاض في أسعار النفط يؤثر مباشر على دخل الدولة وبالتالي يؤثر على قيمة أو حجم الناتج المحلي الإجمالي، أي أن الصادرات النفطية تساهم في خلق الناتج الإجمالي الجزائري، والشكل الموالي يوضح ذلك:



المصدر: من إعداد الباحث بناء على الملحق رقم (06).

من خلال الملحق رقم (06) والشكل أعلاه نلاحظ أن متوسط نسبة مساهمة قطاع المحروقات في خلق الناتج المحلي بلغ 38% مقابل باقي القطاعات¹ التي ساهمت مجتمعة بنحو 62%. لذا ظهرت سببية أسعار النفط تجاه الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر.

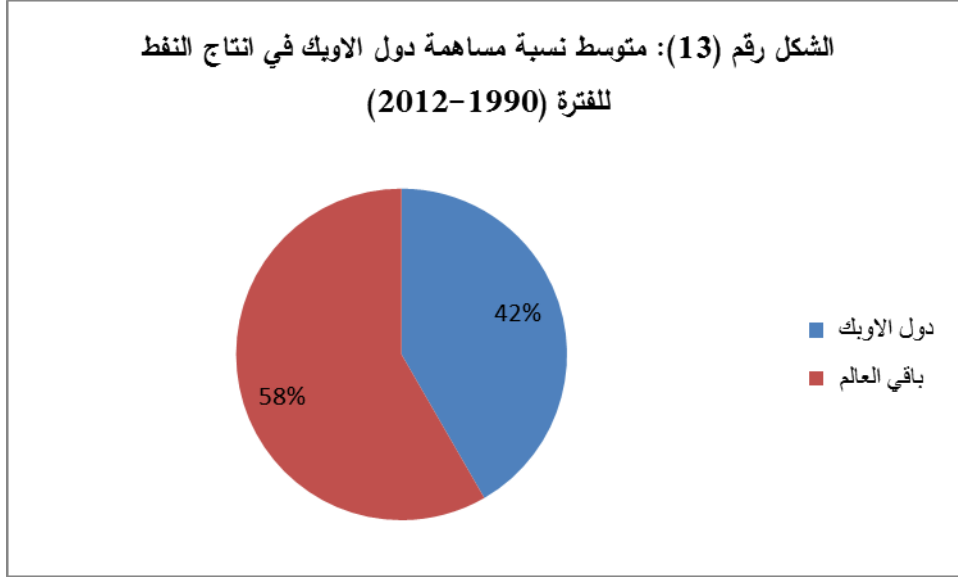
كما أن الناتج المحلي الإجمالي الجزائري يسبب أسعار النفط لأن ارتفاع الناتج الداخلي الخام سوف يؤدي إلى ارتفاع طلب الأجانب على المحروقات، مما يؤدي إلى ارتفاع أسعار المحروقات في الأسواق العالمية الخاصة بدول المنظمة الأوبك² (الجزائر منضم إلى منظمة أوبك منذ عام 1969)، ومن المعروف أن من خصائص هذه الدول أنها دول نامية شديدة الاعتماد على صادرات النفط في تمويل التنمية³، لذا فإن أي

¹ تضم باقي القطاعات المشكلة للناتج المحلي الإجمالي في الجزائر حسب الديوان الوطني للإحصائيات ثمانية عشرة قطاع وهي: الفلاحة والغابات والصيد، المياه والطاقة، المناجم، الصناعات الحديدية والكهربائية والمعدنية، مواد البناء والزجاج، البناء والأشغال العمومية، الأشغال البترولية، الكيمياء والمطاط والبلاستيك، الصناعات الفلاحية والغذائية، الصناعات النسيجية، صناعة الجلود والاحذية، صناعة الخشب والأوراق، الصناعات المختلفة، النقل، الاتصالات، التجارة، الفنادق والمقاهي والمطاعم، الشؤون العقارية، الخدمات المقدمة للمؤسسات، الخدمات المقدمة للأسر.

² وتعني منظمة الدول المصدرة للبترول: تأسست سنة 1960 وهي منظمة عالمية تضم إثنا عشرة دولة (الجزائر، انغولا، الاكوادور، ايران، العراق، الكويت، ليبيا، نيجيريا، قطر، السعودية، الامارات، فنزويلا) تعتمد على صادراتها النفطية اعتمادا كبيرا لتحقيق مدخولها.

³ أمينة مخلفي، أثر تطور أنظمة استغلال النفط على الصادرات (دراسة حالة الجزائر بالرجوع إلى بعض التجارب العالمية)، مذكرة دكتوراه غير منشورة، جامعة ورقلة، الجزائر، 2011-2012، ص 109.

انخفاض سيوثر سلبا على مداخيل هذه الدول وبالتالي انخفاض قيمة الناتج الداخلي الخام، مما سيدفع أعضاء المنظمة المتضررة إلى الضغط داخل المنظمة من أجل خفض الانتاج بهدف رفع أسعار النفط في الأسواق العالمية، لأن هذه الدول تساهم بنحو 41,66% (متوسط الفترة المدروسة) في الانتاج العالمي مما يعطيها القدرة على التأثير في الاسواق العالمية للنفط، والشكل الموالي يظهر ذلك:



المصدر: من إعداد الباحث بناء على الملحق رقم (07).

إن أهم ما تطرحه النسب الملحق رقم (07) والشكل أعلاه هو مشكل القيادة السعرية لأسعار النفط بالنسبة لدول الأوبك، فحصة الأوبك من الانتاج العالمي التي قاربت 42% كنسبة متوسطة خلال فترة الدراسة، واحتوائها على احتياطي فاق متوسطه خلال الفترة (2012-1990) 77% من احتياطي النفط العالمي، يمكنها من التحكم في أسواق النفط العالمية لو وحدة الدول الأعضاء سياساتها الاقتصادية وتخلت عن اختلافاتها السياسية، وهي نفس النتيجة التي توصلت إليها أمينة مخلفي (أثر تطور أنظمة استغلال النفط على الصادرات -دراسة حالة الجزائر بالرجوع إلى بعض التجارب العالمية-، مذكرة دكتوراه غير منشورة، جامعة ورقلة، الجزائر، 2011-2012) حيث توصلت إلى أن إلتزام دول الأوبك بقرارات وسياسات المنظمة في بداية نشأتها، أعطى نتائج ايجابية على الأعضاء..

- عدم مساهمة النفقات العامة في الناتج المحلي الإجمالي:

إن أثر الانفاق العام على النمو الاقتصادي يكون حسب الفكر الكنزي نتيجة إستجابة جانب العرض للطلب المتزايد والمتولد عن تزايد الانفاق العام، حيث أن الهدف الأساسي هو انتعاش الجهاز الانتاجي نتيجة تنشيط الطلب الكلي الذي يعد انخفاضه أهم أسباب الركود الاقتصادي، لكن التوسع المالي الذي انتهجه

الجزائر نتيجة ارتفاع الإيرادات خاصة النفطية منها التي تشكل ثلثي الإيرادات العامة في الجزائر¹ لم يأتي أكمله وذلك بسبب ضعف الجهاز الانتاجي الجزائري ومحدوديته². وهي نفس النتيجة التي توصل إليها بودخدع كريم (أثر سياسة الانفاق العام على النمو الاقتصادي: دراسة حالة الجزائر 2001-2009، مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة الجزائر 03، 2009-2010). وتختلف عن ما توصل إليه علي سيف علي المزرعي (أثر الانفاق العام في الناتج المحلي الإجمالي دراسة تطبيقية على دولة الامارات خلال السنوات (1990-2009))، وذلك لاختلاف الاقتصاد الاماراتي عن الاقتصاد الجزائري، فدولة الامارات تملك جهاز انتاجي قادر على المنافسة بالإضافة إلى اعتمادها على قطاع الخدمات، الأمر الذي أدى إلى وجود أثر ايجابي لتغير النفقات العامة على الناتج المحلي الإجمالي في الامارات.

وبالرجوع إلى هيكل النفقات العامة في الجزائر نجد أن أغلب النفقات هي نفقات تسيرية حيث بلغ متوسطها من النفقات العامة خلال الفترة (1990-2012) 65,21% وهي نفقات غير انتاجية، مقابل 34,09% لنفقات التجهيز لنفس الفترة، وذلك للأسباب المذكورة سابقا (أنظر الفصل الثالث الصفحة 56). لذا لم تساهم النفقات العامة في الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر خلال فترة الدراسة، وعليه يمكن القول أن السياسة الانفاقية التوسعية في الجزائر ظرفية (لارتباطها بالجباية البترولية) وغير رشيدة ولا تحقق التنمية الاقتصادية، وأن أي صدمة في أسعار النفط سيأثر ذلك سلبا على الميزانية العامة للدولة.

- عدم وجود علاقة بين التضخم والناتج المحلي الإجمالي:

يؤثر معدل التضخم على النمو الاقتصادي من خلال تأثيره على مستويات الادخار حيث يؤدي إلى انخفاضها وبالتالي انخفاض حجم الاستثمار مما يؤدي إلى انخفاض مستوى الإنتاجية. وبالنظر إلى الواقع الجزائري ضعف الادخار نتيجة تراجع القدرة الشرائية للمواطن ما يعني نقص في الاستثمارات المحلية، كما أن الجهاز الانتاجي في الجزائر ضعيف، لذا لم يكن هناك علاقة بين الناتج المحلي الإجمالي والتضخم. من خلال النتائج المتوصل إليها يمكن الاجابة على فرضيات الدراسة على النحو التالي:

- لا يرجع نمو الناتج المحلي الإجمالي إلى تخفيض قيمة الدينار الجزائري بل يعود إلى ارتفاع قيمة الصادرات النفطية، وهذا ما تؤكدته النتيجة الأولى والثانية.

¹ دحماني محمد ادريوش ونصور عبد القادر، النمو الاقتصادي واتجاه الانفاق الحكومي في الجزائر: بعض الأدلة التجريبية لقانون فانغر باستعمال مقاربة منهج الحدود، مجلة الاقتصاد والمناجمنت، منشورات كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، جامعة تلمسان، الجزائر، العدد 11-2012، ص 21. منشورة علي موقع:

<http://fseg.univ-tlemcen.dz/larevue11/%D8%AF%D8%AD%D9%85%D8%A7%D9%86%D9%8A.pdf>

تاريخ الطلاع: 14 نوفمبر 2014.

² بودخدع كريم، أثر سياسة الانفاق العام على النمو الاقتصادي: دراسة حالة الجزائر 2001-2009، مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة الجزائر 03، 2009-2010، ص 226.

- تساهم الصادرات بشكل كبير في تعميق انعكاسات تغير سعر صرف الدينار على الناتج المحلي الإجمالي، نتيجة الاعتماد على قطاع تصديري واحد، وهذا ما تؤكدته كافة النتائج.

خلاصة الفصل الرابع:

تطرق هذا الفصل إلى تقدير أثر تغير سعر الصرف على الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر خلال الفترة (1990-2012) قياسيا بهدف دراسة العلاقة التشابكية الموجودة بين متغيرات الدراسة باستخدام نموذج التكامل المشترك.

وتوصل إلى عدم وجود أي تأثير لسعر صرف الدينار الجزائري على الناتج المحلي، وأن أسعار البترول هي التي تفسر التغيرات أو التطورات التي تحدث في الناتج في الجزائر، وأن السياسة الانفاقية في الجزائر غير رشيدة بدليل عدم مساهمتها في خلق الثروة المتمثلة في الناتج المحلي الإجمالي.

خاتمة عامة

خاتمة عامة:

يكتسي سعر الصرف أهمية بالغة في الاقتصاد، نظرا لتأثيره على مختلف المؤشرات الاقتصادية داخل الاقتصاد، ويعد الناتج المحلي الاجمالي أحد أهم هذه المؤشرات كونه يقيس مدى تطور ونمو الاقتصاد الوطني. لذا أولت الجزائر أهمية بالغة للموضوع فاتخذت العديد من الاجراءات التي استهدف بها سعر الصرف بغرض تحقيق النمو والازدهار الاقتصادي، وقد جاءت هذه الدراسة لتسليط الضوء على أثر تغير سعر صرف الدينار الجزائري على الناتج المحلي الاجمالي في الجزائر خلال الفترة (1990-2012)، وللوصول للهدف المنشود قسمت الدراسة إلى أربعة فصول.

فتناول الفصل الأول العلاقة النظرية بين تغير سعر الصرف والناتج المحلي الاجمالي، وذلك بعد التطرق إلى ماهية كل من سعر الصرف والناتج المحلي الاجمالي. وعرض الفصل الثاني بعض الدراسات السابقة التي تطرق إلى نفس الموضوع بالدراسة والتحليل، بهدف المساعدة وتحديد مشكلة البحث بصورة دقيقة، الأمر الذي أفضى إلى صياغة نموذج قياسي لدراسة الظاهرة في الجزائر.

أما الفصل الثالث فتطرق إلى تحديد نموذج الدراسة المقترح لدراسة مشكلة البحث، بالإضافة إلى استعراض الأدوات المستخدمة في دراسة النموذج. وشمل الفصل الرابع الدراسة القياسية لنموذج الدراسة التي حاولت استعراض العلاقة بين تغير سعر الصرف والناتج المحلي الاجمالي في الجزائر، ليستعرض في الأخير نتائج الدراسة ومن ثم مناقشتها.

وقد توصلت الدراسة إلى عدم وجود تأثير لكل من تغير سعر الصرف والنفقات والتضخم على الناتج المحلي الاجمالي، وأن تطورات الناتج المحلي في الجزائر راجع بدرجة أولى إلى ارتفاع أسعار النفط في الأسواق العالمية خلال فترة الدراسة، ومن خلال نتائج الدراسة يمكن اثبات أو نفي فرضيات الدراسة تم كالتالي:

- 1- لم يؤدي تخفيض سعر صرف الدينار الجزائري إلى زيادة الناتج المحلي الاجمالي في الجزائر، بل ترجع تغيرات الناتج المحلي الاجمالي إلى أسعار النفط.
- 2- ساهمت الصادرات إلى حد كبير في تعميق تلك الانعكاسات وذلك نتيجة التركيز الشديد على الصادرات النفطية.

في ضوء النتائج التي تم التوصل إليها، يمكن تقديم بعض الاقتراحات التالية:

- العمل على تفعيل دور سعر الصرف وسياساته وذلك من خلال التخفيف من التسيير الإداري لسعر الصرف والوصول إلى سعر صرف حقيقي.
- تطوير وتشجيع الجهاز الانتاجي عن طريق دعم وخلق المؤسسات الصغيرة والمتوسطة باعتبارها الركيزة الأساسية للجهاز الانتاجي.
- تشجيع الادخار المحلي بهدف توفير موارد مالية تساهم في تحقيق النمو الاقتصادي.

- ترشيد السياسة الانفاقية في الجزائر من خلال خفض نفقات التسيير وتوجيه نفقات التجهيز نحو الاستثمار في المشاريع المنتجة التي تحقق التنمية والنمو الاقتصادي.
- ترقية الصادرات خارج قطاع المحروقات وذلك من خلال العمل على الاستغلال الأمثل للموارد المتاحة للقضاء على أحادية التصدير، وذلك بخلق بدائل لصادرات المحروقات وتوسيع قاعدة الصادرات لاسيما في قطاع الصناعة والزراعة والخدمات (خاصة السياحة) من خلال استثمار الفوائض المالية المحققة في هذه القطاعات الاستراتيجية بهدف التقليل من الواردات وتخفيف الضغوط الناجمة عنها.
- توفير مناخ استثماري جذاب بهدف استقطاب أكبر قدر ممكن من الاستثمارات الأجنبية المباشرة وتوجيهها نحو الاستثمار في مختلف القطاعات وليس قطاع الطاقة فقط (لأن أغلب الاستثمارات الواردة للجزائر يستقطبها قطاع الطاقة).

- أفاق البحث:

لمواصلة البحث في هذا الموضوع يمكن إقتراح المواضيع التالية:

- فعالية سياسة تخفيض أسعار الصرف في الدول النامية.
- أثر تغير سعر الصرف على التضخم في الجزائر.
- أثر تغير سعر الصرف على المؤشرات الكلية للاقتصاد.
- مدى فعالية برامج صندوق النقد الدولي في الدول النامية.
- القيادة السعرية لأسعار النفط لدول الاوبك.
- ويبقى المجال مفتوحا أمام العديد من الدراسات.

قائمة المراجع

أولاً: الكتب:

أ- باللغة العربية:

- 1- ايمان عطية ناصف، مبادئ الاقتصاد الكلي، دار الجامعة الجديدة، الاسكندرية، مصر، 2007.
- 2- حربي محمد موسي عريقات، مبادئ الاقتصاد (التحليل الكلي)، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2006.
- 3- حسام علي داود، مبادي الاقتصاد الكلي، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الأردن، 2010.
- 4- حسن مصطفى حسين، المالية العامة، ديوان المطبوعات الجامعية، طبعة 2001.
- 5- خالد واصف الوزاني واحمد حسين الرفاعي، مبادئ الاقتصاد الكلي، الطبعة الثانية، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، 2006.
- 6- دريد كامل ال شبيب، المالية الدولية، الطبعة الأولى، دار اليازوري، عمان، الأردن، 2011.
- 7- رضا عبد السلام، العلاقات الاقتصادية الدولية: بين النظرية والتطبيق، المكتبة العصرية للنشر والتوزيع، مصر، 2007.
- 8- سمير فخري نعمة، العلاقة التبادلية بين سعر الصرف وسعر الفائدة وانعكاسها على ميزان المدفوعات، الطبعة العربية، دار اليازوري للنشر والتوزيع، عمان، 2011.
- 9- السيد متولي عبد القادر، الاقتصاد الدولي: النظريات والسياسات، الطبعة الأولى، دار الفكر، الأردن، 2011.
- 10- السيد محمد احمد السريتي ومحمد عزت محمد غزلان، التجارة الدولية والمؤسسات المالية الدولية، دار التعليم الجامعي، الاسكندرية، مصر، 2012.
- 11- الطاهر لطرش، تقنيات البنوك، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2007.
- 12- عادل احمد حشيش و مجدي شهاب، العلاقات الاقتصادية الدولية، دار الجامعة الجديدة، الاسكندرية، مصر، 2005.
- 13- عبد الحسين جليل عبد الحسن ألغالبى، سعر الصرف وادارته في ظل الصدمات الاقتصادية، الطبعة الأولى، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2011.
- 14- عبد الرحمان يسري واخرون، الاقتصاد الدولي، الدار الجامعية، الاسكندرية، مصر، 2006.
- 15- عبد القادر محمد عبد القادر العطية، الحديث في الاقتصاد القياسي بين النظرية والتطبيق، الدار الجامعية، الاسكندرية مصر، 2005.
- 16- عبد القادر محمد عبد القادر عطية ورمضان محمد أحمد مقلد، النظرية الاقتصادية الكلية، جامعة الاسكندرية، 2004-2005.

- 17- عبد المجيد قدي، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية، الطبعة الثالثة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2006.
- 18- عدنان تايه النعيمي، ادارة العملات الأجنبية، الطبعة الأولى، دار الميسرة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2012،
- 19- عرفان تقني الحسيني، التمويل الدولي، المجلد اوي، الأردن، 1999.
- 20- فليح حسين حسن خلف، العلاقات الاقتصادية الدولية، الطبعة الأولى، مؤسسة الوراق للنشر، عمان، الأردن، 2004.
- 21- فليح حسين خلف، التمويل الدولي، الطبعة الأولى، مؤسسة الوراق، عمان، الأردن، 2004.
- 22- لعلو موسي بوخاري، سياسة الصرف الأجنبي وعلاقتها بالسياسة النقدية: دراسة تحليلية لأثار الاقتصادية لسياسة الصرف الأجنبي، الطبعة الأولى، مكتبة حسين العصرية، بيروت، لبنان، 2010.
- 23- مجيد علي حسين وعفاف عبد الجبار سعيد، مقدمة في التحليل الاقتصادي الكلي، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، 2004.
- 24- مجدى محمود شهاب، الاقتصاد الدولي المعاصر، دار الجامعة الجديدة، الاسكندرية، مصر، 2007.
- 25- محرزى محمد عباس، اقتصاديات المالية العامة، الطبعة الرابعة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2010.
- 26- محمد شيخي، طرق الاقتصاد القياسي: محاضرات وتطبيقات، الطبعة الأولى، دار الحامد للنشر والتوزيع، الاردن، 2012.
- 27- محمود الوادى وأحمد العساف، الاقتصاد الكلي، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الأردن، 2009.
- 28- محمود حميدات، مدخل للتحليل النقدي، الطبعة الثالثة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2005.
- 29- مروان عطوان، اسعار صرف العملات، دار الهدى، الجزائر، 1992.
- 30- معروف هوشيار، تحليل الاقتصاد الكلي، الطبعة الأولى، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2005.
- 31- موسي سعيد مطر و شقيرى نوري موسي وياسر المومني، التمويل الدولي، الطبعة الأولى، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2008.
- 32- نزار العيسى و ابراهيم سليمان، مبادئ الاقتصاد الكلي، الطبعة الأولى، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2006.
- 33- نعمان السعيدى، البعد الدولي لنظام النقد الدولي برعاية صندوق النقد الدولي، الطبعة الأولى، دار بلقيس، الجزائر، 2011.

ب- باللغة الأجنبية:

- 34-BERNARD GUILLOCHON ; économie international ;2 édition ,donod ,1998.
- 35 -Damodar N. Gujarati, Basic econometrics, fourth edition , The McGraw–Hill Companies, 2004.
- 36 -François-Éric Racicot et Raymond Théoret, traité déconométrie financière: modélisation financière, Presses de l'Université du Québec, 2001.
- 37 -Gabhard Kirchgassner and Jürgen wolters, Introduction to modern Time Series Analysis, Springer Berlin Heidelberg New York, 2007.
- 38 -Roman kozhan, financial econometrics with eviews , ventus publishing aps, 2009.

ثانيا: الرسائل و الأطروحات:

- 39 - اوباية صالح، أثر التغير في سعر الصرف على التوازن الاقتصادي (دراسة حالة الجزائر للفترة 1990-2009)، مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة غرداية، 2010-2011.
- 40 - ايت بن سيدهم جمال، ، سلوك بعض المتغيرات الكلية نتيجة تغير سعر الصرف -دراسة حالة اقتصاد الجزائر-، مذكرة ماجستير، جامعة الجزائر، 2000-2006.
- 41 - أمينة مخلفي، أثر تطور أنظمة استغلال النفط على الصادرات (دراسة حالة الجزائر بالرجوع إلى بعض التجارب العالمية)، مذكرة دكتوراه غير منشورة، جامعة ورقلة، الجزائر، 2011-2012.
- 42 - بن سبع حمزة، أثر صدمات النفط على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية (عرض النقود، الانفاق الحكومي، البطالة والتضخم) في الجزائر دراسة اقتصادية قياسية باستخدام تقنية VAR للفترة (1970-2010)، مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة الجزائر، 2011-2012.
- 43 - بن طيرش عطاء الله، أثر تغير سعر الصرف على التجارة الخارجية (دراسة حالة الجزائر)، مذكرة ماجستير تخصص تجارة دولية، جامعة غرداية، 2010-2011.
- 44 - بن قدور علي، دراسة أثر تغيرات سعر الصرف على نموذج التوازن الاقتصادي الكلي، مذكرة ماجستير غير منشورة، المركز الجامعي بالسعيدة، الجزائر، 2004-2005.
- 45 - بن قدور علي، دراسة قياسية لسعر الصرف الحقيقي التوازني في الجزائر (1970-2010)، أطروحة دكتوراه العلوم تخصص تسيير، جامعة تلمسان، 2012-2013.
- 46 - بنابي فتيحة، السياسة النقدية والنمو الاقتصادي -دراسة نظرية-، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية تخصص مالية وبنوك غير منشورة، جامعة بومرداس، 2008-2009.
- 47 - بوزاهر سيف الدين، أسعار الصرف وأسعار النفط دراسة قياسية لاختبار العلة الهولندية حالة الجزائر، مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة تلمسان، الجزائر، 2010-2011.
- 48 - بودخدع كريم، أثر سياسة الانفاق العام على النمو الاقتصادي: دراسة حالة الجزائر 2001-2009، مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة الجزائر 03، 2009-2010.

- 49 - بولحلل كريمة، تقييم سياسات ترقية المناخ الاستثماري الجزائري خلال الفترة 1990-2011، مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة الجزائر، 2012-2013.
- 50 - درواسي المسعود، دور السياسة المالية في تحقيق الاقتصادي: دراسة حالة الجزائر 1990_2004 ، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر، 2005-2006.
- 51 - زاهر عبد الحليم خضر، تأثير سعر الصرف علي المؤشرات الكلية للاقتصاد الفلسطيني (1994-2010)، مذكرة ماجستير ،جامعة الازهر (غزة) فلسطين المحتلة، 2012.
- 52 - سالكي سعاد، دور السياسة المالية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر - دراسة بعض دول المغرب العربي-، مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة تلمسان، 2010-2011.
- 53 - عبد الرزاق بن الزواوي، سلوك سعر الصرف الحقيقي وأثر انحرافه عن مستواه التوازني على النمو الاقتصادي في الجزائر في الفترة 1970-2007، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة الجزائر 3، 2010-2011.
- 54 - قبلي زهير، تحديد سعر النفط الخام في الأجلين القصير والطويل باستعمال تقنيات التكامل المتزامن ونماذج تصحيح الخطأ، مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة الجزائر، 1999.
- 55 - لامي محمد، دراسة تأثير النفقات العامة على معدل النمو الاقتصادي -دراسة حالة الجزائر-، مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة الجزائر، 2010-2011.
- 56 - محمد بودوارية، اشكالية النمو الاقتصادي في الجزائر: الفترة 1980-2009، مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة الجزائر، الجزائر، 2008-2009.
- 57 - معاذ الصغير، تقدير دالة النمو الاقتصادي في الجزائر -دراسة تحليلية للفترة (1990-2011)، مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة المسيلة، 2012-2013.
- 58 - موري سمية، آثار تقلبات أسعار الصرف على العائدات النفطية دراسة حالة الجزائر، مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة تلمسان، الجزائر، 2009-2010.
- 59 - نعوم عبد العزيز، مساهمة نماذج VAR في نمذجة التراكم الخام للجزائر للفترة(1970-2003)، مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة ورقلة، 2005-2006.

ثالثا: المقالات والمدخلات والدوريات والقوانين:

أ- باللغة العربية:

- 63- البشير عبد الكريم، معدل الربح كبديل لمعدل الفائدة في علاج الأزمة المالية والاقتصادية -دراسة نظرية وقياسية-، مداخلة مقدمة إلى الملنقي العلمي حول: الأزمة المالية والاقتصادية الدولية، جامعة سطيف، أيام 20 و 21 أكتوبر 2009.

- 64- براهيم بلقطة، تطورات أسعار النفط وانعكاساتها على الموازنة العامة للدول العربية خلال الفترة (2000-2009)، مجلة الباحث، العدد 12/2013، الجزائر.
- 65- بنك الجزائر، التقرير السنوي لسنة 2012.
- 66- دحماني محمد ادريوش ونصور عبد القادر، النمو الاقتصادي واتجاه الانفاق الحكومي في الجزائر: بعض الأدلة التجريبية لقانون فانغر باستعمال مقارنة منهج الحدود، مجلة الاقتصاد والمناجمنت، منشورات كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، جامعة تلمسان، الجزائر، العدد 11-2012.
- 67- زواوي الحبيب، سعر الصرف ومؤشرات قياس التنافسية -دراسة حالة الجزائر-، مداخلة مقدمة إلى الملتقى الدولي حول : المنافسة والاستراتيجيات التنافسية للمؤسسة الصناعية خارج قطاع المحروقات في الدول العربية، جامعة الشلف يومي الاثنين 08 والثلاثاء 09 نوفمبر 2010.
- 68- سلامي أحمد وشيخي محمد، اختبار العلاقة السببية والتكامل المشترك بين الادخار والاستثمار في الاقتصاد الجزائري خلال الفترة (1970-2011)، مجلة الباحث، العدد 13/2013، جامعة ورقلة.
- 69- صندوق النقد العربي، التقرير العربي الموحد لسنة 2012.
- 70- صندوق النقد العربي، التقرير السنوي لسنة 2010.
- 71- علي سيف علي المزروعي ، أثر الانفاق العام على الناتج المحلي الاجمالي دراسة تطبيقية على دولة الامارات العربية المتحدة خلال السنوات (1990-2009)، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 28، العدد الأول، 2012.
- 72- القانون 84-17 المؤرخ في: 1984/07/07 المتعلق بقوانين المالية لسنة 1984.
- 73- كنعان عبد اللطيف عبد الرزاق، أنسام خالد حسن الجبوري، دراسة مقارنة في طرائق تقدير انحدار التكامل المشترك مع تطبيق عملي، المجلة العراقية للعلوم الانسانية، السنة العاشرة، العدد الثالث والثلاثون، 2012.
- 72- يحي عبدالله قوري، محددات التضخم في الجزائر: دراسة قياسية باستعمال نماذج متجهات الانحدار الذاتي المتعدد الهيكلية SVAR (1970-2012)، مجلة الباحث، العدد 14/2014، الجزائر.

ب- اللغة الاجنبية:

- 73- Anca Elena Nucu; The Relationship between Exchange Rate and Key Macroeconomic Indicators. Case Study :Romania; The Romanian Economic Journal; September 2011; Year XIV, no. 41.
- 74- BESNIK FETAI and IZET ZEQRIRI, THE IMPACT OF MONETARY POLICY AND EXCHANGE RATE REGIME ON REAL GDP AND PRICES IN THE REPUBLIC OF MACEDONIA, ECONOMIC AND BUSINESS REVIEW, VOL. 12 | No. 4 | 2010.
- 75- Eme O. Akpan and Johnson A. Atan, Effects of Exchange Rate Movements On Economic Growth in Nigeria, CBN Journal of Applied Statistics Vol. 2 No.2, 11/20/2012.

- 76- Havva Mohammmd parast Tabas et Mohammad Reza Mirzaeenezhad and Teimour Mohammadi ; The Effect of the Real Effective Exchange Rate Fluctuations on Macroeconomic Indicators (Gross Domestic Product (GDP), Inflation and Money Supply); INTERDISCIPLINARY JOURNAL OF CONTEMPORARY RESEARCH IN BUSINESS; VOL 4, NO 6; OCTOBER 2012.
- 77- MRS. AZEEZ, B.A, EFFECT OF EXCHANGE RATE VOLATILITY ON MACROECONOMIC PERFORMANCE IN NIGERIA, INTERDISCIPLINARY JOURNAL OF CONTEMPORARY RESEARCH IN BUSINESS, VOL 4, NO 1, MAY 2012.
- 78- Opec, Annual statistical bullentin (1999, 2005, 2013).
- 79- Saleh Mohammed Mashehdul Islam and Shyamapada Biswas, Exchange Rate and Its Impacts On GDP and Inflation in Bangladesh, ASA University Review, Vol. 3 No. 2, July–December, 2009.

رابعاً: مواقع إلكترونية رسمية:

80. www.currencyc.com
81. www.ons.dz.
82. www.bank-of-algeria.dz
83. www.opec.org
84. donnees.banquemondiale.org

الملاحق

تطور متغيرات الدراسة خلال الفترة (1990-2012)

نسبة التضخم %	اسعار النفط (دولار للبرميل)	النفقات العامة (مليون دينار)			الناتج المحلي الاجمالي		السنوات
		المجموع مليار	نفقات التجهيز	نفقات التسيير	معدل النمو %	القيمة مليار دينار	
16.6	24.34	136.50	47700	88800	0,8	472.80	1990
25.9	21.04	212.10	58300	153800	-1,2	752.59	1991
31.7	20.03	420.13	144000	276131	1,8	918.62	1992
20.5	17.50	476.62	185210	291417	-2,1	1005.03	1993
29	16.19	566.32	235926	330403	-0,9	1274.94	1994
29.8	17.40	759.61	285923	473694	3,8	1743.63	1995
18.7	21.33	724.60	174013	550596	4,1	2256.71	1996
5.7	19.62	845.19	201600	643500	1,1	2243.46	1997
5	13.02	875.73	211900	664100	5,1	2444.37	1998
2.6	18.12	961.68	187000	774700	3,2	2825.22	1999
0.3	28.77	1178.12	321900	856200	2,2	3698.68	2000
4.2	24.74	1321.02	357400	963600	2,7	3754.87	2001
1.4	24.91	1550.64	452900	1097600	4,1	4023.41	2002
4.3	28.73	1639.26	567400	1122800	6,9	4700.04	2003
4	38.35	1888.93	640700	1251100	5,2	5545.85	2004
1.4	54.64	2052.03	806900	1245100	5,1	6930.15	2005
2.3	66.05	2453.01	1015100	1437900	2	7823.79	2006
3.7	74.66	3108.66	1434600	1673900	3	8554.26	2007
4.9	98.96	4191.05	1973300	2217700	2,4	9968.90	2008
5.7	62.35	4246.33	1946300	2300000	1,6	8770.80	2009
3.9	80.35	4466.94	1807900	2659000	3,8	10447.30	2010
4.5	112.92	5731.40	1974400	3879200	2,8	12139.97	2011
8.9	111.49	7169.90	2234000	4935900	3,3	1346099	2012

المصدر:

- الديوان الوطني للإحصائيات.

- البنك العالمي.

- اوبك.

- الملحق رقم (02): تطور الميزان التجاري خلال الفترة (1990-2012)

الميزان التجاري مليون دولار	اجمالي الواردات مليون دولار	الصادرات الجزائرية				السنوات	
		المجموع	النسبة %	باقي الصادرات	النسبة %		صادرات المحروقات دينار
3,11	9,77	12,88	4,12	0,53	95,88	12,35	1990
4,67	7,77	12,44	3,78	0,47	96,22	11,97	1991
3,21	8,3	11,51	4,16	0,53	95,39	10,98	1992
2,42	7,99	10,41	5,1	0,53	94,9	9,88	1993
-0,26	9,15	8,89	3,15	0,28	96,85	8,61	1994
0,16	10,1	10,26	5,17	0,53	94,83	9,73	1995
4,13	9,09	13,22	4,32	0,57	95,68	12,65	1996
5,59	8,13	13,82	4,64	0,64	95,36	13,18	1997
1,51	8,63	10,14	3,65	0,37	96,35	9,77	1998
3,36	8,96	12,32	3,65	0,41	96,67	11,91	1999
12,3	9,35	21,65	2,8	0,59	97,27	21,06	2000
9,61	9,48	19,09	2,94	0,56	97,06	18,53	2001
6,7	12,01	18,71	3,12	0,61	96,79	18,11	2002
11,14	13,32	24,46	1,93	0,47	98,07	23,99	2003
14,27	17,95	32,22	2,08	0,66	97,92	31,55	2004
26,47	19,86	46,33	1,6	0,74	98,4	45,59	2005
34,06	20,68	54,74	2,93	1,13	97,93	53,61	2006
34,24	26,35	60,59	1,62	0,98	98,38	59,61	2007
40,6	37,99	78,59	1,79	1,4	98,21	77,19	2008
7,78	37,4	45,19	1,71	0,53	98,29	44,42	2009
18,21	38,89	57,09	1,7	0,47	98,3	56,12	2010
27,94	44,94	72,88	1,68	0,53	98,32	71,66	2011
20,16	51,56	71,73	1,61	0,53	98,39	70,58	2012

المصدر: بنك الجزائر.

- الملحق رقم (03): نتائج اختبار التكامل المشترك.

Unrestricted Cointegration Rank Test (Maximum Eigenvalue)

Hypothesized No. of CE(s)	Eigenvalue	Max-Eigen Statistic	0.05 Critical Value	Prob.**
None *	0.878856	44.32629	27.58434	0.0002
At most 1	0.576921	18.06412	21.13162	0.1275
At most 2	0.279114	6.872762	14.26460	0.5043
At most 3	0.063692	1.382035	3.841466	0.2398

Max-eigenvalue test indicates 1 cointegrating eqn(s) at the 0.05 level

المصدر: مخرجات برنامج EViews 7.

- الملحق رقم (04):

نتائج اختبار السببية.

Lags: 1

Null Hypothesis:	Obs	F-Statistic	Prob.
E does not Granger Cause PIB PIB does not Granger Cause E	22	0.44232 0.04947	0.5140 0.8264
G does not Granger Cause PIB PIB does not Granger Cause G	22	0.01929 0.77180	0.8910 0.3906
INF does not Granger Cause PIB PIB does not Granger Cause INF	22	0.08298 0.04437	0.7764 0.8354
POIL does not Granger Cause PIB PIB does not Granger Cause POIL	22	6.21692 10.5996	0.0220 0.0042
G does not Granger Cause E E does not Granger Cause G	22	0.04713 0.25814	0.8304 0.6172
INF does not Granger Cause E E does not Granger Cause INF	22	3.2E-06 16.0800	0.9986 0.0007
POIL does not Granger Cause E E does not Granger Cause POIL	22	0.01631 2.22448	0.8997 0.1523
INF does not Granger Cause G G does not Granger Cause INF	22	0.05860 0.00383	0.8113 0.9513
POIL does not Granger Cause G G does not Granger Cause POIL	22	1.25830 4.25684	0.2760 0.0530
POIL does not Granger Cause INF INF does not Granger Cause POIL	22	0.23466 1.04898	0.6336 0.3186

المصدر: مخرجات برنامج EViews 7.

- الملحق رقم (05): نتائج تقدير نموذج تصحيح الخطأ

Vector Error Correction Estimates
Date: 11/19/14 Time: 09:35
Sample (adjusted): 1992 2012
Included observations: 21 after adjustments
Standard errors in () & t-statistics in []

Cointegrating Eq:	CointEq1			
PIB(-1)	1.000000			
E(-1)	-37.01026 (5.58410) [-6.62780]			
G(-1)	-0.736183 (0.10596) [-6.94797]			
INF(-1)	-7.971578 (10.6930) [-0.74549]			
C	-1144.299			
Error Correction:	D(PIB)	D(E)	D(G)	D(INF)
CointEq1	-0.712952 (0.11990) [-5.94617]	0.001756 (0.00235) [0.74699]	-0.278737 (0.08887) [-3.13656]	0.001513 (0.00308) [0.49148]
D(PIB(-1))	-0.133936 (0.10526) [-1.27248]	-0.000243 (0.00206) [-0.11778]	0.138567 (0.07801) [1.77621]	-2.01E-05 (0.00270) [-0.00745]
D(E(-1))	-20.29807 (13.2187) [-1.53556]	0.475258 (0.25915) [1.83389]	2.478623 (9.79728) [0.25299]	-0.082208 (0.33941) [-0.24221]
D(G(-1))	-0.326708 (0.28641) [-1.14070]	0.005634 (0.00562) [1.00335]	0.371513 (0.21228) [1.75011]	-1.77E-05 (0.00735) [-0.00241]
D(INF(-1))	2.212978 (9.70024) [0.22814]	-0.077441 (0.19017) [-0.40721]	-1.674281 (7.18954) [-0.23288]	0.010828 (0.24907) [0.04347]
C	-1693.813 (316.472) [-5.35217]	7.235974 (6.20446) [1.16625]	-922.2988 (234.560) [-3.93204]	1.827436 (8.12597) [0.22489]
POIL	55.77603 (6.07988) [9.17387]	-0.160941 (0.11920) [-1.35022]	23.63042 (4.50623) [5.24394]	-0.052258 (0.15611) [-0.33475]
R-squared	0.913851	0.402853	0.875433	0.110653
Adj. R-squared	0.876930	0.146933	0.822047	-0.270496
Sum sq. resids	793279.4	304.9042	435775.8	523.0056
S.E. equation	238.0395	4.666784	176.4280	6.112082
F-statistic	24.75152	1.574134	16.39824	0.290314
Log likelihood	-140.4615	-57.89020	-134.1715	-63.55594
Akaike AIC	14.04395	6.180019	13.44490	6.719613
Schwarz SC	14.39213	6.528193	13.79308	7.067788
Mean dependent	605.1619	2.812857	331.3238	-0.809524
S.D. dependent	678.5362	5.052729	418.2301	5.422537
Determinant resid covariance (dof adj.)	8.02E+11			
Determinant resid covariance	1.59E+11			
Log likelihood	-389.9761			
Akaike information criterion	40.18820			
Schwarz criterion	41.77986			

المصدر: مخرجات برنامج EViews 7.

- الملحق رقم (06): مساهمة المحروقات في الناتج المحلي الاجمالي.

نسبة المحروقات من PIB	قيمة المحروقات المساهمة في PIB	السنوات
26.47	125193.7	1990
31.39	236245.3	1991
27.25	250402.5	1992
24.61	247398.3	1993
25.67	327346.7	1994
28.99	505562.8	1995
33.25	750415.3	1996
37.39	838985.8	1997
26.10	638221.5	1998
31.53	890943.3	1999
31.39	1161314.7	2000
38.45	1443928.1	2001
36.71	1477033.6	2002
39.76	1868889.6	2003
41.82	2319823.6	2004
48.38	3352878.4	2005
49.62	3882227.8	2006
47.80	4089308.6	2007
50.13	4997554.5	2008
35.44	3109078.9	2009
40.17	4180357.7	2010
43.18	5242098.8	2011
41.12	5536381.8	2012

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات.

- الملحق رقم (07): مساهمة واحتياطي النفط في دول الاوبك.

نسبة احتياطي النفط في دول الاوبك	نسبة مساهمة دول الاوبك في الانتاج العالمي للنفط	السنة
77.4	37	1990
77.2	37.9	1991
77.4	40.2	1992
77.7	41	1993
77.7	41.1	1994
76.6	40.8	1995
76.5	40.3	1996
76.6	40.4	1997
76.6	42.6	1998
77.8	41.4	1999
78;2	42.6	2000
78.0	41.1	2001
78.4	38	2002
78.2	40	2003
78.4	41.9	2004
77.4	45.1	2005
77.7	45.2	2006
78.1	44.7	2007
79.3	45.9	2008
80.3	41.9	2009
81.8	41.9	2010
81.8	42.7	2011
81.2	44.5	2012

Annual Statistical Bulletin 1999,2004, 2008, 2013.